آراء
حول الخليج
العدد 114
ديسمبر 2016

أمين عام مجلس التعاون الخليجي:
دول الخليج تواجه التحديات بالإصرار على النجاح

انخفاض أسعار النفط أفقدت دول الخليج ٣٤٠ مليار دولار

الضرائب في الخليج واقع وعلى الجميع الاستعداد لها

ترامب سيخرج من البيت الأبيض بالطريقة التي دخل بها

ملف العدد:

دول الخليج: حصاد عام من التحديات والإنجازات

- دول الخليج تعيش مرحلة تحولات غير قابلة للتنبؤ وعليها إعادة تعريف الخطر والأمن
- الخيارات الخليجية المتاحة: توطين الصناعة والعمالة والتمويل وأصول إنتاجية في الداخل
- «الكل أكبر من الأجزاء» لم ترسخ في ذهن بعض الخليجيين ولابد من قلع أشواكنا بأظافرنا
- الاعتماد على الذات لملء الفراغ ومواجهة الانكماش الأمريكي وثلاثة تحديات تواجه الخليج
- دول الخليج لا تتحد إلا في ظل المخاطر والآن تتجه للوحدة الاقتصادية قبل الوحدة السياسية
- ما تشهده المنطقة حاليًا صناعة أمريكية لتقسيمها إلى دويلات صغيرة يسهل السيطرة عليها
- العلاقات الخليجية - العربية تتسم بالتوافق والخلافات لها حدود ولا تمتد إلى درجة القطيعة
- قطر تتبنى تقوية العلاقات الخليجية التركية والمساعي يقودها الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني
- إيران قدمت ٢٠٠ مليون دولار لحزب الله وتقدم ٢٠ مليون دولار سنويًا للحوثيين في اليمن

نسابق الزمن
لبناء الوطن

Al Muhaidib المهيب
Contracting للمقاولات

muhaidibco.com.sa

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
salah@grc.net

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

افتتاحية العدد 4

دول مجلس التعاون ... تحديات الداخل ومتغيرات الخارج
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مقال 6

دول الخليج: التحديات .. والإصرار على النجاح
د. عبد اللطيف بن راشد الزياني

متابعات خليجية 8

انخفاض أسعار النفط أفقد دول مجلس التعاون ٣٤٠ مليار دولار
أحمد الشيخ عبد الله الفضالة: المنامة

متابعات عربية 11

ترامب.. اختطاف أمريكا!؟
د. طلال صالح بنّان

دراسة العدد 14

دول الخليج تعيش تحولات غير قابلة للتنبؤ ويجب إعادة
تعريف المصالح والخطر والأمن
د. يحيى بن مفرح الزهراني

قضية العدد 19

تصادم القيم والمنافع الأمريكية الروسية: الانعكاس والامتداد
المستقبلي على منطقة الخليج
د. أميرة الراشد

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

رؤية وتحليل

26 البرغماتية السياسية الجديدة .. رهانات الخليج المستقبلية
د. عبد الله عبد الرزاق باحجاج

ملف العدد

30 د. محمد الرميحي
33 د. حبيب الله تركستاني
35 د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب
40 لواء د./ محمد علام سيد
45 د. على الدين هلال
49 د. محمد زاهد جول
56 د. كرستيان كوخ
62 د.فؤاد فرحاوي
67 د. نـورهان الشيـخ
71 محمد عباس ناجي
75 د. محمد البنا
80 اللواء محمد إبراهيم
84 أحمد طاهر
89 د. أميره محمد عبد الحليم
94 نوران شريف مراد

رأي

100 المؤتمر السابع لحركة فتح: تحدي المخاطر وتصويب المسار
د. إبراهيم أبراش

إصدارات

102 قـراءة في كتـاب: "اقتصاديـات دول مجلـس التعـاون .. بيـن تحديـات الداخـل وأزمـات الخـارج"

وقفة

104 العرب.. وإدارة ترامب
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هـذا العـدد الماثـل بيـن أيدكـم والـذي يحمـل رقـم ١١٤ مـن مجلـة (آراء حـول الخليـج) يصدر في مطلع شهر ديسمبر من عام ٢٠١٦م، أي مع نهاية عام أوشك على الرحيل، والاستعداد لاستقبال عام جديد، وعليه تضمن الملف الرئيس لهذا العدد قراءة ورصد وتحليل لأهم ما تضمنه العام الحالي من تحديات ومشكلات ومهددات وأيضًا إيجابيات شهدتها المنطقة بوجه عام ومنطقة الخليج بوجه خاص.

ورصدت الدراسات والمقالات الكثير من التحديات والمهددات، وفي الوقت ذاته وقفت على الحلول والآليات والأدوات ومن ثم النتائج والمؤشرات المتوقعة، وفقًا لترتيب الأولويات وأهمية الاحتياجات.

هناك تحديات داخلية وأهمها الاقتصادية المترتبة على انخفاض أسعار النفط ومن ثم انخفاض مداخيل دول مجلس التعاون وتأثير ذلك على الإنفاق وانعكاسه على المواطن وتنفيذ أو استكمال المشروعات، كما أن الإرهاب ما زال يمثل واحدة من أهم المهددات، فيما تظل تداعيات القلاقل وعدم الاستقرار في دول الجوار واحدة من أهم المخاطر خاصة ما يحدث في اليمن وتعنت الحوثيين والرئيس المخلوع علي عبد الله صالح وتحديهم للشرعية الدولية والإرادة اليمنية. واستمرار المأساة السورية التي دخلت في طور المساومات الدولية والإقليمية، والدور الإيراني في المنطقة ومحولات تمدد النفوذ والتدخل في الشؤون العربية في ظل التواطؤ أو غض الطرف الدولي أو دعم ذلك بطرق ملتوية و سرية من أجل استمرار الصراعات في منطقة الخليج، إضافة إلى وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم في البيت الأبيض وما تحمله تصريحاته حول السياسة الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، وعلى ضوء ابتعاد دول الاتحاد الأوروبي عن المنطقة بسبب حالة الانكفاء على المشاكل الأوروبية الداخلية خاصة بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد.

لكن دول مجلس التعاون تواجه كل هذه التحديات برؤية واضحة، ورويـة وإيجاد البدائل المناسبة والناجعة القائمة على رؤى واستراتيجيات وطنية تمتد من الآن وحتى عام ٢٠٣٠ أو ٢٠٤٠م، ، فاتجهت إلى إعادة ترتيب أوراقها من الداخل على المستوى القطري أو على المستوى الجماعي الخليجي، بهدف عدم الاعتماد على النفط كسلعة وحيدة في الدخل الوطني الخليجي من خلال تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق إصلاحات حقيقية في هياكل الاقتصادات الخليجية، وكذلك تعزيز التعاون الخليجي المشترك في شتى النواحي لتحقيق التكامل الحقيقي بين دول مجلس التعاون لمواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات المشتركة أي ترجمة فلسفة الاعتماد على الذات وتوحيد القرار الخليجي.

محاور العدد المقبل

يركز العدد المقبل الذي سيصدر بمشيئة الله تعالى في يناير المقبل أي مع استهلال عام ٢٠١٧م، والذي يحمل رقم ١١٥ من أعداد مجلة (آراء حول الخليج) على عدة دراسات تناقش أهم ما تضمنه العام ٢٠١٦م، من أحداث داخلية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتأثيرات هذه الأحداث على هذه الدول العام المقبل وتأثيراتها المستقبلية، على أن يكون ذلك في دراسات محددة وفقًا للمحاور التالية:

- التغيرات الداخلية التي شهدتها كل دولة من دول مجلس التعاون خلال العام المنتهي ٢٠١٦م.
- التأثيرات الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي والنتائج وما يترتب عليها في المستقبل.
- مستقبل البترول الخليجي في ظل المتغيرات والتحديات والبدائل والسياسات.
- مستقبل التوازن العسكري في المنطقة على ضوء تغير موازين القوى الدولية والإقليمية.
- الأمن الخليجي بين التحديات والواقع.
- الأزمة اليمنية إلى أين؟
- دول الجوار الخليجي .. التوافق أم المواجهة؟
- التعامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة .. التوقع والممكن.

دول مجلس التعاون ... تحديات الداخل ومتغيرات الخارج

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

عند الحديث عن دول مجلس التعاون الخليجي خلال ٢٠١٦م، فإننا نتحدث عن عزيمة وعمل، ونتجاوز طرح الأزمات والتحديات، حيث وقفت دولنا على حقيقة المخاطر والمهددات، ورسمت ملامح المستقبل عبر رؤى واستراتيجيات بشكل فردي لكل دولة أو في إطار العمل الجماعي الخليجي تحت مظلة مجلس التعاون، وفقًا لخطط جادة وواقعية وطموحة.

دول مجلس التعاون أيقنت على الصعيد الاقتصادي، أن عصر رفاهية النفط لم يعد قائمًا وربما لن يعود، لذلك خططت لمرحلة جديدة تعتمد على البدائل لتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية وفقًا للمزايا النسبية وما تمتلكه من مقومات وموارد ومن أهمها الموارد البشرية التي تصنع التنمية، فالعنصر البشري هو رأس المال الحقيقي والدائم لأي أمة من الأمم، وهو ركيزة التنمية ومحورها وهو المستهدف في المقام الأول، وحتى إذا كانت المرحلة المقبلة ليست كسابقتها من الرفاهية، إلا أن المواطن الخليجي سوف يستفيد من مرحلة ما بعد النفط لكونه سوف ينخرط في العمل والإنتاج الممتد المفعول لخدمة الأجيال القادمة، والتحول إلى الإنتاج المتنوع الذي يعد الركيزة الحقيقة للاقتصاد الحديث الذي يستطيع الاستمرار والمنافسة على طريقة اقتصادات الدول الناشئة، خاصة دول جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، التي حققت قفزات اقتصادية جبارة بالاعتماد على توظيف البحث العلمي لخدمة الإنتاج رغم شح وندرة الموارد الطبيعية في الكثير من هذه الدول، لكنها حددت التوجهات والأهداف، ثم وظفت الطاقات والخبرات، وحشدت الإمكانيات لتحقيق هذه الأهداف. الاستثمار في بناء الإنسان المفكر المنتج والخلاق يعد أكبر التحديات التي تواجهها أي دولة في العالم، والناجحون هم من استطاعوا التغلب على صعوبات هذه المهمة، بغض النظر عن حجم ثروات الدولة الطبيعية أو المادية أو المالية.

ودول مجلس التعاون بلورت الكثير من الرؤى وخرجت بتصورات واضحة للمستقبل حتى لا تكون هناك مفاجآت اقتصادية في مسيرتها التنموية وحتى تستمر عجلة الإنتاج في الدوران، ومن

بين ذلك برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، ورؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية، وسبق ذلك رؤى مماثلة لقطر والبحرين وأبو ظبي والكويت جميعها تخطط لعام ٢٠٣٠م، وأطلقت سلطنة عمان الرؤية المستقبلية "عمان ٢٠٤٠".

على المستوى الجماعي، ظهرت بادرة مهمة في تطوير العمل الاقتصادي الخليجي وتفعيل اتفاقياته، وتجسد ذلك في اجتماع هيأة الشؤون الاقتصادية والتنموية الخليجية بالرياض في العاشر من نوفمبر الماضي بتمثيل رفيع المستوى من أصحاب السمو والمعالي الوزراء المختصين وبرئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ابن عبد العزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بالمملكة، وصدر عن اجتماع الهيأة خمس توصيات مهمة ولعل أبرزها: وضع جميع القرارات الاقتصادية التي سبق اتخاذها ولم تنفذ أو نفذت بشكل جزئي موضع التنفيذ الكامل والسريع واعتماد الآليات اللازمة لذلك، وهذا معناه ميلاد فجر جديد في تنفيذ القرارات الاقتصادية الخليجية الجماعية.

إضافة إلى ذلك فإن دول مجلس التعاون تبذل جهودًا مضنية لاستقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية سواء بالتنسيق مع الدول المنتجة للنفط داخل منظمة أوبك أو خارجها بما يدعم مصالح الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط في إطار التزامها بتحقيق المعادلة التقليدية التي تضطلع بها لاستخدام النفط في التنمية.

على صعيد الدفاع الخليجي، عقد مجلس الدفاع الخليجي المشترك اجتماعه الأخير بالرياض في الخامس عشر من نوفمبر الماضي وبحث قضايا دفاعية مهمة ما يؤكد اهتمام دول المجلس بالنواحي العسكرية والدفاعية لتعزيز الأمن الإقليمي وتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة التي يحيط بها التوتر والصراع، وركز مجلس الدفاع على تعزيز الهوية الوطنية الخليجية من خلال المسارات العسكرية، وبناء شراكة استراتيجية قوية ومنظومة دفاعية فاعلة ومنظومة اتصالات آمنة، مع إنشاء أكاديمية خليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية. وهذه الإجراءات الدفاعية الخليجية تؤكد على عدة مفاهيم منها: تطوير المنظومة الخليجية لتعزيز الأمن الخليجي المشترك بجهد خليجي ذاتي لتحقيق التوازن الاستراتيجي القائم على العلوم العسكرية الحديثة والبحث العلمي إضافة إلى التسليح المتطور والمتكامل ما يوجد منظومة دفاعية متكاملة وفاعلة تحقق الاستقرار الإقليمي.

على المستوى السياسي، شهدت دول مجلس التعاون زيارات متبادلة لقادة دول المجلس وكبار المسؤولين بالتوازي مع التنسيق السياسي تجاه القضايا الإقليمية والدولية ولعل التنسيق والتعاون الخليجي حيال الأزمات في اليمن وسوريا وغيرها خير برهان على تقارب السياسة الخليجية الخارجية والتي تبدو على نحو متطابق الأمر الذي يبشر بالوحدة الخليجية الكاملة في المستقبل المنظور، كما أن دول المجلس لا تتبع سياسة خارجية جامدة أو مقولبة، بل مرنة ومتحركة لمواكبة المتغيرات الدولية والإقليمية ووضع سيناريوهات مناسبة للتعامل مع هذه المتغيرات وفقًا للأولويات والمصالح ومدى تأثير التحديات والمهددات، وبالفعل نجحت دول الخليج العربية في تلجيم السياسة الإيرانية وعدم السماح بدور إيراني في المنطقة على حساب الدور الخليجي خاصة في اليمن حيث تحاول إيران البحث عن دور عبر ذراعها العسكري ميليشيات الحوثي كما تفعل عبر أذرعها العسكرية في العراق وسوريا و استخدام ميليشيات الحشد الشعبي، وما يُسمي بميليشيات حزب الله. وتستبشر دول مجلس التعاون بانعقاد القمة الخليجية المقبلة يومي ٧. ٨ ديسمبر الجاري في مملكة البحرين للخروج بقرارات مهمة تواكب الأحداث وتتعامل مع القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية وانعكاسها على دول المجلس بما في ذلك التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل رئاسة رونالد ترامب اعتبارًا من يوم ٢٠ يناير المقبل.

في عالم يلفه غموض التطورات وتسارع الأحداث وسقوط الثوابت، يظل على دول مجلس التعاون الخليجي الاستمرار في التعامل مع المستقبل بعين تنظر إلى التحديات الداخلية وتلبية الاحتياجات المتنامية، وأخرى تنظر إلى المتغيرات الدولية والإقليمية ومواجهتها، على أن يكون ذلك بتنويع مصادر الدخل، والاعتماد على الذات، وتوسيع التحالفات في ظل عالم متغير يشهد صعود تكتلات جديدة، وأفول تحالفات قديمة، وظهور تحولات عديدة وسياسات غير ثابتة ومنطقة متحركة تموج بالكثيرمن المشاكل والتدخلات الخارجية، وفي قناعتنا أن دول مجلس التعاون لن تقف مكتوفة الأيدي أو جامدة تنتظر المفاجآت.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

دول الخليج: التحديات ... والإصرار على النجاح

مع نهاية العام الميلادي ٢٠١٦م، يمكن القول أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شهدت خلاله بعض الصعوبات والتحديات على أكثر من صعيد، إلا أن همم دول المجلس وعزيمة قادتها وإصرار شعوبها زادها قوة على مواجهة التحديات كما هي عاداتها، كونها تعمل دائما وفقًا لخطط تنموية طموحة واستراتيجيات بعيدة المدى وواضحة، من أجل مستقبل أفضل لشعوبها تحت أي ظرف من الظروف الإقليمية أو الدولية، أو تحت تأثير المتغيرات والأزمات الاقتصادية العالمية.

د. عبد اللطيف بن راشد الزياني

لقد أثبتت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قدرة ومرونة عالية في تخطي الصعاب وتجاوز الأزمات، فعلى الصعيد الاقتصادي، اجتازت دول المجلس الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨م، وما تبعها من أزمات أخرى لكونها تطبق سياسات اقتصادية متوازنة وشفافة، وإدارة ناجحة للموارد وفقًا لرؤية صائبة للتنمية وتوظيف عوائد النفط دون مغامرات تهدر الموارد.

وعلى صعيد الاضطرابات والحروب الإقليمية، اجتازت دول مجلس التعاون العديد من الأزمات خلال العقود الثلاثة الماضية بدون خسائر كبيرة أو التعرض لمخاطر مباشرة، بفضل سياساتها الواضحة وحكمة زعمائها ورؤيتهم الثاقبة، حيث شهدت المنطقة خلال هذه الفترة العديد من الحروب والأزمات والقلاقل منذ حرب الخليج الأولى، كما استطاعت دول المجلس في ظل الحرب الباردة والاستقطاب الدولي وصراع النفوذ، أن تتبنى سياسات متوازنة، واضعة المصالح العليا للأوطان والأمة فوق أي مصالح أخرى، الأمر الذي جنبها الكثير من المخاطر وحافظ على استقلالها وسيادتها واستقرارها وثرواتها.

إن إرث دول مجلس التعاون وتجاربها في التعامل مع التحديات المختلفة خلال العقود الماضية، يؤكد قدرتها على التعامل مع المخاطر المستقبلية والمحتملة مهما كانت قوتها أو حجمها ومصادرها، بل يمنحها المزيد من القوة واتساع الرؤية وزيادة المرونة لمواجهة ما يطرأ على المنطقة من تحديات، وقد واجهت دول المجلس، بكل قوة وجدارة، التحديات التي حملها عام ٢٠١٦م، وأثبتت مهارة عالية في التعامل معها، سواء على مستوى تداعيات انخفاض أسعار النفط، ومن ثم تراجع مداخيلها، أو على صعيد الأزمة اليمنية وتعنت قوى الانقلاب وعدم احترامها للقرارات الدولية والجهود الإقليمية الرامية إلى تسوية الأزمة اليمنية سلميًا،وبخاصة جهود دول مجلس التعاون، أو من حيث التعامل مع الأزمة السورية وتداعياتها الخطيرة، وكذلك تجاه محاولات إيران المتكررة التي تسعى دائما للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة تحت ممارسات وشعارات خادعة. كما تعاملت دول المجلس مع متغيرات سياسة الدول الكبرى تجاه منطقة الخليج والشرق الأوسط، وغير ذلك من التحديات التي شهدتها المنطقة خلال عام ٢٠١٦م.

إن دول مجلس التعاون تعاملت مع مسألة انخفاض أسعار النفط وتراجع قيمة مبيعاته بإجراءات مدروسة لتنويع مصادر

تجارب دول مجلس التعاون في التعامل مع تحديات الماضي تؤكد قدرتها على التعامل مع المخاطر المستقبلية

الدخل، وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وتشجيع القطاع الخاص، وترشيد الانفاق الحكومي وتقليل الهدر، مع إيجاد فرص استثمارية جديدة لجذب رؤوس الأموال في مجالات كثيرة، مع وضع خطط لتشغيل العمالة الوطنية لمواجهة البطالة وتوطين فرص العمل.

وعلى الصعيد الاقتصادي والتجاري ارتادت دول المجلس أسواقًا جديدة إضافة إلى الأسواق التقليدية، حيث زاد تعاونها مع الدول الناشئة في جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، لا سيما أن أكثر هذه الدول تستورد النفط الخليجي وتصدر لدول المنطقة مختلف المنتجات الصناعية والزراعية وغيرها، وسوف تستمر دول المجلس في تطبيق هذه السياسات والتوجهات الإيجابية من أجل ازدهار اقتصادها والحفاظ على معدلات النمو، ورفاهية شعوبها.

ولمواجهة الأزمة اليمنية، وفي إطار البحث عن حلول لصالح الشعب اليمني، دعمت دول مجلس التعاون مفاوضات السلام اليمنية التي عقدت في دولة الكويت، والجهود التي قام بها المبعوث الخاص للأمم المتحدة السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، وشجعت الحوار بين الأطراف اليمنية، مع حرصها على حماية حدودها ووقف العمليات العسكرية التي تقوم بها عناصر التمرد الانقلابية ضد الشعب اليمني وضد دول مجلس التعاون. وسوف تستمر جهود ومساعي دول المجلس في عام ٢٠١٧م، من أجل وضع حد للأزمة اليمنية بما يحفظ للشعب اليمني وحدته، وتثبيت نظامه الشرعي وأركان دولته، وسلامة دول الجوار، وفقا للمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦.

وعلى صعيد الوضع في سوريا، فإن دول مجلس التعاون تؤمن بأهمية الحل السياسي وإنهاء الحرب الدائرة في هذه الدولة الشقيقة التي عانى شعبها الكثير من الويلات خلال الخمس سنوات الماضية ما أدى إلى مقتل وإصابة وتشريد الملايين من أبناء الشعب السوري الشقيق، وتحول هذا البلد العربي إلى ساحة للحرب بالوكالة بين دول من خارج المنطقة ودول إقليمية لها مصالحها وأجنداتها السرية والمعلنة، ونأمل أن يحمل العام الجديد ما يخفف المعاناة الإنسانية غير المسبوقة للشعب السوري، وإنهاء المأساة المؤلمة التي يعانيها.

ويظل الإرهاب آفة العصر ومن أخطر تحدياته، ولقد حققت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نجاحات مشهودة في مواجهته، وهي تسير على طريق دحره بضربات استباقية، وصد هجماته، وكشف خلاياه النائمة، وتجفيف منابع تمويله، وسوف تستمر على هذا النهج لاستئصال هذه الآفة الخطيرة ، وإن كان الأمر يتطلب تضافر الجهود الدولية لانتزاع فتيل الإرهاب الذي تمارسه جماعات ضالة مارقة تتذرع بالدين وهو منها براء، وتمولها دول وجماعات تهدف من وراء ذلك إلى زعزعة أمن واستقرار الدول العربية في المقام الأول وتشويه صورتها، وهذا يتطلب المزيد من التنسيق الدولي لمواجهة الإرهاب بحزم وصرامة.

وإيمانًا من دول المجلس بالعيش السلمي لجميع دول المنطقة في إطار من العلاقات الدولية السليمة التي تقوم على مبادئ الاحترام المتبادل وحُسن الجوار، فقد دعت دول مجلس التعاون الجمهورية الإيرانية الإسلامية الى تأسيس علاقات تعاون بناءة تحقيقًا للمصالح المشتركة، ونأمل أن تكون مشاركة إيران في المنطقة مشاركة إيجابية قائمة على احترام حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها وسلامة أراضيها، وأن تتصرف وفقًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. باختصار فإن سلوك إيران هو المفتاح لاستقرار المنطقة مستقبلًا.

إن دول مجلس التعاون تسعى إلى إقامة علاقات دولية إيجابية، وتؤمن بأن السلام والأمن والاستقرار من أهم وسائل تحقيق التنمية، وتسعى إلى حل القضية الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية، وتعمل على إيجاد أسعار عادلة للنفط، وإلى تعاون عربي وإسلامي يساهم في استقرار العالم ونبذ الكراهية والعنف في إطار قبول الآخر والتعاون معه مهما اختلفت العقائد والثقافات والألوان واللغات واللهجات.

وأخيرًا نأمل أن تكون قمة قادة دول مجلس التعاون التي ستعقد في مملكة البحرين في ديسمبر٢٠١٦م، خطوة متقدمة في مسيرة التعاون الخليجي حافلة بالخطوات والمشاريع البناءة، وأن يكون العام المقبل عامًا مبشرًا بالسلام والأمن والازدهار لكافة شعوب المنطقة والعالم.

*أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تأثير رفع الدعم وفرض ضريبة القيمة المضافة على القطاع الخاص الخليجي

انخفاض أسعار النفط أفقد دول مجلس التعاون ٣٤٠ مليار دولار

استضافت مملكة البحرين ورشة عمل بعنوان"ضريبة القيمة المضافة وتأثيرها على نشاط القطاع الخاص"يوم الخميس ٢٧ أكتوبر ٢٠١٦م نظمها اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين، و جاءت إقامة هذه الندوة على خلفية ما يحدث في أسواق النفط واستمرار انخفاض الأسعار وشبح العجوزات في الميزانيات لدول المجلس وتنامي الدين العام، وتحدث فيها نخبة من المتخصصين في الشأن الخليجي، فمن جهتها قالت الدكتورة ماريا فاجلياسندي – مديرة برنامج دول مجلس التعاون بالبنك الدولي IMF قالت إن دول المجلس فقدت ما نسبته ٢٠٪ من ناتجها القومي (أي ما يعادل ٣٤٠ بليون دولار) خلال عام ٢٠١٤م، وأن أسعار النفط لن تتحسن في المنظور القريب مما يفرض على دول المجلس القيام بإجراءات لسد العجوزات منها تقليل الإنفاق الحكومي وتنويع مصادر الدخل وفرض الضرائب، بدءًا بضرائب القيمة المضافة ولاحقًا ضرائب الدخل على المؤسسات وعلى الأفراد وضرائب العقارات والضرائب الخاصة على بعض المنتجات. مؤكدة على أهمية تطوير القوانين والأنظمة والقرارات والتشريعات الخليجية المتعلقة بفرض الضرائب، إضافة إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع الهيآت والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة الذي من شأنه تعميق العلاقات الاقتصادية الخارجية للقطاع الخاص الخليجي.

أحمد الشيخ عبدالله الفضالة: المنامة

الورشة تحدث فيها إلى جانب الدكتورة فاجليا سندي، كل من الأستاذ عبدالرحيم حسن نقي، الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، والدكتور خالد المزيني، من جامعة قطر، والأستاذ عبدالرحمن الأنصاري – الرئيس التنفيذي لشركة قطر للصناعات التحويلية، ود. جعفر الصايغ، رئيس جمعية الاقتصاديين البحرينية وآخرون. د. جعفر الصايغ رئيس جمعية الاقتصاديين البحرينية استعرض مراحل الدعم الحكومي في دول الخليج العربي منذ اكتشاف النفط حتى الآن، مشيرًا إلى أن هذا الدعم هو أداة اقتصادية تستخدمها الحكومات للتدخل في السوق عند الضرورة، لكن ما حدث في دول الخليج العربي هو أن الحكومات لجأت إلى توزيع عوائد الثروة النفطية عبر الدعم الحكومي، لذلك اعتاد الناس على هذا الدعم الدائم، مضيفًا أن تذبذب أسعار النفط الذي يشكل قرابة ٨٠٪ أو أكثر من الدخل الوطني لدول الخليج أثرت بشكل مباشر خلال العقود السابقة على إمكانية الحكومات في استمرار تقديم هذا الدعم، ودعا إلى اعتماد آليات اقتصادية متطورة تتبنى مبدأ عقلنة الدعم المقدم، وذلك بما يواكب متطلبات منظمة التجارة العالمية أيضًا.

من جانبه، أوضح الدكتور خالد المزيني من جامعة قطر أن دول الخليج العربي ورغم تشابه اقتصاداتها المعتمدة على النفط إلا أنها لا تتمتع بالملاءة المالية ذاتها، وقال: إنه بمجرد التوصل إلى إطار العمل حول تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول الخليج ستحظى كل دولة بالمرونة الكافية لتطبيق هذه الضريبة خلال فترة لا تزيد عن عام. مضيفًا إلى أن عملية فرض ضريبة القيمة المضافة تتطلب الكثير من العمل المسبق، وأن القطاع الخاص بحاجة إلى الوقت لتهيئة نفسه من أجل التكيف مع القواعد الضريبية ولهذا الغرض تم منح وقت كافٍ قبل فرضها المتوقع في مطلع عام ٢٠١٨م.

وكانت جلسة العمل الثانية بعنوان «الخطط والتوجهات الخاصة بفرض ضريبة القيمة المضافة»، قدم خلالها عدد من المختصين في المحاسبة المالية شرحًا حول ضريبة القيمة المضافة

وآلية تحصيلها وتأثيراتها على أصحاب الأعمال، فيما تناولت الجلسة الثالثة والأخيرة محور «تهيئة القطاع الخاص للتوافق مع المتطلبات الجديدة».

وأجمع المتحدثون في الورشة أن ضريبة القيمة المضافة هي أكثر ضرائب الاستهلاك شيوعًا حول العالم، حيث تطبق هذه الضريبة في أكثر من ١٥٠ دولة حول العالم، وقد حلت محل الضرائب غير المباشرة الأخرى، وهي أداة فعالة لتحصيل الإيرادات مقارنة بالبدائل في الضرائب غير المباشرة، لافتين إلى أنه إذا تم تصميمها وتشغيلها بشكل صحيح وفعال ستكون كلفها الإدارية محدودة وتأثيرها على الأعمال التجارية صغيرًا، فقد أثبتت تجارب من طبقوها أن التشوهات الاقتصادية والكلف الإدارية تكون أقل عندما تفرض ضريبة القيمة المضافة بدل فرض ضرائب مختلفة بنسب متفاوتة على قاعدة ضيقة وتكون هناك العديد من الإعفاءات.

من جانبه،أكد الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبد الرحيم نقي إنه من المرتقب أن تخرج قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المقرر عقدها في مملكة البحرين برؤية واضحة حول ضريبة القيمة المضافة،وبآلية تطبيق موحدة في دول الخليج العربية بشأن موعد فرض هذه الضريبة وحجمها والسلع التي سيتم استثناؤها.

اجمع المشاركون في الورشة الى افتقار دول مجلس التعاون لدراسات متخصصة لمعرفة تأثير فرض الضرائب على المواطن (على مستوى الخليج) وعلى الاقتصاد بشكل عام. كما أنه لا توجد دراسات موثوق بها حول تأثير التفاعل بين رفع الدعم وتقليل الإنفاق الحكومي وفرض الضرائب. إلا أن الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون عبدالرحيم نقي أشار إلى اعتزام اتحاد الغرف الخليجية في الوقت القريب جدًا تكليف إحدى الهيآت المتخصصة بالدراسات لإعداد دراسة معمقة حول أثر تطبيق الضريبة في دول مجلس التعاون.

الدكتور محمد عيسى الكويتي الباحث المتخصص في الاقتصاد لخص نتيجة أعمال هذه الورشة بأنها توجه ثلاث رسائل تتلخص فيما يلي:

الرسالة الأولى: إن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة يتحملها المستهلك النهائي (المواطن) وليس التاجر. فالتاجر أو الصانع يدفع ضريبة على مشترياته المحلية والمستوردة التي تدخل في إنتاجه. وعندما يبيع البضاعة يستلم من المشتري ضريبة القيمة المضافة. أي أن فحوى الرسالة هيأ المستهلك يتحمل جميع الضرائب التي تدخل في تجهيز المنتج أو البضاعة أو الخدمة.

الرسالة الثانية: هي أن هذه الضريبة بطبيعة الحال سوف ترفع كلفة المعيشة على المواطن. والسؤال المطروح لهذا الوقت مناسب لفرض الضرائب ورفع الدعم، في حين أن الاقتصاد الخليجي في مرحلة ركود؟ والسؤال الآخر الذي يطرح نفسه هل البديل عن فرض الضرائب في زيادة الدين العام بصورة مؤقتة؟

الرسالة الثالثة: إنه لا توجد بدائل لدى دول المجلس، لذا فإنّ الضرائب أصبحت واقعًا، وعلى الجميع الاستعداد لها. وعلى الحكومات بالذات العمل على التخفيف من آثارها على الاقتصاد وعلى الوضع الاجتماعي من بطالة وتدني الدخل وارتفاع الأسعار، هذه النتائج لا بد أن تحتاط لها الدول الخليجية لتفادي تأثيراتها السياسية، فما هي خطة دول المجلس الشاملة لمواجهة هذا الواقع؟ لا نرى بديلا عن الانفتاح والشفافية ومشاركة المجتمع حقيقيًا لكي يتحمل مسؤوليته.

المقترحات والتوصيات:

أسفرت نتائج ورشة العمل عن عددٍ من المقترحات والتوصيات الهامة، أهمها:

١. ضرورة تطبيق إعادة هيكلة الدعم الحكومي بصورة متدرجة مع ضرورة تهيئة المواطنين والقطاع الخاص وتوعيتهم حول أهم التأثيرات الناجمة عنها. كذلك توجيه قسم من الأموال المحصلة من هيكلة الدعم نحو دعم المشروعات الصناعية ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٢. كذلك لابد من تطبيق ضريبة القيمة المضافة، بصورة متدرجة مع ضرورة المبادرة لاطلاع القطاع الخاص والمواطنين على تفاصيل وآليات تطبيقها والقطاعات التي سوف تطبق فيها والآثار المترتبة على ذلك.

٣. إن فرض ضريبة القيمة المضافة يجب ألا يتم في نقطة دخول البضائع المستوردة إلى الدول الخليجية لأنها سوف تعتبر حينئذ كرسوم جمركية إضافية، وإنما يتم فرضها متى ما تمت عملية بيعها الفعلية.

٤. التوجه لتطبيق الضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي يجب أن يأخذ بالاعتبار عدم الحد من استثمارات القطاع الخاص في هذه الوقت الذي تحتاج فيه الاقتصاديات الوطنية لمزيد من الإنفاق والاستثمار. كذلك أن يتزامن معه تشريعات ملائمة للشفافية وإعادة توجيه جزء من إيرادات الضرائب للقطاعات غير النفطية المراد تحفيزها وزيادة دورها في تنويع مصادر الدخل لتوليد الوظائف للمواطنين، وكذلك إلى الفئات المحتاجة في المجتمع.

٥. الاستمرار في الدعم والتخفيض بصورة تدريجية حتى يتحسن الوضع الاقتصادي.

٦. أن يتم توعية القطاع الخاص والمستهلكين حول دورهم وواجباتهم وحقوقهم فيم يتعلق بضريبة القيمة المضافة عبر جميع الوسائل.

٧. أن تتواصل الفعاليات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي عامة، في مجال توعية وتثقيف وتهيئة وإعداد القطاع الخاص الخليجي، للتعامل الواعي مع متطلبات سياسة رفع الدعم الحكومي عن بعض السلع والخدمات، وسياسة فرض ضريبة القيمة المضافة.

٨. على كافة منشآت القطاع الخاص الخليجي، المبادرة ووضع الخطط والبرامج ذات العلاقة بتنظيم دفاترها المحاسبية، وتدريب وإعادة تأهيل كوادرها الوظيفية، على كيفية إدارة النظام المحاسبي والتحصيل الضريبي.

٩. أن يبادر اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي إلى التحرك مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي والجهات الرسمية المعنية الأخرى لرفع ومناقشة هذه التوصيات لدراستها وأخذها بالاعتبار.

*المستشار بمكتب الأمين العام لمجلس التعاون

إذا تمكن من اختطاف أمريكا سيختطف العالم لكن التاريخ والشعب الأمريكي لن يسمحا

ترامب.. اختطاف أمريكا!؟

لم يخطر ببال أحد، حتى وقت إغلاق صناديق الاقتراع ليلة الثلاثاء الثامن من شهر نوفمبر الماضي أن الذي سيفوز بانتخابات الرئاسة الأمريكية للأربع سنوات القادمة، هو: المرشح الجمهوري/ دونالد ترامب! لأول مرة في التاريخ تفشل استطلاعات الرأي العام في التنبؤ باسم النزيل الجديد بالبيت الأبيض، بهذا الإجماع الصارخ! لقد ظلت ولايات متأرجحة عديدة، بل أن بعضها تصوت تاريخيا للحزب الديمقراطي، مثل ولايتي بنسلفانيا ووسكنسون بعيدة عن التوقع بنتيجتها، حتى تم جرد آخر صوت شارك في تلك الولايات. وإن كانت بشائر فوز ترامب بتلك الانتخابات، ولو بطريقة غير مباشرة، ظهرت بفوزه بولاية أوهايو، التي لم يحدث أن فاز مرشح جمهوري بالرئاسة، ما لم يفز أولاً بولاية أوهايو.. وقد تعزز فوز ترامب بالرئاسة، بعد فوزه بولاية فلوريدا، الولاية الجنوبية الكبرى.

د. طلال صالح بنّان

ظاهرة الإخفاق هذه لاستطلاعات الرأي في استشراف القادم الجديد للبيت الأبيض، التي امتدت حتى بعد إغلاق صناديق الاقتراع من الولايات الشمالية الشرقية، حتى حوض البحيرات العظمى، تعيد الجدل في قدرة مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، بالذات علم السياسة، لتطوير أدوات كمية لاستشراف سلوكيات البشر، خاصةً فيما يخص فهم واستشراف السلوك الانتخابي، في مواسم الانتخابات.

لكن الملفت في تلك الانتخابات: هذا التحول الجذري لدى الناخب الأمريكي عن قيم ومبادئ دستورية أرستها الممارسة الديمقراطية منذ الاستقلال.. واصطبغت بها الثقافة الليبرالية المتسامحة للشعب الأمريكي، المتمثلة في قيم التعددية وأخلاقيات ثقافة المجتمع المدني. في ما بدى وكأنه عقابًا على التمادي في ليبرالية لم تتجذر بعد في ضمير المجتمع الأمريكي، الذي مازالت تتملكه قيم العنصرية البيضاء المتمثّلة في الاعتقاد بتفوق الجنس الأبيض الأنجلوسكسوني، الذي يعتنق البروتستانتينية (WASP). هذه الفئة البيضاء الانجليكانية المحافظة التي ركز عليها ترامب في حملته الانتخابية لا تريد أن تتكرر ظاهرة أوباما في صورة مرشح آخر يمثل الأقليات، حتى ولو كانت شخصية بيضاء، مثل السيدة كلنتون، التي في النهاية هي أنثى، وليبرالية أيضًا. كأن الشعب الأمريكي بتصويته لترامب، ببرنامجه الانتخابي المتطرف فيما يشبه الفاشية الجديدة، التي غلبت أو تفوقت على موجة المحافظين الجدد التي اصطبغت بها فترة حكم الجمهوريين السابقين في عهد الرئيس جورج بوش الابن قبل ثمان سنوات، ينعي هذا الشعب الأمريكي قيم ليبرالية لطالما فَخُرت بها الولايات المتحدة، وتباهت بها بين الأمم.

لم يحن الوقت لمعرفة ما إذا كان الرئيس المنتخب دونالد ترامب سيلتزم ببرنامجه الانتخابي المتطرف في محافظته، أثناء فترة حكمه لفترة الأربع سنوات القادمة، أم لا، لكن الرسالة واضحة التي أرادت الإرادة العامة للشعب الأمريكي أن توصلها للداخل، قبل الخارج، بأن هناك تحول كبير وخطير عن قيم الليبرالية التقليدية، تعكس وقفة تاريخية، تجاه التمادي في المشروع الليبرالي، وانحسارًا خطيرًا في التيار الليبرالي في المجتمع الأمريكي، مما سيكون له أثر مباشر وخطير ليس فقط في الداخل الأمريكي، لكن على مستوى العالم... خاصة إذا ما أمتد هذا "التسونامي" المحافظ المتطرف في عنصريته

ترامب امتطى الفيل الجمهوري دون سابق خبرة سياسية ولم ينتم للحزب الجمهوري ولم يعرف الخلل البنيوي في النظام الحزبي ببلاده

وشيفونيته ومذهبيته الإنجليكانية المتشددة إلى أوربا، ونجح اليمين المتطرف، في الحكم في دول أوربية مركزية، مثل: ألمانيا، وفرنسا.. وربما بريطانيا.

كما أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة، أفصحت عن مشكلة هيكلية خطيرة في النظام السياسي الأمريكي. صحيح أنه في الأنظمة الديمقراطية فرص الترشح متساوية لجميع المواطنين بغض النظر عن الجنس واللون والعرق والخلفية الدينية والاجتماعية. إلا أنه، في الدول الديمقراطية العريقة في أوربا واليابان وكندا، يتم التجنيد للنخب السياسية من داخل الأحزاب السياسية. في تلك المجتمعات، تُعد السياسة عملاً حِرَفياً متمرساً يمر بكافة درجات الصعود في سلم مؤسسات العمل السياسي ومستوياته، من أجل صناعة زعامات سياسية محتملة. بينما نجد في أمريكا: أن المستر ترامب هو الذي أختار امتطاء الفيل الجمهوري، دون سابق خبرة سياسية، ولم ينتم أصلاً للحزب الجمهوري... حتى أنه رُشح من قبل الناخب الجمهوري، والمحافظ بصفة عامة، وليس ممثلاً عن الحزب الجمهوري. المستر ترامب يعرف تماماً هذا الخلل البنيوي في النظام الحزبي في بلاده.. ويعرف أكثر أن الخاصرة الرخوة، التي يسهل اختراقها، في هذا النظام الحزبي، لتحقيق طموحاته السياسية إن هي تبلورت هي: الحزب الجمهوري، بالذات، وذلك لهشاشة وسطحية مؤيديه ودوائره الانتخابية، حتى أنه أفصح عن ذلك علناً، قبل أن تتطور لديه طموحات سياسية، بأن ربط بين احتمال خوضه لغمار ساحة العمل السياسي، واختياره للفيل الجمهوري لامتطائه، لتحقيق طموحاته السياسية.

هناك إذن: في النظام السياسي الأمريكي مشكلة قيادة خطيرة تتمخض عن ممارسة حزبية مضنية وشرسة، عكس ما هو الحال في بريطانيا، على سبيل المثال، حيث ترتقي كوادر الحزب مكانة القيادة الرفيعة فيه وصولاً إلى رئاسة الحزب، ومن ثم إلى رئاسة الوزراء، وفقا لإجراءات وقواعد حزبية شديدة الدقة والصرامة والانضباط. لذا في التجربة الديمقراطية البريطانية، لا يعاني النظام السياسي من مشكلة في القيادة أو الزعامة. عندما استقال ديفيد كامرون من رئاسة الوزارة، وبالتبعية رئاسة الحزب، المحافظين، بسبب نتيجة استفتاء الخروج من الاتحاد الأوربي، شُغل مكانه فوراً سواء في رئاسة الحزب إلى رئاسة الوزارة، بسهولة وسلاسة، لم تتطور المسألة إلى فراغ دستوري قد يقود إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة.

المستر ترامب يفتقر، إذن: للخبرة السياسية اللازمة لإدارة البلاد بفاعلية وكفاءة. قد يقول قائل إنه في الولايات المتحدة تحكم المؤسسات، وليس الأشخاص. هذا صحيح: إلا أن الأشخاص عادةً ما يأتون من رحم المؤسسات، وليس من خارجها. وإذا أضفنا إلى ذلك أن المستر ترامب جاء ببرنامج سياسي يعتمد منهجاً ثورياً ضد المؤسسات والنخبة في واشنطن، تتبين لنا نذر عدم الاستقرار والصدام بين الرئيس الجديد والنخبة السياسية ومؤسسات الحكم في واشنطن. لا يمكن للمستر ترامب أن يواجه المؤسسة في واشنطن اعتماداً على ما يبدو له من وجود نقمة شعبية تشعر بالمرارة والازدراء من قبل من انتخبوه تجاه النخبة والمؤسسات في واشنطن. إلا أن هذا وحده، وهنا ممكن خطورة فوز ترامب الحقيقية، يكفي لتطور نزعة فاشية لدى ساكن البيت الأبيض الجديد، تشكل خطورة ناجزة على قيم وحركة الممارسة الديمقراطية في الولايات المتحدة.

ليس على مستوى المؤسسات في واشنطن، يشكل انتخاب المستر ترامب خطراً حقيقياً، بل أن الخطر الأكبر يحدق بقيم التعددية وأسس ثقافة المجتمع المدني التي قام عليها النظام السياسي الأمريكي منذ الاستقلال، وجعل من الولايات المتحدة أمة عظيمة. تصريحات المستر ترامب، التي لا تخرج عن كونها أساس برنامجه الانتخابي، ضد الأقليات والمرأة والأجانب بل وحتى المعاقين، تهدد أسس العقد الاجتماعي الذي أنشأ الولايات المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يتطور إلى أسوأ ما يمكن أن تتمخض عنه الممارسة الديمقراطية، ألا وهو: الجنوح تجاه الفاشية، ربما في أبشع صورها، ليست بعيدة عن التجربة النازية بداية سيطرتها على ألمانيا.

هذه التصريحات غير المسؤولة والمهينة للمستر ترامب تجاه تلك الفئات من المجتمع الأمريكي التي يتشكل من مجملها "موزاييك" قوس قزح المجتمع الأمريكي، ينذر بنكسة خطيرة لقيم الليبرالية المتسامحة.. ويهدد بصورة أكثر خطورة نظام الحريات التي يكفلها الدستور ويؤكدها عرف تواتر عشرات الأجيال المتعاقبة احتراما لحقوق الإنسان وتبجيلاً لحريات المواطن الأمريكي. وهذا يؤكد ما سبق وذُكر آنفاً: من أن الخطر الذي يحمله ترامب إلى البيت الأبيض، إذا ما أصر

على خطابه الأيدلوجي المتطرف، وهذا ما يبدو أنه يغلب على استشراف سلوكه المستقبلي خاصةً، عندما تتضح صورة رموز إدارته، التي لا تبدو ملامحها مبشرة، بدءا باختيار نائب له ليس بأقل تطرفاً منه.. وكذا رئيس فريق موظفي البيت الأبيض.. والمرشحون لتولي مناصب سيادية مركزية في إدارته، مثل وزارة الخارجية والدفاع.. والمرشح لتولي منصب المندوب الدائم للولايات المتحدة في الأمم المتحدة.. وكذا تصريحاته في دعم ترشيح قضاة موغلين في محافظتهم، لدى المحكمة الدستورية العليا، إذا ما شغر أحد مقاعدها التسعة في فترة رئاسته القادمة. بالإضافة إلى وجود كونجرس جمهوري يسيطر على كلا مجلسيه (النواب والشيوخ) يبدو أن الطريق ممهداً أمام الرئيس المنتخب دونالد ترامب في أن يمضي في مشروعه الثوري، ليس فقط بالانقلاب على مؤسسات ورموز الحكومة الفيدرالية في واشنطن، بل وأيضاً: على النظام السياسي الأمريكي برمته، بحركة مؤسساته وقيمه الدستورية العريقة.

ليس غريباً، إذن: وانعكاساً لتلك المخاوف. وفي سابقة لم تحدث قبل الآن، في الولايات المتحدة، أن تندلع مظاهرات عارمة في المدن الأمريكية، ضد مجيء المستر ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. هذه المظاهرات لا يتوقع لها أن تغير شيئا فيما يخص نتيجة الانتخابات، لكنها بالقطع تعكس غضباً عارماً ممزوجاً برعب حقيقي من احتمالات تنكر المستر ترامب لمواد الدستور والإقدام على مغامرات غير مسؤولة تنال من القيم الديمقراطية للشعب الأمريكي. إن إعلان الرئيس المنتخب للولايات المتحدة أنه سوف يكون رئيساً لكل الأمريكيين، لن يخفف من قلق الأمريكيين على حقوقهم وحرياتهم، إذا ما استسلم للذة الانتصار السياسي، وانتشى بوهم أن إرادة الشعب الأمريكي تنحى منحى خلفيته الأيدلوجية المحافظة المتشددة.

إن شعار (المستر ترامب ليس رئيسي) الذي رفعه المتظاهرون ضد نتيجة الانتخابات الرئاسية، سوف يعكس أزمة شرعية حقيقية لإدارة المستر ترامب، ما لم يتخلى فعلياً عن تصريحاته المهينة في حق قيم الليبرالية المتسامحة، التي حكمت وضبطت الممارسة الديمقراطية الأمريكية، حيث هي سر عظمة الولايات المتحدة الأمريكية.

ترى هل ينجح المستر ترامب، في اختطاف أمريكا بأخذها إلى المجهول.... لا أعتقد، ذلك مطلقاً. إن الآلية التي أتت بترامب، هي التي ستخرجه من البيت الأبيض، ليستعيد الشعب الأمريكي ليبراليته المتسامحة من جديد، بل ويعمل على توسيع نطاق مشاركته السياسية، وأهمها الحرص على ممارسة حقه الانتخابي، حتى يمنع تكرار ظاهرة ترامب. من أهم ما أفرزته انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة هذا الإقبال المنخفض على صناديق الاقتراع الذي لم يسجل مثله منذ نهاية الحرب الكونية الثانية، الذي بالكاد بلغ نصف الذين من حقهم الاقتراع. وهذه مشكلة مزمنة بين مؤيدي واتباع الحزب الديمقراطي، الذي لم يعتبروا ولم يتعلموا من درس انتخابات سابقة ، عندما فاز الرئيس بوش الابن، في تلك الانتخابات، على المرشح الديمقراطي حينها (آل جور) بمندوبي ولاية فلوريدا، بعدد من الأصوات القلائل! هذه الثقة الزائدة بفوز المرشحة الديمقراطية السيدة (هيلاري كلينتون) في هذه الانتخابات الرئاسية الأخيرة، كانت من أهم أسباب خسارة السيدة كلنتون وحزبها الديمقراطي لهذه الانتخابات. لقد ساهم الإعلام بصورة كبيرة تثير الريبة، في إخراج نتيجة تلك الانتخابات بالصورة التي خرجت بها.. كما ساهم في ذلك: هذا التراخي الملفت لمنظمي حملة انتخابات السيدة كلنتون، لدرجة أنها لم تزر في اللحظات الحاسمة ولايات مهمة، ظناً منها أنها ستصوت لها، على اي حال، مثل ولاية وسكنسون، مما دعا ناخبوها لمعاقبتها وانتخاب خصمها.

تصريحات ترامب ضد الأقليات والمرأة والأجانب والمعاقين تهدد العقد الاجتماعي الذي أنشأ أمريكا

على أي حال، ليس أمام الشعب الأمريكي والعالم، سوى أن يتعايش مع إدارة المستر ترامب، للأربع سنوات القادمة، كيفما تكون، مع بصيص من الأمل، أن يفرض منطق السياسة.. والتزامات المنصب، وعظم المسؤولية جميعها على المستر ترامب مراجعة الكثير من محتوى خطابه الانتخابي المتطرف والمثير للرعب، كما حدث مع الكثيرين من رؤساء أمريكا السابقين. أما إذا اختار المستر ترامب أن تقتصر مدة رئاسته لفترة واحدة، ليترك وراءه إرثاً سياسياً يتحدى به تاريخ الولايات المتحدة في قيم الممارسة الديمقراطية، التي جعل من الولايات المتحدة أمة عظيمة.. وجعل منها لأكثر من مائة عام رمانة الميزان للاستقرار الدولي، فإن ضرراً كبيرا سيلحق بأمريكا في الداخل، مما سينعكس سلباً على حركة وتوجه السياسة الخارجية الأمريكية على مسرح السياسة الدولية.

إذا تمكن المستر ترامب من اختطاف أمريكا، فإنه سيختطف العالم معها. التاريخ والشعب الأمريكي، بالقطع، لن يسمحا بذلك.

*أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة الملك عبد العزيز - جدة

مجلس التعاون تجاه بعض القضايا الخارجية: منظم اجتماعات لا صانع سياسات

دول الخليج تعيش تحولات غير قابلة للتنبؤ ويجب إعادة تعريف المصالح والخطر والأمن

لا شك أن السياسات تمر بمراحل عديدة من الوصف والإجراء والاستدلال والأداء، والنتائج المتوقعة والتقييم، والمراقبة، وهي سلسلة منهجيات تبنى على مناهج عدة ضمنها السبب والنتيجة أو منهجية النظم من مدخلات وعمليات ومخرجات، وفي الوقت الحاضر، تعيش دول مجلس التعاون حالة، من سرعة التغيرات الإقليمية والدولية والمجالية، التي تؤثر عليها وتتأثر بها، وعلى رأسها مجموعة "الصراعات" المباشرة، وغير المباشرة، بشقيها الصلب والمتمثل في الأزمة اليمنية والسورية والعراقية، وظهور المنظمات الإرهابية العابرة للحدود. وكذلك الدولية مثل زيادة التدخل الروسي في المنطقة وبروزها كقوة مهيمنة دولية، وكذلك التقهقر الأمريكي، والذي ميز الفترة السابقة، ثم الانتخابات الأمريكية والتي ستؤثر لا محالة في المستقبل العالمي والإقليمي.

د. يحيى بن مفرح الزهراني

ومع تلك التغيرات تلعب كذلك التغيرات المجالية، والمقصود بها التغير في أسعار النفط، والتغيرات الاقتصادية التي أثرت على مداخيل دول الخليج بشكل عام، والتي أثرت كذلك على السياسات الداخلية والخطط الوطنية لكل دول المجلس، وأيضًا سياساتها بما يتعلق بالعمالة غير الوطنية.

يبقى هاجس السياسات والاستراتيجيات العسكرية ذا بروز في المرحلة الأخيرة وفي هذا السياق يقول كلاوزفتز عند الحديث عن النظرية الاستراتيجية تصبح النظرية عندئذ دليلًا لأي شخص يريد أن يتعلم عن الحروب من خلال الكتب، فهي تنير طريقه، وتسهل تقدمه، وتدربه على الحكم السليم، وتساعده على تجنب المآزق... تكون النظرية بحيث لا يحتاج المرء إلى البدء من جديد كل مرة للتعرف على الآلة وتحليل تفاصيلها، بل يجدها جاهزة بين يديه، ووفق ترتيب جيد. والغاية منها تدريب عقل المرشح ليكون قائدًا في المستقبل.

يعيش العالم أجمع على مستوى البيئة الأمنية حالة من التوترات العابرة للحدود، وتتأثر المنطقة العربية والخليجية خصوصًا بتلك التغيرات المختلفة، ولطالما كان أمن الخليج مسألة متداخلة الأبعاد ومركبة مع كل من البيئة الداخلية والخارجية لها.

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج فإن دول المجلس لم تستطع حماية أمنها بشكل مستقل عن القوى العالمية الكبرى، واليوم نعيش تحولات تتميز بعنصرين هامين، الأول إنها غير قابلة للتنبؤ والثاني إنها سريعة وغامضة. وهذا كله يدفع بالمتخصص إلى طرح العديد من الأسئلة حول ماهية أمن الخليج، وتحوله، وتأثره بتلك العوامل المعقدة، سواء على المستوى الخارجي مثل تحول القوة الدولية مثلًا باتجاه روسيا، أو على مستوى التحالفات بإعادة النظر في المصالح المشتركة أو الحكم على الحلفاء ومدى تقييمهم، وكذلك مدى تقييم الأخطار الأمنية مع نظرة نقدية للمنهجيات التي حاولت تناول مسألة الخطر الأمني ذي الطبيعة المتغيرة.

الأمن كمحرك للسياسات في الوقت الراهن

يتربع الأمن حاليًا على أعالي صنع السياسات الخليجية بل والدولية، تترجم مفهوم الأمن القومي إلى سياسات وإجراءات. وفي هذا الصدد يجري التمييز بين الأمن القومي national security بهذا المعنى السابق، والأمن الإقليمي Regional security الذي يشير إلى أمن مجموعة دول جوار جغرافي، والأمن الدولي International security والذي يتعلق بالنظام الدولي ككل، والذي يشهد مخاضًا في أسسه وهيكله والدوافع المحركة له. ويتفق الباحثون أن الأمن القومي العربي يتجاوز

مفهوم الأمن الإقليمي لأن العلاقات التي تربط بين البلاد العربية والتحديات المشتركة التي تواجهها، تجعل من الأمن العربي أمرًا مختلفًا عن مجرد الأمن النابع من حقيقة الجوار الجغرافي، وذلك للروابط الثقافية والهوياتية والدينية واللغوية. وتعود الجذور لذلك المصطلح إلى عام ١٦٨٤م، واتفاقية وستفاليا التي أسست لما يسمى الدولة الأمة Nation- state وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات ومقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير استراتيجية الأمن القومي.

إن أحد التعاريف للأمن الوطني أو القومي هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي. ويؤدي حفظ الأمن إلى تحقيق أهداف الدولة كما يشير ظافر العجمي، والذي يؤكد أن للأمن عناصر منها كيان الدولية وفكرة قيامها وهما عنصران معنويان، أما العنصر المادي فهو سكان الدولة ومواردها الاقتصادية وهو أكثر العناصر قابلية للتهديد.

بيد أنه من جهة أخرى تلعب الهوية دورًا كبيرًا في حفظ الأمن من ناحية، ومن ناحية أخرى في تحديد الخطر، أي أنه باختلاف نوع الخطر وما ينشأ من التحول الاجتماعي الداخلي والتحول في المجتمع الدولي وبنية القوة في النظام الدولي، يترجم نوع الخطر الجديد وبالتالي يعاد أو تعاد الصياغة الاستراتيجية لنوع الأمن وأسلوب حفظه اقليميًا وداخليًا.

الأمن الجماعي ودول الخليج: الثابت والمتحول

هو قيام نظام جماعي بين دول معينة بمقاومة عدوان دولة ما على إحدى الدول من منتسبي النظام. وقد أكد كارلدوتش الذي وجد أن مفهوم الأمن متطور غير جامد يعني أشياء مختلفة في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة. فهو متجدد يواكب تطورات الأوضاع المحلية والإقليمية. ومن هنا نستطيع القول: مسألة الأمن الجماعي لدول الخليج أصبحت في تداخل بشكل كبير تتأثر بالمحيط الإقليمي وتؤثر فيه، لكنها أيضًا تتغير بتغير الزمن والمصلحة.

وقامت منظمة دول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة أمن جماعي لتلك الدول، لتعزيز الروابط الخليجية والعمل على إيجاد صياغات عسكرية وسياسية وأمنية مشتركة من أجل المصلحة الجماعية لدولها.

فهم أمن الخليج من منظور جيوسياسي

من منطلق موقع دول الخليج والذي يحتل موقعها استراتيجيا بين آسيا وإفريقيا، وعلى مطلات بحرية هامة في الملاحة الدولية، وكذلك أهمية مكانية بوجود المقدسات الإسلامية الشريفة على أرض المملكة العربية السعودية، أوجد لها أهمية عالمية، ولا يكون للموقع الجغرافي لدول الخليج علاقة بالسياسة الدفاعية والسياسة الهجومية، ووجود المنطقة حاليًا في مناطق صراع وتوترات (العراق - سوريا - اليمن) كصراع صلب، يجعل ذلك يعزز من السياسات الأمنية الخليجية تجاه تلك الدول والتي تمت ترجمته جنوبًا بعاصفة الحزم.

تغيرات القوة الدولية وأثرها على سياسات أمن الخليج

ما بين قوة الدول ونفوذها، ومقدار أدواتها الصلبة والناعمة في التأثير على النظام الجمعي أو الإقليمي أو حتى على الدول الأخرى بشكل فردي، يتغير مفهوم توازن القوى دوليًا، ويعد مفهوم توازن القوى ذو انتشار واسع إلا أن المعنى الدقيق ما زال غامضًا في معرفة الأدوات المختلفة و المستويات التي تحدد نوع القوة من جهة وكذلك مدى تأثيرها، ويمكن وصفها توازن القوى بأنها: الحالة التي تتعادل و تتكافأ معها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو لمجموعة الدول المتحالفة ردع أو مجابهة التعديات الموجهة ضدها من أي عدو، وبما يمكنها كذلك من التحريك السريع والفعال وحرية العمل في جميع المجالات للعودة لحالة الاستقرار.

ويطلق على هذا المفهوم التوازن الاستراتيجي وهو يتميز بثلاث خصائص:

١- تكافؤ مجموعة من المتغيرات فإذا استمر هذا التكافؤ عرف بالتوازن الاستراتيجي المستقر، وإذا تغيرت حالة هذا التكافؤ سلبًا أو إيجابًا سمي بالتوازن الاستراتيجي غير المستقر.

٢- إمكانية تحقيق هذا التوان بدولة منفردة بصورة كاملة معتمدة على إمكانياتها الذاتية وقدراتها القومية، بحيث تتكافأ مع التهديدات الموجهة ضدها أو قد يتم ذلك من خلال تحالفات وفية تعبئ مقومات القوة القومية للدول المتحالفة ضد التهديدات الموجهة لهذا التحالف.

٣- إن هذا التوازن له ثلاثة أبعاد، وهي البعد البنائي ويتمثل في القدرات السياسية الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لدولة

من أسس التحالفات أن تبقى الدول المهزومة في حالة من القوة تحسبًا لتبدل الموازين الدولية حين البحث عن حلفاء للغد عند الاختلاف مع حلفاء اليوم

أو مجموعة دول أما البعد الثاني وهو سلوكي، وينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة دولة أو إقليمية والبعد الثالث هو بعد يقيم من خلاله حالة القول أو الرفض للقوى الفاعلة.

إعادة تقييم سياسات التحالفات والعداوات ضرورة مستمرة

يمكن تعريف التحالف بأنه اتفاق رسمي تتعهد بموجبة مجموعة من الدول بأن تتعاون فيما بينها في مجال الاستخدام المشترك لقدراتها العسكرية ضد دولة أو دول معينة، كما تلتزم عادة بمقتضاه دولة أو أكثر من الدول الموقعة على الاتفاقيات عليه باستخدام القوة أو التشاور بشأن استخدامها في ظل ظروف معينة.

وقد تكون التحالفات رسمية أو غير رسمية، وثنائية أو أكثر في عددها، وكذلك في طبيعتها هجومية أو دفاعية، وكذلك من حيث مدة زمنها وتوقيتها، وإعلانها، والتكافؤ بين أعضائها، وبين التركيز على مسألة التكافؤ حيث تؤثر الدول القوية في الأحلاف على الدول الكبرى أو توجهات الحلف، ويمكن تحديد أربعة دوافع داعية لقيام التحالفات على سبيل الذكر لا التحديد وهي:

- تحالفات تعزيزية.
- تحالفات وقائية.
- تحالفات استراتيجية.
- تحالفات تخدم أهدافًا أيدولوجية.

عدد من الأسئلة ينبغي طرحها عند الحديث عن الحلفاء، هل نحن وهذه الدولة حلفاء أو أعداء؟ هل نبالغ في طرح دول أعداء مثل إيران مثلًا؟ أو نقلل من تلك العداوة؟ هل نعي تحالفنا مع مصر ودول عربية أكثر مما يجب أنهم حلفاء؟ هل دول كباكستان أو تركيا في الدرجة من التحالف التي ينبغي لها؟

كيف يمكن تسريع التحالف أو تبطيئه، من أجل المصلحة الوطنية، ونفس الشيء ينطبق للعداوة، هل من المهم وجود عداوة أو تحييد عداوة من أجل تحييد خطر ما والذي يصب في مصلحة وطنية كذلك؟

يمكن الحديث عن سياسة التحالفات أنها تجمع دولتين أو أكثر لمواجهة قوة أخرى، و يمكن لتلك التحالفات أن تأخذ شكلًا دبلوماسيًا أو عسكريًا أو سياسيًا أو أي مجال آخر من شأنه إحداث مصلحة متبادلة بين الطرفين وتوجيه رسالة أو وضع تدابير للحماية من قوة أخرى تهدد أمن هذه الدول مجتمعة أو إحداها، و تتسم التحالفات عند تعدد القطبية بالمرونة والتبادل، فحليف اليوم عدو الغد والعكس أيضًا، ولذا نكتشف أن من بين أسس التحالفات أن يبقي على الدول المهزومة في حالة من القوة تحسبًا لتبدل موازين القوة الدولية حين البحث عن حلفاء للغد عند الاختلاف مع حلفاء اليوم.

وهنا نتساءل كذلك بالنسبة لدول الخليج وتأثرها وتأثيرها بالتحالفات التقليدية التي كانت تعتمد عليها، هل تأثرت بما يسمى تأثر المكانة وهو الخلل في الاتزان بين العوامل الجغرافية والاقتصادية والعسكرية والتقدم التكنولوجي والثقافة والحضارة، والذي أصبح غير متوازن بسبب أسعار النفط، مما أدى إلى توازن مكانة دول الخليج وإضعاف قدراتها في إحداث التأثيرات السياسية في الساحة الدولية.

نظرة مستقبلية على التطورات الدولية وقيادة العالم

إن قيادة العالم في هذا المناخ المتقلب الجديد يصعب أن يكون من قطب واحد، فلن يجد أمامه إلا خيار القوة العسكرية لاستمرار هيمنته وسيطرته، سواء كان هذا الاستخدام للأداة العسكرية تحت مظلة الشرعية الدولية، أي الأمم المتحدة أو التحالف الدولي أو يكون أيضًا وفي بعض الحالات المرتبطة بمصالح القطب الأوحد خارج الشرعية الدولية.وإن استمر ذلك لفترة فلن يستمر إلى الأبد فسوف يبحث العالم عن نظام آخر تتعدد فيه القطبية لإحداث التوازن المطلوب وإضفاء الشرعية والعدالة وتفعيل دور المنظمات الدولية.

تحولات جغرافيا الصراع في الشرق الأوسط

وقد دفع ذلك صحيفة "الاتحاد" الإماراتية إلى عقد منتداها السنوي الحادي عشر تحت عنوان "العرب بعد ١٠٠ عام على سايكس بيكو"، في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٦م، حيث خلص إلى أن السياق الدولي والإقليمي قد تغير، لكن الأطماع الخارجية لا تزال قائمة. فالحدود في الإقليم لا يتم ترسيمها جغرافيًا بالتوافق بين دول وقوى دولية، بل هي أقرب إلى "خرائط ورقية هشة" يتم تجاوزها، قبولاً أو اضطرارًا، بحيث تتغير زمنيًا وفقًا للقوى المسيطرة على الأرض في عدة أقاليم جغرافية، طبقًا لمنطق الأقوى.

وقد سبق أن قال مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان العراق في حوار مع صحيفة "الحياة" اللندنية، في ٦ فبراير ٢٠١٥م: "إن الحدود الموروثة من اتفاقات سايكس بيكو هي حدود مصطنعة، وإن الحدود الجديدة في المنطقة تُرسم بالدم داخل الدول أو بينها".

وعبر عن هذا المعنى أيضًا الكاتب غسان شربل في الصحيفة نفسها في ١٢ أكتوبر الماضي، بقوله: "لا العودة إلى الحدود السابقة مطروحة، ولا الاعتراف بالحدود الجديدة واردة". فقد يتم تشكيل دول قائمة على أسس جديدة، أو توسيع دول قديمة، بشكل يختلف عن التصورات الأمريكية السابقة التي جسدها مشروع الشرق الأوسط الجديد و"الفوضى الخلاقة" الرامية إلى التفتيت أو التقسيم.

فلم تعد هناك أهمية محورية لما يطلق عليه "ديكتاتورية الجغرافيا" أو "السيادة المطلقة" للدول في الإقليم؛ إذ أن هناك

مجموعة من التحولات الرئيسية التي تبرهن على تحول جغرافيا الصراع داخل منطقة الشرق الأوسط، على نحو ما تعكسه النقاط التالية:

مركزية متلاشية:

١-استحالة عودة الدولة المركزية الموحدة إلى ما كانت عليه: إذ لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي المحتكر للقوة الإكراهية في التفاعلات الإقليمية، بل برزت أدوار فواعل عنيفة من غير الدول، وخاصة خلال مراحل التحول من الثورات إلى الصراعات، مثل الميليشيات المسلحة، والتنظيمات الإرهابية، والكتائب المناطقية، والقوى المذهبية التي كونت ما يشبه "الجيوش الموازية".

وتشير تفاعلات الصراعات الداخلية العربية المسلحة إلى عدم قدرة أي طرف على حسم الصراع لمصلحته في مواجهة الأطراف الأخرى، وبالتالي تغير خريطة الدول عما كانت عليه قبل عام ٢٠١٠م.

وقد عبَّر عن هذا المعنى بوضوح جون برينان مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية خلال مؤتمر للاستخبارات نظمته جامعة جورج واشنطن في العاصمة الأمريكية في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥م، قائلا: "عندما أنظر إلى الدمار في سوريا وليبيا والعراق واليمن، علىَّ أن أتخيل وجود حكومة مركزية في هذه الدول قادرة على ممارسة سلطة على هذه الحدود التي رُسمت بعد الحرب العالمية الثانية"، وأضاف: "الحل العسكري مستحيل في أيٍّ من هذه الدول، ومن الخطأ الذهاب مباشرة باتجاه البحث عن تسوية نهائية في الوقت الراهن، بل يجب اعتماد استراتيجية الخطوات الصغيرة عبر السعي إلى خفض درجة التوتر وتقليص حدة النزاع وبناء الثقة بين الأطراف الراغبة في التوصل إلى تسوية سلمية". وهذا يشير لنا بالنسبة للسياسات الخليجية إلى أمرين:

الأول: أهمية العمل على شكل مرحلي لخفض كمية ونوعية التوتر (دفاع استراتيجي، توازن استراتيجي، هجوم استراتيجي)

الثاني: الدور التقليدي للدولة أصبح غير فاعل، والتوجه العالمي في ديناميكيات التفاعلات الدولية، يشير إلى صعود الفاعلين من غير الدول وهذا ما يجب تعزيزه عبر التحالفات الدولية مع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، ومع دراسة الأثر للفاعلين المجالين "النفط كفاعل" الاقتصاد العالمي كفاعل" وإن تلك الموارد الاقتصادية لها تأثير كذلك في صياغة السياسات، وإن صياغة السياسات في الموارد له أثره على التحول الداخلي والإقليمي وكذلك الدولي.

التمدد الإيراني في المنطقة وأثره على السياسات الخليجية

تقوم طهران بالتمدد في عدد من العواصم العربية، سواء من خلال التقارب السياسي أو التواجد العسكري أو التعاون الاقتصادي أو التشيع الثقافي، خاصة أن هناك اتجاهًا داخل إيران يرجح سيناريو تقسيم الدول العربية خلال المرحلة المقبلة، بما يصب في صالح طهران.

تتحاز كذلك لنظام بشار الأسد ضد الشعب السوري وهذا الانحياز مع النظام الذي يقتل شعبه، وكذلك تسعى في اليمن من خلال ميليشيات طائفية مثل ما تعمل كذلك في العراق.

ففي هذا السياق، قال كبير مستشاري المرشد الأعلى للجمهورية، رحيم صفوي، في ندوة "التحولات الجيوبوليتكية في العالم الإسلامي" بطهران في ١٨ أكتوبر ٢٠١٦م، إن "بعض الدول في المنطقة كالعراق وسوريا وليبيا يتجه نحو التقسيم، بحيث ينقسم العراق إلى ثلاث دويلات، وسوريا إلى قسمين، وليبيا إلى قسمين".

وتتصدر أولويات طهران إضعاف الجماعات السنية على نحو يعكس دعمها لزيادة السيطرة الجغرافية لحلفائها، سواء قوات الجيش الوطني وميليشيا "الحشد الشعبي" في العراق، أو جماعة الحوثيين في اليمن، أو حزب الله في لبنان، أو جيش الأسد والمقاتلين الباكستانيين والأفغان في سوريا، فضلا عن حرصها على الدفاع عما تُطلق عليه "مظلومية" الشيعة في العالم، رغم أنها تنتصر لمصالحها في النهاية.

خلاصة القول، إن جغرافيا الصراع في الشرق الأوسط في نهاية عام ٢٠١٦م، تشير إلى تشكل خرائط مختلفة وحدود جديدة بواسطة فاعلين قدامى وجدد تختلف عما كان سائدًا قبل عقود، بعد سقوط الحدود الفاصلة بين بؤر الصراع في سوريا والعراق، ودعم بعض القوى لميليشيات متصارعة، وعدم اعتراف الميليشيات المسلحة بخطوط الحدود، وتنامي الميول الانفصالية للفاعلين العنيفين، وتصاعد الدور الروسي الجديد في الإقليم، على نحو يعكس الإقامة في أرض لا خريطة لها.

الحالة اليمنية والسياسات

لا يمكن حصر جميع السياسات الخليجية تجاه جميع القضايا الاقليمية ولكن، سنحاول في هذه الورقة الإشارة الى الموقف الخليجي تجاه الأزمة اليمنية، والوضع الدفاعي الخليجي المشترك.

تعتبر اليمن في حالة من تعدد الفاعلين من البعدين الصلب والناعم، **على مستوى الدفاع والهجوم**، وهذا ما يزيد في فوضى المشهد اليمني، فالداخل اليمني، من القوة الصلبة يضم الحوثيين، واتباعهم وكذلك، بعض من قوات الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح، ومن يواليهم.

وعلى مستوى قوات التحالف والتي تأتي على رأسها القوات السعودية، وكذلك المشاركة مع القوات الإماراتية وباقي دول التحالف والذي يشكل المكون الصلب.

على المستوى الدبلوماسي، يشكل مجلس التعاون الخليجي لا سيما المبادرة الخليجية لحل الأزمة وانتقال السلطة بشكل تدريجي وسلس في الداخل اليمني أحد الحلول التي كانت ستسهم في حل الأزمة اليمنية، لولا تعنت علي عبدالله صالح، وكذلك التدخل الإيراني الذي يزداد في الداخل اليمني.

مستقبل السياسات الخليجية

تتوجه سياسات دول مجلس التعاون الخليجي، إلى أن الخليج وحدة واحدة، يجب الحفاظ على استقراره وازدهاره، وقد مرت التجربة الخليجية، بعدد من المراحل التي أدت إلى تطور سياساتها وتبلور سياساتها في الأمور الاقتصادية والتنموية، والسياسية الداخلية والخارجية، ومع ذلك يبقى هنالك بعض التباين في سياسات دول الخليج منفردة في بعض القضايا، ولذا تكون منظمة دول المجلس في بعض القضايا الخارجية، كمنظم اجتماعات لا كصانع أو موحد سياسات مشتركة. بيد أنه في كل من قضايا اليمن وسوريا، كانت هنالك على مستوى المجلس سياسات واضحة تنبع من حفظ الأمن الخليجي المشترك، والواجب العربي والإسلامي على دول الخليج، تجاه أشقائهم في هذه الدول العربية.

الاتجاه الأول: تعزيز الوحدة الدفاعية الخليجية وهذا ما جاء تأكيدًا عليه في الاجتماع الخليجي لوزراء الدفاع الخليجيين والذي بحث مسارات العمل العسكري المشترك، بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك في المجالات العسكرية، كما استعرض الخطوات المتخذة لتفعيل القيادة العسكرية الموحدة، ومختلف الوحدات التابعة لها، واستكمال ما تحتاجه من متطلبات ومنشآت.

وكذلك فيما يتعلق بتعزيز الهوية الوطنية الخليجية من خلال المسارات العسكرية وبارك الجهود الإعلامية المختلفة التي تبذل في هذا المجال من ندوات ومحاضرات وتنظيم أسابيع خليجية، والحرص على التكامل الدفاعي والآليات التي تم إقرارها لتحقيق التكامل الدفاعي بين دول المجلس بهدف بناء شراكة استراتيجية قوية، وإقامة منظومة دفاعية فاعلة لمواجهة مختلف التحديات والتهديدات. وتطوير منظومة الاتصالات المؤمنة ومنظومة حزام التعاون، وينوي كذلك المجلس إنشاء الأكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية، وأقر بعض التوصيات المتعلقة بذلك.

كما تطرق المجلس في مناقشاته للحوار الاستراتيجي والتعاون بين دول المجلس والجانب الأمريكي في نطاق الحوار الاستراتيجي بين الجانبين انطلاقاً من مخرجات قمة كامب ديفيد الخليجية الأمريكية حيث أكد أصحاب السمو والمعالي والسعادة أعضاء المجلس على أهمية تعزيز هذا التعاون وتفعيل ومتابعة ما يصدر بشأنه من نتائج وتوصيات من الفرق واللجان المختصة.

ماذا نحتاج في سياسات دول الخليج؟

من الأهمية بمكان بحث الغايات والطرق والوسائل في كل من السياسات التي تخدم استراتيجية إعادة التوازن، وذلك عبر الدراسة المستمرة و المرنة، للسياسات الخاصة بالتحالفات في المنطقة وكذلك التغيرات، وهذا يتطلب تمكين المؤسسات الخليجية في المجالات الدبلوماسية والعسكرية والاستخبارية، ومن جهة أخرى هنالك حاجة كذلك إلى تعزيز السياسات التي تواكب استراتيجية استرداد المكانة لا سيما مع الأسعار المتدنية للنفط وذلك بالرجوع إلى أدوات القوة الخليجية و تمكينها داخليًا وبينيًا، وقد بدى ذلك واضحًا في الاجتماع الذي ضم وزراء الدفاع الخليجيين، والذي أكد على التنسيق في مجال درع الخليج وحزام الخليج، وتعزيز الهوية الخليجية المشتركة.

من جهة أخرى، يجب وبشكل دوري العمل على استراتيجية إعادة تقييم التحالفات والعداوات ففي ظل التغيرات المتسارعة والتي تحتاج إلى الاستجابة المرنة، ويستلزم توحيد السياسات الخارجية أن يتم التوصل إلى الأسس الفلسفية والمنهجية، التي تعرف بها دول الخليج، أمران مهمان من شأنهما قيادة دول الخليج نحو الأسس المنهجية لتكوين سياسات المجلس المشترك، الأول هو تعريف المصلحة والآخر هو تعريف الخطر والأمن، ولا شك أن من خلال هذين التعريفين والإجراءات والأطر المنهجية ورسم السياسات الواضحة من خلال العقيدة السياسية والأمنية المشتركة، ستسهم كثيرًا في وضع الحد الأدنى لتوحيد السياسات، وبالتالي يبنى على تلك الأسس ويسهم بعد ذلك في تنويع البدائل ومعرفة الأدوات الناعمة والصلبة التي يمكن استخدامها من أجل تعزيز المصالح وتجنب الأخطار. ومن الخطوات المتقدمة كذلك في المجلس في مجال العمل المشترك، أن يحق للمواطن الخليجي العمل في دول الخليج، وكذلك الرجوع للمجلس في حالة وجود إشكاليات تتعلق بالمواطن الخليجي في دول الخليج كمرجعية عليا.

ولا شك أن الرغبات الشعبية والإرادة السياسية قادرة على تمكين تلك المؤسسات، المؤسسات والأنظمة تكتمل بشكل أفضل، وإنضاج السياسات، من أجل تحقيق مواطنة خليجية تحمي هذه الدول وتتفاعل بشكل قيمي مع التغيرات المتسارعة، وكذلك تضمن حقوق الإنسان الخليجي، وتعمل على دعم واستقرار ورفاهية المواطن، ولا شك أن التجارب التاريخية، إذا ما أخذنا مقارنة بين الاتحاد الأوروبي الذي بدأ باتفاقية الصلب والفحم عام ١٩٥٢م، والتجربة الخليجية التي بدأت عام ١٩٨١م، تدل على أن الجهود الخليجية قادرة على تحقيق ما يتطلع إليه مواطنو دول المجلس.

* أستاذ بكلية العلوم الاستراتيجية ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

ما تشهده المنطقة صناعة أمريكية لتقسيمها لدويلات صغيرة يسهل السيطرة عليها

تصادم القيم والمنافع الأمريكية-الروسية: الانعكاس والامتداد المستقبلي على منطقة الخليج

رحل الرئيس الأمريكي أوباما، لترحل معه آخر وعود الأمل بالاستقرار والحرب على الإرهاب، تاركًا الملايين ممن أنهكتهم الحروب في المنطقة، وهو الذي تعهد بإنهاء الحروب الخارجية لأمريكا، ولكنه تردد في تولي زمام المبادرة لمعالجة المشكلات الأكثر إلحاحًا خلال هذا العام، ما ولد المزيد من الصراعات الشرق أوسطية، مع عدم اليقين بين الحلفاء والخصوم حول تأثير أمريكا في تلك الصراعات، بل أن قوى التغيير التي ساعدت أوباما لإطلاق العنان في الشرق الأوسط، سرعان ما بشرت بعالم من الإرهاب في هذه المنطقة بخاصة في سوريا والعراق حيث لقي مئات الآلاف حتفهم وتشرد الملايين في منطقة أشبه ما تكون بفوهة بركان.

د. أميرة الراشد

أثبت أوباما قدرة في إثارة الاضطرابات وإيجاد المزيد من الدول الفاشلة المحاصرة لمنطقة الخليج، دون تبني حلول تذكر، وهو الذي صمم على أن يترك ما تبقى من رئاسته فراغًا سرعان ما تم ملؤه من فاعلين آخرين بحسب ما تقتضيه المصالح الأمريكية، حيث مكنت قيادة أوباما من الخلف، روسيا وإيران من شغل الفراغ الأمريكي في الشرق الأوسط، كما أن مشكلة السياسة الأمريكية تجاه سوريا التي هيمنت على أروقة السياسة الخارجية لدول المنطقة والعالم لم تعد تعنى بمصير دولة واحدة فحسب بل تنطوي على مجموعة من الأحداث المتتابعة التي بدأت تُؤكد تراجع دور أمريكا في العالم، وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها الدولية سيما مع انهيار معتقداتها في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وخطوطها الحمراء للأسلحة المحرمة دولياً وعكسية نتائجها، كما وفر الدور الأمريكي في الحرب على داعش أدلة أخرى على أنه لم يعد هناك ما يميز القوة الأمريكية، جراء فشل السياسة الأمريكية في إدارة الكثير من الملفات الإقليمية التي ألقت بتداعياتها الأمنية على دول الخليج العربي وزاد التدخل الروسي في المنطقة من هذه الشكوك، وهو ما يمثل تحديًا للهيمنة الأمريكية، سيما مع اندفاع النفوذ والقوة الروسية دون التفكير مليًا في العواقب وهو ما سنحاول استعراضه وتقييمه في حصاد هذا العام طبقًا للمحاور التالية:

الدور الأمريكي الشرق أوسطي وانعكاساته على الخليج

إذا أردنا أن نُقيّم السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج، فلن نستقر على تحليل واضح لتلك السياسة وما تتضمنه من تباينات وتعقيدات، سيما أن الركائز المحورية التي قامت عليها رئاسة أوباما بدأت تتداعى على الصعيد الخارجي، التي ركزت على المسارات الدبلوماسية والقوة الناعمة ولا شك أن هذه الرؤية الارتجالية لقت حتفها في العراق، والتخلي عن التزامها في إنهاء الحرب في سوريا، رغم أن انهيار هذه الدبلوماسية كان متوقعًا منذ أن أعلنها أوباما، وكانت سياسة الانسحاب الأمريكي العقيمة التي تضمنتها هذه الرؤية السبب وراء نشوب الأزمات الشرق الأوسطية، ناهيك عن صعود داعش، وعودة إيران إلى الساحة العالمية، والتقاعس عن مواجهة نفوذها السلبي وضمان امتثالها النووي.

والأكثر تعقيدًا في المشهد الأمريكي تلك التحالفات المتضاربة التي تريد أمريكا الزج بلاعبين آخرين في المنطقة، حيث عجزت أمريكا عبر تدخلاتها المقتضبة في ملفات المنطقة ذات التداعيات السياسية والأمنية على الخليج، عن الوفاء بمضمون التزاماتها ووعودها خصوصًا التي مضى الحلفاء والخصوم إلى الالتزام بها، بسبب النزعة السلبية الانهزامية التي وصلت إلى ذروتها في عدم الرد على الهجوم الدموي الذي تشهده المدن السورية،

سياسة الانسحاب الأمريكي العقيمة مع صعود داعش وعودة إيران وراء نشوب الأزمات الشرق أوسطية الحالية

والتمسك باستراتيجيتها الواهية التي تستند إلى اعتقاد كاذب بأن روسيا وإيران تدعمان انتقالاً سياسيًا يجرد نظام الأسد من نفوذه فضلا عن وقف عملية تحرير المدن العراقية من تنظيم داعش، أو تحجيم الدور الإيراني في اليمن.

أما من حيث إخفاقات السياسة الخارجية الأمريكية ذات التأثير المباشر على أمن واستقرار الخليج العربي، والتي لا يمكن أن تتنصل من مسؤوليتها، أو ما سيترتب عليها من تداعيات لاحقًا، فقد تجلت في الإخفاقات السياسة التالية:

١. إطالة أمد الحروب المحيطة بمنطقة الخليج

حاول أوباما الانصراف بعيدًا عن المنطقة إلا أن المواجهة المحتدمة في سوريا، وصعود تنظيم داعش الإرهابي، والتدخل الروسي في المنطقة فرضت على أمريكا ضرورة التحرك والمشاركة في تلك الحرب التي لم تحسم بعد، وهو الأمر الذي سبق أن أكده -أوباما- في أكثر من مناسبة إن حرب التحالف الدولي على داعش، ستكون طويلة الأمد وستشهد انتكاسات وتقدمًا، ويذهب محللون إلى تفسير إصرار الإدارة الأمريكية على كسب الوقت، وعدم حسم الصراعات في المنطقة، إلى الإستراتيجيات والأهداف الأمريكية المطلوب تحقيقها في سوريا والعراق والرهانات المتعلقة بكل ما يجري أو يخطط له لدول المنطقة لاحقًا، وهي إستراتيجيات تتداخل فيها حسابات الواقع المفترض للأحداث الميدانية على الأرض، وما ستؤول إليه مع الحسابات الأمنية والعسكرية والجيوسياسية للجغرافيا السياسية التي تعمل أمريكا على تكريسها عربيًا وخليجيًا من حيث إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة، مع منظومة المصالح والاستراتيجيات للقوى الدولية على اختلاف مسمياتها، كما تتداخل فيها ملفات المنطقة كالدور الإيراني وأمن إسرائيل وإمدادات الطاقة والصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية، مما ينبئ بمسار معقد وشائك، وعقم الحلول والتسويات التي أخضعت للكثير من التجاذبات والأخذ والرد، فاقم من حجم وتداعيات الحروب الدائرة في المنطقة لإغراقها بفوضى كبيرة على أمل أن تنتهي بقبول سياسة الأمر الواقع، والتسوية السياسة بين أطراف النزاع من خلال تقسيم وفدرلة دول المنطقة، لاسيما أن مجريات الميدان السياسي السوري والعراقي واليمني والليبي، ومسار المعارك الجارية، تعكس أن لا تسويات ولا حلول سياسية تعلو على الحسومات العسكرية لجميع الأطراف المتنازعة، وهي حسومات تقتضي غالبًا إنهاك كافة أطراف النزاع حتى مع وقوف قوى دولية عدة ورائها، لتصعيد الحالة العسكرية على نحو غير مسبوق وفي كافة الجبهات المستعرة، ليبقى الحسم الميداني وميزان القوة هو من سيحسم بالنهاية هذه الحروب.

ومما يؤكد تلك الفرضية، افتقار أمريكا لأدوات الضغط الفعالة لإرغام الأسد وروسيا وإيران، على وقف القصف الوحشي خاصة على حلب -مثلا- حيث لم تقدم إدارة أوباما استجابة أكثر صلابة للحرب، بل سعت في الخفاء لإطالة أمد الحرب عبر تقويض مشروع قانون العقوبات الذي يرى المشرعون الجمهوريون والديمقراطيون على حد سواء أنه سيمنح أمريكا نفوذًا على الأطراف الثلاثة، كما هو قانون معاقبة نظام الأسد على جرائم الحرب، و ضد الإنسانية وعقوبات أخرى على الجهات التي تساعد الحكومة السورية على ارتكاب هذه الجرائم، والتي تشمل كل من روسيا وإيران، ويأتي الرفض الأمريكي لذلك القانون تحت ذريعة تقويض الهدنة التي كانت ما تزال سارية مع موسكو فضلا عن إمكانية انتهاك مشروع قانون الاتفاق النووي الذي أبرمته إدارة أوباما مع طهران العام الماضي، وأن فرض عقوبات على روسيا يمكن أن يضر بأي جهود مستقبلية للعمل مع موسكو دبلوماسيًا لحل الأزمة السورية، وهو ما يؤكد أن فرص تمرير مشروع القانون هذا العام تكاد تكون معدومة، وأن أمد الحرب السورية ستكون طويلة، مع مواصلة البيت الأبيض التغاضي عن الهجمات الوحشية، التي لا شك ستكون لها تداعياتها الخطيرة على دول المنطقة والخليج بدرجة كبيرة .

٢. أزمة هيكلية دول الجوار الخليجي -العراق -سوريا -اليمن

أفضى تراجع الدور الأمريكي وسلبية سياستها الخارجية في انهيار الهيكل الأمني لبعض دول المنطقة كالعراق وسوريا واليمن المحيطة بدول الخليجً، جراء غض الطرف الأمريكي عن التغلغل الإيراني، مما أسهم في تصعيد حالة من الفوضى في المنطقة ويمكن تفسير بعض التعقيدات والمقايضات ذات الصلة بشبكات الفرقاء التي بنتها الإدارة الأمريكية من خلال إعادة تقييم حدثين مرتبطين بالمنطقة، يرتبط الأول منهما، بتراجع مكانة أمريكا ونفوذها مقابل التوسع الروسي والإيراني، حيث أسفرت الحرب الطويلة في دول الجوار الخليجي عن تقويض مؤسسات الدول المستهدفة في سوريا والعراق واليمن، واُستبدال القوات المسلحة بميليشيات محلية تقترف جرائم وتنفذ عمليات تهريب، وتعاني من صراعات داخلية مدمرة تعجز الحكومات القائمة أو حتى المستقبلية عن احتوائها، ويرى بعض المحللين أن هذه

الجماعات المسلحة هي التي تملك النفوذ الحقيقي في معاقل الحكومة، كما أن مكاسب وصمود نظام الأسد لم يتحقق إلا في ظل تدخل روسي وإيراني موسع، وتقدم السياسات والخطط الأمريكية المتعلقة بمكافحة داعش في الموصل والرقة وحلب أدلة دامغة على ذلك.

ومن السياسات الأمريكية المضللة، بناء شبكة تحالفات معقدة على كلا جانبي الحرب السورية، التي لا تمثل تحديًا لواشنطن فحسب بل ودول الخليج ذات الامتداد الشيعي، إذ تتحالف أمريكا على نحو فعال مع الميليشيات الشيعية العراقية لهزيمة داعش في العراق، وفي الوقت نفسه تقاتل معظم هذه الميليشيات في سوريا إلى جانب حكومة الأسد التي تعارضها أمريكا وضد جماعة المعارضة التي يحظى بعضها بدعم إدارة أوباما، كما تتشابه الخطوط الأمامية في حلب مع خطوط المعركة في تكريت والفلوجة وغيرها من المدن العراقية، حيث ترتفع رايات الميليشيات الشيعية بجانب أعلام الحكومة والجيش الوطني وأحيانًا بدلاً منها، وتعلو صيحات الحرب الطائفية على أهل السنة والحكومات السنية في الخليج تحديدًا .

والحدث الآخر، دعم أمريكا لكثير من المجموعات المسلحة في المنطقة تحت مظلة الحرب على نظام الأسد وداعش، فهي تدعم كلًا من حزب الاتحاد الديمقراطي الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، وتنظيم القاعدة أو ما بات يُعرف بـ "فتح الشام" بعد أن كان يُسمى جبهة النصرة، وتدعم أيضًا مجموعات المعارضة المختلفة، كما تدعم وتبيع الأسلحة لنظام الأسد نفسه، وقد تختلف المواقف السياسية مع رحيل أوباما ورئاسة ترامب، لكن مع استمرار هذا الدعم الأمريكي الواسع لكثير من الأطراف، باتت الدول المرتبطة بالمجموعات السورية ومن بينها دول الخليج، تشعر بالحيرة والارتباك إزاء حسم هذه الحرب القائمة على الإرهاب فضلًا عن إمكانية إنهاء معاناة السوريين والعراقيين التي اتخذت من أراضيها ساحات قتال، بدأت تداعياتها الأمنية تمس أمن الخليج .

ويذهب بعض المحللين والمراقبين المقربين من البيت الأبيض إلى أن أمريكا تسعى من وراء توسيع شبكة تحالفاتها مع الفرقاء والأضداد، البحث عن معتدلين، وحتى بعد مضي خمس سنوات على الحرب في سوريا ومن قبلها العراق، لا يُعرف ما إذا كانت أمريكا قد نجحت في الكشف عن المعتدلين، وفي التفريق بين المتطرفين وبين غيرهم، أم أنها تتظاهر بذلك لكسب المزيد من الوقت خصوصًا إن واشنطن عندما تتحدث عن معتدلين، وتعطي وعودًا بفصل الجماعات المتشددة عن تلك المعتدلة لم تتحقق حتى الآن، وإن كانت تجد في كل من يحمل السلاح ضد الدولة السورية وداعش أداةً تحقق الأهداف الأمريكية، فها هي جبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة تقاتل كلاً من الحكومة وداعش رغم أنها منظمة قاعدية، في المقابل هناك حركة أحرار الشام السلفية المتشددة تقاتل كل هؤلاء -أيضًا- بالتالي فإن ما يناسب واشنطن هو جماعات مسلحة تتقاتل فيما بينها، وتنهك دول المنطقة في ذات الوقت مما يعني استمرار حالة الاستنزاف والتظاهر بالسعي إلى حل سياسي على أمل أن يفيد ذلك في قلب الأوضاع الميدانية لصالحها.

٣. صعود التنظيمات الراديكالية المسلحة المهددة لأمن الخليج

رغم التفاهم الأمريكي مع تيارات الإسلام السياسي، شهدت المنطقة خلال هذا العام تزايد معدلات العنف الطائفي ذات الصلة بالعداء والصراع السني ـ الشيعي، وبحسب المؤيدين لنظرية "المؤامرة الطائفية" فإن ما تشهده دول المنطقة، ما هو إلا جزء من صناعة أمريكية لتقسيم وفدرلة دول المنطقة لدويلات صغيرة ، يسهل التحكم بها والسيطرة عليها، كما لا يستبعد أن يكون اتفاق جنيف بين الغرب وإيران استراتيجية تم وضعه في إطار المؤامرة على الخليج والعرب السنه، للزج ببعض الجماعات الراديكالية والمعتدلة في صراع مذهبي، سيما أن وتيرة التخطيط العسكري لمحاربة تنظيم داعش -على سبيل المثال- أدنى بكثير من وتيرة التخطيط اللازم لضمان عدم انزلاق المنطقة إلى الفوضى، أو إلى صراع جديد عقب دحر التنظيم، وهكذا تستدعي الإدارة الأمريكية مجددًا مفردات الصراع الطائفي المتجذرة بين السنة والشيعة، وهو ما حذر منه خبراء عدة بشأن ظهور نمط جديد من "الأصولية المذهبية" العابرة للحدود، في ظل تصاعد دور ونشاط الميلشيات الشيعية التي تقاتل تنظيم "داعش" وقوى المعارضة المسلحة في المنطقة، وهو ما يرشح الشرق الأوسط والخليج لمزيد من الاضطرابات السياسية والأمنية، بعد أن أصبح محاطاً بـ "دول فاشلة " وتنظيمات أصولية متطرفة جديدة والوضع قابل للتفاقم، مع استهداف روسيا المدنيين في سوريا بصورة متعمدة عن طريق القصف والتجويع، لإنهاك قواهم وإرغامهم على الاستسلام أو الفرار أو التوقف عن دعم المعارضة، ولكن هذه الإستراتيجية دفعت ببعض السوريين إلى دعم المتطرفين الذين يبدو أنهم مقاتلون بارعون.

وفي السياق ذاته، مهدت سلبية واشنطن الطريق دون قصد لصعود جماعات قومية متشددة في الخليج والمنطقة وحتى أوروبا، ويعزى ذلك إلى أن تنظيم القاعدة قد شغل الفراغ الناجم عن غياب أمريكا، وعاود مزاولة أنشطته على الصعيد العالمي، مستغلاً المناطق التي لا توليها واشنطن انتباهًا كافيًا، لتشييد جماعات محلية تشرف على تحول السكان المحليين في الدول التي تنهار بها أنظمة الحكم، وإن انصب تركيز ونفوذ التنظيم

دول الخليج تشعر بالحيرة والارتباك إزاء حسم حرب الإرهاب وإنهاء معاناة السوريين والعراقيين وتداعياتها على الخليج

حاليًا على سوريا، ولم يقتصر قط على ذراعه الرسمي، جماعة جبهة النصرة، وإنما أوفد العديد من كبار القادة والمخططين الاستراتيجيين للإشراف على إنشاء قوة لتنظيم القاعدة داخل الحركة الثورية السورية بعد بدء الحرب عام ٢٠١١م، فضلا عن التأثير على قادة جماعات المعارضة السورية الأخرى، لتطبيع أيديولوجيته ونشرها، وتجسد حركة أحرار الشام كيف يمكن للقاعدة تطوير شبكة من القوى الثورية المحلية المتعاطفة معه. من جانب آخر، استفاد "حزب الله" من الحرب السورية، التي اكسبته خبرة ميدانية وطوّرت قدراته القتالية، إذ لم تعد تقتصر تكتيكات الحزب على استخدام الوحدات العسكرية الصغيرة التي اعتمدها في معاركه السابقة ضد إسرائيل بل هناك مؤشرات تفيد أن الحزب يستفيد من الحرب السورية من أجل الاستعداد لمعركته الحتمية في المنطقة سيما مع استخدام الحزب لمرتفعات الجولان لتخزين الأسلحة المتطورة قرب الحدود الإسرائيلية، واستشهاد بمعهد "ستراتفور" الأمريكي للاستشارات الأمنية في تقرير نُشر في ٦ من ابريل الماضي أن حزب الله استفاد من الحرب لتحسين موقعه في سوريا فضلا عن إنشاء قواعد في الجولان، كما أن روسيا سمحت للحزب باستخدام مخازن سلاحها مقابل معلومات استخباراتية استفادت منها موسكو في ضرباته الجوية.

٤. تمكين النظام الإيراني إقليميًا

على الرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا اعتمدت يوم ١٨ أكتوبر ٢٠١٥م، خطة عمل مشتركة شاملة، تضمن أن يظل برنامج إيران النووي سلمياً لمدة ١٠ سنوات على الأقل، والتي تمثل أهم إنجازات إدارة أوباما على صعيد السياسة الخارجية، لتفادي تصنيع إيران للأسلحة النووية إلا أنه ظهرت أنواع أخرى من المشكلات المؤرقة، حيث ركز الاتفاق بشكل محدود للغاية على التطورات النووية، وشمل ثغرات واسعة استغلتها إيران، فلم يتطرق الاتفاق الشامل إلى أي من أنشطة إيران الإقليمية أو أعمالها العدوانية أو جهودها لزعزعة استقرار وأمن المنطقة، ومن المؤكد أن ما يحدث الآن في سوريا والعراق واليمن هو نتاج تجاهل حل هذه القضايا في الاتفاق، كما تتضمن هذه النتائج اختبارات الصواريخ الباليستية، وتمويل وتسليح منظمات إرهابية مثل - حزب الله و الحرس الثوري الذين شاركا في ذبح آلاف المدنيين في العراق وسوريا، وزعزعة استقرار اليمن بدعم الحوثيين، لتوسيع نفوذها الإقليمي وهو هدف طهران الذي باتت قادرة على تحقيقه بموجب الاتفاق النووي، في ظل الانسحاب الأمريكي من المنطقة وتصاعد نفوذ إيران، حتى عندما تحدت السفن الإيرانية السفن الأمريكية في الخليج العربي، لم تتخذ واشنطن أي تحرك ملموس، بل تؤثر الانسحاب في كل مواجهة مع إيران خشية تداعي الاتفاق النووي، وهذا هو المأزق الذي تجد إدارة أوباما فيه نفسها، فقد حولت الضغوط المتعلقة بالحفاظ على الاتفاق النووي الهش أمريكا إلى رهينة بينما تحتدم الصراعات والحروب في الشرق الأوسط بفعل النفوذ والطموح الإيراني.

مما ينبئ بسيناريو قد يمتد لتعديل الخارطة الجيوسياسية في إطار مشاريع الحل السياسي الأمريكي للمشاكل والصراعات المتراكمة في الدول قيد الصراع والمغامرة بطرح خيار الدولة العرقية والطائفية، كما تريدها أمريكا والتي قد تمتد مستقبلا لباقي دول المنطقة والخليج، لوضع حد للحروب القائمة على نحو يماثل اتفاقية -دايتون- في حسم حرب البوسنة والهرسك، والقبول بتقسيمهما إلى كيانات شبه مستقلة بين البوسنيين والكروات وصربيا، لا سيما أن إدارة أوباما عملت سرًا على تيسير برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، مضللة بذلك كافة وسائل الإعلام والمشرعين لأكثر من تسعة أشهر حول اتفاق سري، لرفع العقوبات الدولية عن إحدى أهم الجهات الممولة لبرنامج إيران الصاروخي، كجزء من اتفاق "الفدية" الذي أُبرم في وقت سابق من هذا العام، وتضمن تحرير إيران لعدة رهائن أمريكيين، كما وافقت الإدارة على رفع العقوبات الدولية المفروضة على بنك صباح الإيراني الذي يمثل ركيزة المشتريات الصاروخية الإيرانية قبل ثمانية سنوات من الموعد المقرر لرفع هذه العقوبات بموجب خطة العمل المشترك الشاملة وفي ذات السياق، وافقت واشنطن على تزويد إيران بـ١,٧ مليار دولار نقداً لإطلاق سراح أو إسقاط التهم الموجهة إلى ٢١ إيرانيا، وظلت التفاصيل الكاملة لهذه الاتفاقية السرية مخفية عن الكونغرس والصحافيين، وترى مصادر في الكونغرس أن هذه التسريبات الأخيرة، تقدم دليلاً آخر على محاولات الإدارة الأمريكية المتعمد لخداع الرأي العام حول تعاملاتها مع إيران، لتجنب إثارة الغضب بسبب قرارها بإسقاط العقوبات المفروضة على أكبر ممولي برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية المهدد لأمن واستقرار وحركة الملاحة البحرية للخليج العربي.

الاتفاق الإيراني قد يكون قيد أوباما، لكن في المقابل أسهم في الزج بمنطقة الشرق الأوسط والخليج لمزيد من الفوضى، جراء الجهود التي قادها -كيري- لدعم الاقتصاد الإيراني، قبل أن

يدخل الاتفاق النووي الذي أبرمه أوباما مع إيران حيز التنفيذ على الرغم من قلق المشرعين والمراقبين الدوليين حول السبل التي ستنفق فيها إيران الأموال الطائلة التي ستعود عليها نتيجة هذا الاتفاق. وكان هذا من أهم الاعتراضات الرئيسية لدول الخليج على الاتفاق النووي، نظراً إلى أن إيران تعد أبرز الدول الراعية للإرهاب، وشاركت على مدى ٣٧ عاماً في تمويل أنشطة لزعزعة استقرار وإضعاف دول المنطقة، حيث أصر الرئيس الأمريكي على فصل العقوبات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني عن النقاش المحيط بتورط إيران في أعمال الإرهاب الدولي، رغم أنه من الواضح أن رفع العقوبات سيساهم في تمويل هذه الأعمال، فضلا عن عملية بيع طائرات أمريكية لشركة طيران إيرانية معروفة بتهريب الأسلحة ونقل الإرهابين رغم اعتراض الكونغرس.

الدور الروسي وانعكاساته على الخليج

تعكس حالة التضليل السياسي الأمريكي / الروسي نوعًا من فنون السياسة القائمة على المصالح المتبادلة على الرغم من تصادم القيم وتقاطع المنافع فيما بينهما، إذ تبيّن في الحقيقة أنّ التدخل الروسي في سوريا جرى بمباركة أمريكية وتسهيل من إدارة أوباما التي طلبت من الدول الصديقة التواصل مع روسيا بدعوى أنّ ذلك يساعد على حل الأزمة السورية، كما أعطت مساعي إدارة أوباما الدبلوماسية ضوءًا أخضر لروسيا لإنشاء قواعدها الجوية في سورية قبل عام تقريبًا، وأرسلت روسيا الطائرات والمدمرات إلى سوريا، وأبرمت اتفاقًا مع إيران بشأن مساعدة الأسد على استرداد أراضيه، كما ساهمت هذه الدبلوماسية العقيمة في تصعيد معاناة الشعب السوري مما وسَّع نطاق الحرب التي أجبرت الكثير من السوريين على الفرار، والواقع أن سماح أمريكا لروسيا وإيران بدور في العراق وسوريا واليمن، ينبئ باستراتيجية دولية جديدة لإعادة تشكيل توازن القوى المؤثرة في المنطقة والخليج تحديدًا، حيث حاول كثير من المحللين تفسير المنطق وراء أعمال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأخيرة في أوكرانيا وسورية وغيرهما، تلخصت النتيجة في سعي بوتين إلى جعل روسيا عظيمة مجددا، وإن حقق نجاحات ومُني بإخفاقات.

إن تحدى بوتين مكانة لأمريكا كقوة عظمى، وتحدي فكرة النظام العالمي الذي تقوده واشنطن، وتشجيع العودة إلى عالم متعدد الأقطاب، كان على حساب أمن واستقرار المنطقة العربية والخليج الذي وجد فيه بوتين ساحة كبرى لتقويض النفوذ الغربي، وتعزيز قوته دون المجازفة بشن حرب على الغرب، مستغلاً في ذلك نفور الغرب من الإسلاميين من جهة، وانتهاكات حقوق الإنسان من جهة أخرى، حيث ينتج توظيف الصراع بين هذين المكونين في الغالب نوعًا من الالتباس في السياسة الخارجية الغربية، كما يتيح مجالاً سياسيًا أمام روسيا، لتوسيع نفوذها من خلال المشاركة في القمع وتقويض الديمقراطية، كما تدعم موسكو بشكل لا لبس فيه الأنظمة الحالية في دمشق وطبرق، وتصفها بأنها حصن في وجه انتشار الإسلام المتطرف، كما أيّد بوتين تحركات الرئيس السيسي ضد الإخوان المسلمين، وشرع منذ عام ٢٠١٣م، في توفير الأسلحة للحكومة المصرية، مستغلاً تردد أمريكا بشأن تقديم معدات عسكرية رغم أن مصر ما تزال تعتمد على مستويات أعلى من الدعم المالي من واشنطن، فإن هذا العمل يجسد إستراتيجية روسيا لاستغلال أي صدع بين أمريكا وحلفائها في المنطقة، كما يحدث الشيء نفسه في ليبيا وسوريا حيث تحجم روسيا عن التعامل مع الأطراف التي يمكن وصفها بأنها شركاء أمريكيون، فرغم انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة السورية، وتزعج الغرب، لم يكن الغرب قادرًا على تفسير كيف يمكن أن يؤدي التخلص من نظام الأسد إلى تحسين أمن البلاد، مخافة أن يؤدي ذلك إلى زيادة نفوذ الإسلاميين المتطرفين، وقد استغل بوتين هذه الفجوة من خلال تزويد الأسد بدعم غير مشروط، بينما يدعو الغرب إلى بدء "مرحلة انتقالية" تدريجية تخلو من الرئيس السوري وتعزز هذه الدعوات من نفوذ روسيا وإيران كونهما الدولتان الوحيدتان اللتان تمتلكان النفوذ اللازم لبدء مثل هذا التحول.

وفي ليبيا، تساند واشنطن حكومة الوفاق الوطني في طرابلس التي تسعى إلى توحيد بلد منقسم، لكن حكومة طبرق لا تؤيد هذه الوحدة، واستغلت روسيا هذه الفرصة لإحداث وقيعة بين أمريكا واثنين من حلفائها التقليديين -مصر والإمارات -ويبدو أن الغرب حاليًا قد أذعن لواقع سلطته وبالتالي، للنفوذ الروسي في ليبيا، كما يبدو أن روسيا أحرزت مكاسب دبلوماسية هذا العام، لا سيما في شرق ليبيا وتركيا فضلا عن تعزيز موقف الأسد، وإن كان بتكلفة اقتصادية كبيرة قد يدوم أثرها على المدى البعيد.

من جانب آخر، يمكن القول إن الأوان قد فات بالنسبة لأمريكا، لتعميق تدخلها في الصراع السوري دون المخاطرة بخوض حرب كبرى، أو دون أن تبدو ضعيفة على أقل تقدير، جراء فشلها في الالتزام الكامل بمواجهة روسيا والأسد قبل أن تنسحب من الصراع، كما أن تواجد القوات الروسية في سورية لا

يناسب واشنطن جماعات مسلحة متناحرة تنهك دول المنطقة

واستمرار الاستنزاف والتظاهر بالسعي إلى حل سياسي

يهدف إلى محاربة تنظيم "داعش" بل إلى دعم الرئيس الأسد حصرًا مما يعني المزيد من التصعيد لحدة التوتر في سورية، خصوصًا مع التدمير المنهج لسلاح الجو الروسي لمدينة حلب بغية قتل آخر المعارضين الذين يجابهون الأسد.

الامتدادات المستقبلية للسياسات الأمريكية/الروسية في الخليج

في إطار التفكير الأمريكي الجديد إزاء التطورات الإقليمية والعالمية، وتراجع دوره في الخليج والشرق الأوسط، ودوره المغاير في لعب "الموازن الخارجي" والتحكيم بين الأطراف دون تفضيل فصيل على آخر حتى مع دخول قوى عظمى، ومحاولات التسوية السياسية العقيمة مع أطراف الصراع في المنطقة على أكثر من مستوى، يمكن رصد أبرز الامتدادات السياسية والأمنية جراء فك الارتباط الأمريكي بالمنطقة، وملأ الفراغ لاعبون سيئون بمن فيهم المتطرفون الإرهابيون من الشيعة والسنة.

فالحسابات الدقيقة لصانع القرار الأمريكي نزع عنها "حماية الأصدقاء" وأضحى كل مستفيد من رعاية أمريكا لأمن المنطقة مطالب بالدفع، التي تعكس بعض منها جزء من الصفقة السياسية مع إيران، لممارسة تأثيرات في التوازنات الداخلية في بعض دول الجوار الخليجي، مما يعني منح طهران دعوة لدور مؤثر في المنطقة حيث تعكس الأطماع الجيوسياسية الإيرانية في دول الجوار الخليجي دوافع جعلت منه طرفًا رئيسيًا حاضرًا في تطورات الساحة العراقية والسورية واليمنية والعمانية ليس بسبب البحث عن متنفس إقليمي لما تمر به من عزلة دولية وتردي أوضاعها الاقتصادية فحسب، بل كمنصة انطلاق استراتيجي للمنطقة والتحكم في معابرها البحرية وخطوط التجارة وإمدادات النفط والغاز وحركة الملاحة في الخليج العربي.

ومما يزيد الوضع تعقيدًا، التواجد الروسي بإيعاز أمريكي، ففي الوقت الذي تركز دول الخليج التصدي للنفوذ الإيراني، والدفاع عن مصالح السنة أمام النفوذ والتمدد الإيراني الصفوي في العراق والنظام العلوي في سوريا والحوثيين في اليمن ترغب روسيا في حماية أصولها في سوريا، وترسيخ مكانتها في الشرق الأوسط كقوة محركة للأحداث، وإثبات قدرتها على حماية وكلائها من الانقلابات العميقة المدعومة بشكل غير مباشر من أمريكا، حيث إن نشر بطاريات صواريخ متحركة وقابلة للتبديل من طراز S-400 وS-300 جنبًا إلى جنب مع أنظمة المدى القصير، يمنح روسيا القدرة على إسقاط الطائرات وصواريخ كروز على بعد أكثر من ٢٥٠ ميلاً كحد أدنى، وفي كل الاتجاهات من غرب سوريا، ويمكّنها من تغطية أجزاء كبيرة من الخليج وتركيا وفلسطين والأردن وشرق البحر المتوسط. مما يعني إمكانية تصعيد احتمالات المواجهة من خلال نشر هذه الصواريخ كتهديد ضد أي عمل عسكري من قبل دول أخرى في سوريا، ورغم وجود خلاف بين الخبراء العسكريين حول قدرة الأنظمة الروسية، فإن الحقيقة لا يوجد تأكيد أمريكي ما إذا كانت طائراتها تستطيع هزيمة نظام S-300 كما أن واشنطن لم تختبر قط قدرة هذه الأنظمة الدفاعية على مواجهة التكنولوجيا الروسية، ولا على استهداف الطائرات التي تحلق على ارتفاع منخفض فضلًا عن تراجع ثقة الحلفاء الإقليميين الأمريكيين في وعود الإدارة الأمريكية ومن ثم تراجع استعدادهم للتحرك،

على النقيض من الوضع قبل عام، عندما كانت دول المنطقة أكثر استعدادًا للتصدي إلى الوجود الروسي في الشرق الأوسط.

المثير للقلق، أن المفاوضات العبثية مع روسيا صعدت حدة التوتر بين واشنطن وموسكو إلى أعلى مستوياته، ولكن خصمي الحرب الباردة لا يملكان نفوذًا واضحًا على وكلائهم في سوريا، وتعد المصالح المتنافسة لكلا الجانبين، وغياب قيادة واضحة أحد أسباب العجز عن وقف القتال حتى الآن إذ يرغب الأسد في الاحتفاظ بمنصبه بأي ثمن، وتسعى موسكو لزيادة نفوذها الجيوسياسي العالمي، كما تتطلع إيران إلى استعراض قوتها الإقليمية مما يمثل تحديًا لأمن واستقرار دول الخليج على المدى المنظور والمستقبلي.

ويأتي الإخفاق الأمريكي في الصفقة السياسية النووية مع إيران، هو الجزء الأهم من إرث الرئيس باراك أوباما الذي لا يمكن المساس به، سيما خطة العمل المشتركة الشاملة التي جرى التفاوض عليها مع إيران، ودخلت حيز التنفيذ في يناير الماضي وإن كان الرئيس ترامب انتقد الاتفاق النووي الإيراني خلال الحملة الانتخابية. كما انتقد منح إيران ١٥٠ مليار دولار في مقابل تنازلات نووية، لكنه لم يهدد بإلغائه مباشرة عقب توليه مهام منصبه الجديد، كما أنتقد خطة العمل المشتركة الشاملة، إلا أن نقده غامضًا، حيث يدرك ترامب جيداً أن الاتفاق النووي مع إيران لم يجبرها على التنازل عن الكثير من قدرتها على التخصيب فحسب، بل أنه كافأها برفع معظم العقوبات المفروضة عليها، كما موَّل البيت الأبيض طهران في إطار عمليات لتحرير الرهائن بعد دفع فدية سخية، ولا شك أن ترامب كرجل أعمال من غير المنطقي أن يهدر أصول تم إنفاقها بالفعل، أو إلغاء عقد ما دون توفر بديل آخر حاضر، خصوصًا عندما يكون هذا العقد ما زال يقدم فوائد هامة لأمريكا والمجتمع الدولي، كما أنه لا يمكن استبدال هذا الاتفاق، الذي يعد نتاج سنوات من المفاوضات المضنية المتعددة الأطراف بسهولة، فضلا عن تلافي ردود فعل الحلفاء الأوروبيين بجانب الصين وروسيا، التي ستكون سلبية للغاية لأي محاولة أمريكية لإلغاء الاتفاق، بافتراض أن إيران ما تزال تمتثل لكافة بنوده بالكامل ومن ثم لن يخاطر ترامب بإلغاء اتفاق يحول دون انضمام إيران إلى معسكر القوى المسلحة نوويًا أو المجازفة بشن حرب كبرى جديدة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يعني المزيد من الغطرسة والنفوذ والسطوة الإيرانية في المنطقة، والمزيد من حدة الصراعات الإيديولوجية والعنف والعنف المضاد، وتقدمًا أقل في إحكام السيطرة النووية والمزيد من المغامرات غير المتوازنة، واندلاع مواجهات جديدة في الخليج حتى مع الحديث عن خلافات روسيّة – إيرانية في سوريا، فقد أثبتت الأحداث أنّه لا يوجد شيء من هذا الأمر على الإطلاق، فالتدخل الروسي تم بالتكامل مع الدور الإيراني، حيث ساهمت إيران في وصول التعزيزات العسكرية الروسية عبر مجالها الجوي، كما تقاسم الطرفان الأدوار، فأمّنت روسيا الغطاء الجوي للقوات الإيرانية وقوات الأسد البريّة، كما أن ما تريده روسيا في سوريا اليوم لا يتناقض مع ما تريده الإدارة الأمريكية حقيقة ولا يختلف كثيرًا عما تريده إيران من حيث: بقاء النظام السياسي السوري بهيكليته وتشكيلته ومؤسساته وإن اقتضى ذلك إبقاء الأسد، دمج المعارضة المصنّعة المحسوبة على الأسد مؤخرًا، التي ستكون محسوبة على روسيا مستقبلا في جسم المعارضة الحقيقية، ومن المؤكد أن الرؤية الروسية للحرب في سوريا ستكون لها امتداداتها السياسية والأمنية على دول الخليج والمنطقة، الذي يتأكد مع تحذير الناطقة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية – ماريا زاخاروفا – السبت الأول من نوفمبر ٢٠١٦م، بأن أي عدوان مباشر من أمريكا على دمشق والجيش السوري سيؤدي إلى تحولات خطيرة وتغيرات مخيفة ومزلزلة في الشرق الأوسط.

زيادة كلفة الصراعات الإقليمية في دول الجوار يرشح منطقة الخليج العربي لمزيد من الاضطراب وعدم الاستقرار

ويأتي امتداد إخفاق السياسة الأمريكية المزدوجة المثير للشكوك، حول مدى رغبتها في تعزيز أمن واستقرار الخليج العربي، مع اتساع نفوذ التنظيمات الإسلامية الراديكالية التي ظهرت كسياسة مضادة للتفضيل الأمريكي للشيعة، وتزايد القتال على الهوية، ما يعني فرض تنظيم داعش كمتغير أصيل في معادلة تقسيم بعض دول المنطقة، حيث أثبتت الأحداث الأخيرة فشل الجهود الأمريكية التي تبذلها لضرب قلب تنظيم داعش المتطرف، كما يبدو أن التحالف الذي تقوده واشنطن وحلفاؤها عبر فتح جبهة قتال ثانية ضد التنظيم المتطرف في الرقة، في الوقت الذي لم يتم حسم الأمر في الموصل، يعكس رغبة أمريكية في إطالة أمد الحرب ضد "داعش" لتحقيق أهداف غير معلنة مما سيعقد الأوضاع الأمنية الخليجية والشرق أوسطية، مع زيادة كلفة الصراعات الدائرة لتأمين حدودها السيادية الخارجية، مما يرشح منطقة الخليج العربي لمزيد من الاضطراب وعدم الاستقرار، بعد أن أضحى محاصراً بين "دول فاشلة" وتنظيمات أصولية متطرفة من نوع جديد، ومغامرات إيرانية غير محسوبة.

*باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

هل تحول سلطنة عمان بوصلتها من الخليج نحو إيران؟

البرغماتية السياسية الجديدة ... رهانات الخليج المستقبلية

ما هو مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ضوء التباينات السياسية والخلافات الداخلية غير المسبوقة؟ تساؤل يتردد عند كل أزمة، داخلية أو إقليمية، فكيف الآن في ظل مجموعة أزمات كثيرة، كل واحدة منها، تمثل خطرًا وجوديًا على الدول الست بصورة متباينة ومتتالية بعد سحب الحماية الأمريكية عن الخليج، وانفتاحه على أطماع ومخاطر قوى دولة أو اللا دولة، وهل من المتصور أن تحول سلطنة عمان بوصلتها من الخليج نحو إيران؟ هذا التساؤل يطرح في ضوء تجاذبات أتهام مسقط بالانحياز نحو الحوثيين عبر مزاعم تهريب أسلحة لهم عبر أراضيها، وهو ما تنفيه مسقط على لسان يوسف العلوي وزير الدولة للشؤون الخارجية.

د. عبد الله عبد الرزاق باحجاج

وقد شغل اتهام مسقط، ونفيها، أقلام خليجية، وبالذات الذين ينتمون لسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، شغلت الرأي العام الخليجي وشتته، وجعلته يغرد خارج الاتهامات المستحقة، ولم نقرأ أي مقال يدعو إلى الخروج من هذا المستنقع، مما ظهرت مسقط وكأنها قد خرجت عن الإجماع الخليجي بعد رفضها المشاركة في التحالف العربي ضد اليمن، وبسبب مواقفها من مجموعة أزمات معاصرة مثل أزمة الملف النووي الإيراني، والأزمات السورية والعراقية واليمنية، وصل ببعض الأقلام إلى دعوة إقامة الاتحاد الخليجي دون مسقط.

هل غرق صناع القرار بدورهم في هذه المعمعة المشتتة؟ وهل تأثرت المسيرة الخليجية المشتركة بتلك التباينات السياسية والخلافات الداخلية؟ من الأهمية بمكان الوقوف عند ما تطرحه مثل تلكم التساؤلات من قضايا لإدارة المرحلة الراهنة، لعلنا نخفف من توترها النخبوي والشعبي من جهة ونرسم صورة واقعية لفكر صناع القرار في الخليج، ومدى ترسيخ البرغماتية في العمل المشترك أو طغيان عواطفهم على مصالحهم الاستراتيجية، ومن ثم كيف تمضي المنظومة الخليجية نحو المستقبل في ظل تلكم التحديات والاكراهات الكبرى وغير المسبوقة؟

تصويب الجنوح .. بتفكك التكتل الخليجي

من المعلوم، أنه منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م، والخلافات البينية الخليجية متجددة ومستمرة، والتباين السياسي حول قضايا إقليمية وعالمية، سمة بارزة في العلاقات البينية الخليجية، لن نغوص في تاريخية التباينات السياسية والخلافات البينية الخليجية، وإنما سنذكر على سبيل الاستدلال فقط الأزمة الدبلوماسية التي أنجمت عقب قيام الإمارات والبحرين بسحب سفرائها من الدوحة رفضًا للسياسة القطرية إزاء القاهرة، بعد أحداث الثالث من يوليو ٢٠١٣م، وقيامهم بالضغط عليها لطرد بعض قيادات الإخوان، وتعديل سياسات قناة الجزيرة تجاه القاهرة.

فمثل هذه الخلافات لم تؤد إلى تفكك أو انهيار التكتل الخليجي، وإنما تؤدي تداعياتها إلى تأخر العمل المشترك، ربما يكون هذه المرة، الخلافات أعمق وأكثر خطورة من كل ما سبق، فالمنطقة التي تحيط بدول مجلس التعاون الخليجي أكثر اضطرابًا من كل الجهات، وقابلة للاشتعال في أية لحظة، وللدول الست مواقف متباينة وخلافات جوهرية، وهذا ما يجعل البعض يرجح خيار التفكك، خاصة في ضوء مواقف سلطنة عمان المتباينة عن مواقف بقية الدول الأخرى من قضايا مستجدة وخطيرة مشار إليها سابقًا، وتبرز مسقط بسببها أكثر دول مجلس التعاون الخليجي استفرادًا في قضية التباين السياسي، وبالتالي يُنظر إليها على أنها أكبر المهددين لمستقبل المنظومة الخليجية، وهذه مجرد تحليلات، ويُعاب عليها أنها تحلل التفاعلات السياسية من منظورها التحليلي المجرد بعيدًا عن المقاربات التاريخية والاستقرائية، وهي بذلك ترتكب أخطاءً تاريخية في تشكيل رأي عام خليجي وعربي مشوه غرق فيه مؤخرًا بعض

الأقلام الخليجية، وحتى ممن استعان الخبراء بالمقاربة التاريخية، فقد وظفها سلبًا، بمعنى أنهم استدعوا مواقف عمانية سابقة، وجعلوها حكمًا نهائيًا لنتائجهم، مثال رفض مسقط لتوسيع المنظومة الخليجية لتضم الأردن والمغرب، وكذلك رفضها الانتقال من صيغة مجلس التعاون إلى الاتحاد الخليجي، والتساؤلات التي ينبغي أن تطرح هنا، لماذا تظهر السلطنة في موقع الاستفراد الآن؟ هل تغير موقفها المعروف عنها حتى يمكننا الحديث الآن عن تداعيات تبايناتها السياسية على التكتل الخليجي؟ لو احتكمنا للمقاربتين التاريخية والاستقرائية في تحليلنا للتباين السياسي العماني البارز عن بقية الدول الخليجية، سنلاحظ ثبات السياسة العمانية رغم متجددات الأزمات ومتغيراتها، سنرجع ذلك إلى تفجر مجموعة أزمات إقليمية في فترات زمنية متلاحقة، مما يحتم على مسقط تطبيق منهجها الحيادي وسياستها التي تجنح عن التوترات والاحتكاكات، كاللازمة السورية واليمنية وأزمة الملف النووي الإيراني، من هنا برزت السلطنة في ذلك الموقف اللافت، على عكس السابق الذي كان يشهد انفجار أزمة بعد كل فترة تاريخية، ومثالنا هنا الصراع بين إيران والعراق، وما جرى عقب الغزو العراقي للكويت، فوقوف مسقط على الحياد لم يغضب أياً من الأطراف، وواصلت دبلوماسيتها الهادئة في الحفاظ على علاقاتها مع كل تلك الدول، حتى مع وَضْع القطيعة العربية مع مصر على إثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ظلت مسقط على علاقاتها مع القاهرة.

ولم يأت الحديث عن احتمالية تفكك المنظومة الخليجية أو قيام الاتحاد دون مسقط في خضم مجموعات الأزمات المتعددة الراهنة.

وصلت المسألة إلى حد تصوير٢٠١٦م، بأنه سيكون عامًا خليجيًا أسود على العام الجديد ٢٠١٧م، وأنه ستحقق في هذا الأخير أسوأ الاحتمالات، لكننا لم نغادر العام الحالي بذلك الاحتمال السلبي، فقد فاجأتنا الأنظمة الخليجية الست ببرغماتية تتم فعلا عن وعي سياسي عميق في احتواء التباين والخلافات مهما كانت حدتها، وبعثت برسالة سياسية تلجم الأقلام المأجورة أو تلك التي تريد الفتنة، وتؤكد للشعوب الخليجية أن المنظومة الخليجية خيار استراتيجي لا رجعة فيه، وكيان جماعي للدول الست كلها، وهذا ما سنحاول تأكيده عبر الفقرات التالية:

- خارطة المخاوف الجديدة.. تكبح جماح التباينات والخلافات

دائما تشكل المخاوف من التهديدات الأمنيةُ العامل المشترك الذي يدفع جميع دول مجلس التعاون الخليجي إلى الحوار والاتفاق دون النظر إلى الخلافات القائمة بينهم؛ غير أنه أضيف الآن المخاوف الاقتصادية بعد انهيار أسعار النفط في منتصف عام ٢٠١٤م، فالمخاوف المحتملة من كل من إيران والعراق قد أدَّت إلى نشأة المجلس عام ١٩٨١م، والمخاوف من إرهاب القاعدة وداعش، يعزز ذلك العامل الآن، ويجعله مستدامًا لدى الدول الست، إذ أنها جميعها تشكل منطقة جغرافية مستهدفة للإرهاب القديم والجديد وتجار المخدرات، لتداخل حدودها وللعامل الديموغرافي المشترك، وللبعد الثيولوجي (الديني) الواحد والمتعدد في مكونه الفكري.

فقد أصبح يتقاطع مع الهاجس الأمني، الهاجس الاقتصادي، وسيكون له نفس التأثير على لجم أو كبح مسألة التباين في السياسات الخارجية والخلافات الداخلية ، فمع الموازاة مع انخفاض أسعار النفط قامت دول الخليج بخطوات لمواجهتها عبر خفض حجم الإنفاق وتعزيز مساعي إصلاح منظومة دعم أسعار الوقود في مقابل تفعيل آلية الضرائب، ووقف التوظيف نهائيًا والترقيات في بعضها كمسقط، وهذا يؤسس لعهد جديد في الخليج غير مسبوق تمامًا، وسوف يكون له تداعيات اجتماعية مقبلة، قد تمس الاستقرار والأمن، وبالتالي، فإن أنظمة الدول الست تجد نفسها تغلب ما هو أهم على المهم، فجبهتها الداخلية متصلة ومتفاعلة مع بعضها البعض، وهي لا تقل أهمية عن الجبهة الخارجية، بل هي الأهم، والخوف كل الخوف هنا، من إملاءات صناديق البنك الدوليين لهذه الدول، فهاتين المؤسستان لهما أجندات صهيونية وماسونية لم تعد سرية، وفي تاريخنا الخليجي على صعيد كل دولة من التجارب التي تبين لنا عن علاقة عصر الضرائب بالثورات، فهل ينبغي الاستفادة من هذا التاريخ ؟

- الانتقال من التعاون إلى التكامل الاقتصادي

يبدو أن قدر الدول الست ألا تتحد إلا في ظل وجود أخطار إقليمية، فقد أسسوا المنظومة الخليجية عام ١٩٨١م، بسبب خطر إقليمي، والآن، يتجهون إلى نقل مسيرتهم من التعاون إلى التكامل وصولًا إلى الوحدة الاقتصادية بعد أن تحطمت فكرة الوحدة السياسية فوق صخرتي الرفض والتحفظ، ماذا يعني ذلك؟ يعني أن التباينات والخلافات الخليجية ـ الخليجية قد أصبحت من المسلمات المقبولة بها في إطار ضرورات التعايش المشترك وحتمية المصير الواحد، وتعني أيضًا، أن الدول الست قد انضجتها الأحداث الكبرى إلى درجة الإيمان ببقاء هذه المنظومة، وتعزيزها من خلال التوافقات، وترك الخلافات جانبًا.

وقد حدثت هذه النقلة البنيوية في الفكر السياسي من خلال القمة الخليجية التشاورية السادسة عشرة التي عقدت في جدة السعودية في ١/٦/ ٢٠١٦م، حيث شهد فيها اتفاق جماعي على الانتقال من التعاون إلى التكامل الاقتصادي، وهذا حلًا برغماتيا، يستوعب طموح الاتحاد ويسحب مبررات الانسحاب، ويواجه مرحلة الأسعار النفطية الرخيصة، وخرجت هذه القمة بالموافقة على إنشاء هيأة الشؤون الاقتصادية والتنموية بالإجماع، لما لمسوه من تأخر تنفيذ القرارات المعتمدة خلال السنوات الماضية من عمر المجلس منذ إنشائه، وهذه الهيأة تعبر عن ست إرادات نحو تحقيق التكامل

الاقتصادي، فهي تحل محل اللجان واللقاءات السابقة بين دول الخليج المعرقلة للمسيرة التعاونية، وستكون لهذه الهيأة صلاحيات البت في المواضيع وإيجاد الحلول وطرحها على القادة مباشرة لإقرارها، حيث الفكرة من إنشاء الهيأة هي اتخاذ القرارات اللازمة لتطبيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وفي ٢٠١٦/١١/١٢م، عقدت هذه الهيأة أولى اجتماعاتها على مستويات عليا، واتفقت على خمس أولويات للنقلة التكاملية، جديرة بالمتابعة الفورية، أولى هذه الأولويات هي اتخاذ جميع القرارات والخطوات التنفيذية التي من شأنها الارتقاء بالعمل الاقتصادي الخليجي المشترك، وتحقيق نقلة نوعية في هذا المجال، والأولوية الثانية، وضع جميع القرارات الاقتصادية التي سبق اتخاذها ولم تنفذ، أو نفذت بشكل جزئي، موضع التنفيذ الكامل والسريع، واعتماد الآليات اللازمة لذلك، والثالثة، إجراء مراجعة شاملة للسياسات والبرامج والمبادرات الاقتصادية والتنموية لمجلس التعاون بهدف تطويرها، وضمان كفاءتها وفاعليتها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية المتبعة، والرابعة، تهيئة جميع العوامل القانونية والهيكلية والمالية والبشرية اللازمة لتطوير البعد الاقتصادي للعمل الخليجي المشترك، والوصول به إلى المستويات المتقدمة التي تم إحرازها في العديد من الميادين والمجالات الأخرى، أما الخامسة فهي الاهتمام بجميع المواضيع والأمور ذات الصلة بالشأن الشبابي، وتوفير جميع أوجه الدعم والمساندة للابتكار ولرواد الأعمال من الشباب، على النحو الذي يكرس دورهم كرافد أساسي من روافد الاقتصاد الخليجي، وقد تم تحديد عدد من الخطوات لتحقيق هذه الأولويات، من بينها مضاعفة كفاءة البنى الأساسية التحتية والمعلوماتية والمعرفية الحالية، والاستمرار في تطوير النظام التعليمي عبر مراحله المختلفة، وتعزيز قدرته على تخريج كوادر بشرية مؤهلة، أيضًا من ضمن تحديث بنية الإطار التشريعي، على نحو محفز لنمو الاستثمار، ومواكبته للمستجدات الراهنة، إضافة إلى إيجاد المزيد من قنوات وأدوات التمويل المبتكرة، التي توفر الدعم اللازم للأفكار والمبادرات الابتكارية، وذلك على صعيد المشاريع الكبيرة والصغيرة على حد سواء، وتمثل الدول الست في الهيأة بشخصيات مؤثرة في صناعة القرار، وهذا ما يجعلنا نلمس من وزرائها وعي سياسي عميق متضمن إرادة سياسية جديدة لنقل المسيرة من التعاون إلى التكامل، وهي تضم، محمد بن سلمان، ولي ولي العهد السعودي، ومنصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء في الإمارات، وناصر بن حمد آل خليفة رئيس اللجنة العليا للتعاون والتنسيق المالي في البحرين، وخالد بن هلال بن سعود البوسعيدي وزير ديوان البلاط السلطاني العُماني، ومحمد بن عبدالرحمن وزير خارجية قطر، ومحمد عبدالله المبارك الصباح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في دولة الكويت، بالإضافة إلى عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.

وهناك أولويات مقابلة لتلك الأولويات الخمس، والتي يمكن أن تشكل مجتمعة مرحلة انطلاقة حقيقية من التنافس في اقتصادية الدول الست إلى التكامل، وهي تكمن في أربعة عوامل مشتركة لصياغة السياسات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، كشفها تقرير "محفزات النمو" الاقتصادي الصادر عن إرنست ويونغ (EY) وهي أهمية التوطين، والتنويع الاقتصادي، وتعزيز المكانة العالمية، والاستقرار، وذلك بوصفها العوامل الرئيسية التي يتوجب على الحكومات والشركات في المنطقة التركيز عليها لضمان نمو الاقتصادات الخليجية في المستقبل، وتشكل هذه العقبات التي تحول دون الاستفادة من الإمكانيات المتاحة على أفضل وجه ممكن، مصدر قلق بالنسبة للشركات العالمية فيما يتعلق باستدامة عملياتها في دول مجلس التعاون الخليجي، فمثلا، يشكل التوطين ضرورة استراتيجية ملحة، حيث يشكل مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي حاليًا نسبة قليلة جدًا من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص، تتراوح بين ١٪ في كل من قطر والإمارات، و١٨٪ في السعودية، وتتباين هيمنة المغتربين الأجانب على مشهد الأعمال مع تزايد معدلات البطالة لدى الشباب.

لكن، هل ستمكن الأزمة النفطية الراهنة ومخاوفها المقبلة من تحقيق الأجندات الاقتصادية الخليجية؟ ربما يكون الخليج قد فوت على نفسه فرصة العصر الذهبي للنفط، فلو نفذ مشاريع معينة قبل بضعة سنوات فقط مثل مشروع القطار الخليجي، لربما يجد نفسه قريبًا أمام طموح الاقتصاد العالمي السابع دون النفط، ولا تزال الفرصة سانحة إذا تمكنت البرغماتية من سحب البساط من تحت أقدام التباينات والخلافات الراهنة رغم حجمها، وانتقلت بها من التعاون إلى التكامل، والوصول إلى الوحدة الاقتصادية كفيلة بذوبان التباين والخلاف، لعمق وترابطية المصالح، لكن، وهذا الاستدراك الثاني والهام في هذه الخاتمة، هل ستتمكن هذه الدول من حماية اقتصادها العالمي الجديد دون أن يكون لها جيشًا عظيمًا مشتركًا؟ جيشًا دفاعيًا من منظور التوافقات، له فروع في كل واحدة مهددة في وجودها أو أمنها، وقواعد بحرية وجوية ثابتة في دول غير مهددة في تراتبية التهديدات الإقليمية والعالمية الجديدة، هل ممكن؟ الإمكانية متوفرة بعد أن ترسخت القناعة في سرابية الحماية الأجنبية بعد تجربتين مهمتين، سابقًا التجربة البريطانية وحديثًا التجربة الأمريكية، وليس من المصلحة المستقبلية للخليج عودة التجربة البريطانية، فهذه الحمايات لن تمنع مخاوف الخليج من ذوبان كياناتها في جوراها الإقليمي، خيارها الوحيد الحماية الذاتية مع تعدد وتنوع التعاون العسكري مع الدول التي لها مصالح اقتصادية كبيرة مع الخليج.

* كاتب وإعلامي - سلطنة عُمان

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٦: المسيرة والمأمول

طموحات أبناء دول مجلس التعاون أكبر مما تحقق

أي متابع لأعمال مجلس التعاون (١٩٨١ -٢٠١٦ م) سوف يلحظ مجموعة من الظواهر، أولها أن هناك كثافة في الكتابة حوله خاصة في الشهر الأخير من كل عام، أما الظاهرة الثانية فهي أن كم من الكتابات قد ظهرت في الخمسة والثلاثين عامًا الماضية جلها تنحو إلى أمل واحد هو تطوير هذا المجلس سياسيًا وتطوير الأمانة العامة من سكرتارية كما هي عليه في الواقع إلى مفوضية لها قدرة على الاقتراح وتقديم الأفكار للمجلس الأعلى من القادة، نظرًا لقربها من أهل الفكر وأيضًا الشارع الخليجي. إلا أن تلك الكتابات والاقتراحات لم تر النور، وعجر الكثيرون عن إيصال فكرة أن المنطقة تتغير والشعوب تتغير في رؤاها ومطالبها، كما أن التهديدات للخليج (ككل) تتعاظم!

د. محمد الرميحي

لقد انتقل إلى رحمة الله تعالى خمسة من المؤسسين الكبار الذين اجتمعوا في ٢٥ مايو عام ١٩٨١م، في أبوظبي ليعلنوا للعالم ولادة هذا الكيان السياسي، إلا أن (المرحلة الاحتفالية) طالت أكثر من اللازم، وكل عام تعاد هذه الاحتفالية في ديسمبر (الشهر الذي استقر فيه على أن يكون هو موعد انعقاد القمة الخليجية) وفي كل عام ينتظر الجمهور العام في دول الخليج أن تخطو نتائج القمم الخطوة المبتغاة، وهي تطوير هذه المنظومة من أجل أن تساير التحديات الشاخصة، و بالفعل قدم بعض القادة أفكارًا مهمة و متسقة مع الشعور الشعبي، مثل مبادرة الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز - يرحمه الله - لتطوير هيكلية المجلس إلى وحدة مرنة، بعد أن هبت رياح التغيير في مشرق العرب ومغربهم، إلا أن تلك المبادرة ربما قُتلت في اللجان وفروع اللجان، وقد تبخرت أيضًا الكثير من المبادرات الايجابية بسبب أن البعض لم يكن يرغب في تطوير تلك المنظومة، قلقًا من احتمالات يراها سواء كانت حقيقية أو متخيلة.

الحقيقة المؤكدة أن نظرية (الكل أكبر من مجموع الأجزاء) حتى الآن لم ترسخ في ذهن بعض متخذي القرار في دول الخليج، وإن أصبحت راسخة في ذهن البعض، إلا أن التحديات التي تواجهها المنطقة قد تقود الجميع إلى مكان صعب في المستقبل، والردع السياسي الحقيقي هو الذهاب إلى وحدة مرنة تنسق بين وحدات مجلس التعاون من خلال (تجميع الموارد واستثمارها بشكل أفضل) تلك الموارد هي المادية والمعنوية والبشرية و الجغرافية، في وقت يظهر للجميع التحدي القائم على ثلاث معطيات واضحة الأولى، تناقص الدخل من النفط، الذي تعتمد عليه دول الخليج اعتمادًا شبه كلي في تمويل ميزانياتها، والثاني أطماع الدولة الإيرانية التي وضح أن تلك الأطماع في صلب استراتيجية تلك الدولة أما الثالثة، فهي انحسار للقوى الدولية التقليدية، التي كانت بعض دول الخليج تركن إلى وعودها في الحماية الخارجية، في المقابل تؤثر الحروب المشتعلة سلبًا على الوضع في دول الخليج، سواء كانت في العراق أو سوريا وإلى اليمن، قد ظهر مجلس التعاون في البداية(عام ١٩٨١م) من أجل اتقاء تداعيات حرب واحدة، هي الحرب العراقية/ الإيرانية، وحري به اليوم أن يطور من آلياته ونظمه وحتى فلسفته، اتقاءً لتأثير ثلاثة حروب شعواء مشتعلة حوله، تنفذ تداعياتها في الجسم الخليجي السياسي و الاجتماعي و الايديولجي.

المسيرة:

مجلس التعاون يمثل تلاقي إرادة ست دول في مرحلة حرجة من تطورها الاقتصادي والسياسي، في أوائل ثمانيات القرن العشرين، وقد سار في الستة والثلاثين عامًا الماضية مسيرة طويلة في عدد

نظرية (الكل أكبر من مجموع الأجزاء) لم ترسخ في ذهن بعض متخذي القرار في دول الخليج وإن رسخت لدى البعض الآخر

من المجالات الحيوية السياسية والاقتصادية والتنموية، بعضها بنجاح كبير وبعضها بنجاح نسبي.

التعاون السياسي:

لعل أبرز نجاحات المجلس هو في مجال التعاون السياسي وتنسيق السياسات، خاصة في أوقات الأزمات المفصلية أو في القضايا التي تهم مصالح الدول الخليجية أو العربية، ولعل أول تلك النجاحات الموقف الصلب الذي وقفته المنظومة بعد احتلال العراق للكويت (١٩٩٠م) وكانت مرحلة صعبة لم تتردد دول الخليج في شجب ذلك الاحتلال و العمل النشط على دحضه بكل الطرق الممكنة،كما وجد أبناء الكويت في تلك المرحلة الحرجة ملاذًا آمنًا وحضنًا دافئًا يقلل من مخاطر شتاتهم وتفرق كلمتهم، حتى عودتهم إلى بلدهم بعد تحريره بسبب تكاتف المنظومة إقليميًا و عالميًا . كما يقف مجلس التعاون مع حق استرداد دولة الإمارات العربية المتحدة سيادتها على الجزر المحتلة من قبل إيران منذ عام ١٩٧٠م، وفي كل إعلاناته المتكررة لا يفتأ أن يكرر تلك المطالبة ويطالب إيران بقبول التحكيم الدولي في هذا الملف. كما يقف المجلس في الشأن السياسي لأي خطر تتعرض له أي من دوله، كما حدث جراء أحداث البحرين عام ٢٠١١م، عندما أرسلت المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات قوات مساندة لحماية المنشآت الحيوية في البحرين من التخريب كما وقفت دول مجلس التعاون بقوة مع العراق بعد سقوط النظام السابق ،من أجل تأهيل العراق و عودته إلى الجامعة العربية ومساعدته دبلوماسيًا على المستوى العالمي، كما ساهم مجلس التعاون في محاولة (إطفاء الحرائق) التي نشبت فيما بعد ما عرف بثورات (الربيع العربي) سواء في سوريا أو ليبيا وفي اليمن، وكان لمبادرة مجلس التعاون حول اليمن أهمية بالغة في الوصول إلى حلول سياسية، إلا أنها تعثرت كما حدث بعد ذلك. كما أجرى مجلس التعاون مجتمعًا في الإطار السياسي (حوارات استراتيجية) مع دول ومنظمات إقليمية عديدة من أجل التنسيق فيما بين دوله وتلك المنظمات والدول من أجل تحقيق المصالح المشتركة لدول الخليج.

على الصعيد الاقتصادي:

عددًا من النجاحات حققها المجلس على الصعيد الاقتصادي، إلا أن اللافت أن تلك النجاحات، التي لم يشك الخبراء في أهميتها، أخذت وقتًا طويلًا للتبلور والتفعيل، وارجئ تطبيق ما اتفق عليه، في بعضها، عامًا بعد عام، ولما طبق بعضها وجد الجميع أن نتائجها مبهرة، المثال الأوضح هو (الاتحاد الجمركي) الذي نقل التبادل التجاري بين دول المجلس من خانة الملايين من الدولارات إلى خانة البلايين! كما نجح المجلس في شبكة الربط الكهربائي، ووضع خطط للربط المائي وإقامة منطقة حرة لدول المجلس، وتحقيق جزء غير يسير في الوصول إلى (المواطنة الاقتصادية)، إلا أن الاتحاد النقدي، رغم الحديث عنه مبكرًا لا زال ينتظر الإنجاز، على ما يحمل من اهمية قصوى للاقتصاد في دول الخليج. لا زال الحديث عن (تقريب وتوحيد) البيئة التشريعية والبيئة الإدارية مطلب تجد الإشارة إليه في معظم وثائق المجلس، وكذلك الخطط الاستراتيجية بعيدة المدى، التي أتفق عليها منذ عام ١٩٩٨م، من أجل التخفيف تدريجيًا من الاعتماد على الدخل النفطي، فإنها لا زالت متعثرة تنتظر العودة إليها وتفعيلها، على الرغم أنه بعد سنوات من ذلك العام (أي في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين وما تبعها)، تبنت الدول الخليجية كل على حدة خطط استراتيجية من أجل ايجاد مصادر بديلة عن الدخل النفطي! وهناك إنجاز لا يستهان به في العديد من القطاعات الاقتصادية التنموية الانتاجية والقانونية، وأصبحت به دول الخليج أكثر قربًا إلى (التماسك الاقتصادي) مع وجود بعض المعوقات التي تواجه بعض الملفات.

على الصعيد العسكري والأمني:

لعل هذا القطاع هو الذي شهد الإنجازات الأكثر وضوحًا و الأكثر أهمية، فاتفاقية الدفاع المشترك طُورت منذ عام ٢٠٠٠م، ووضعت اتفاقية أكثر تفصيلا في عام ٢٠٠٩م، التي نصت على (تعزيز التكامل و الترابط العسكري وتطوير إمكانيات الدفاع عن سيادة واستقرار دول المجلس) ، كما نشأت مبكرًا (قوات درع الجزيرة العربية) التي قامت بعدد من المهامات المشتركة،وقد تقرر في عام ٢٠١٣ م، إنشاء القيادة العسكرية الموحدة، وكذلك إنشاء الاكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية، ومقرها أبوظبي، كما حظي تأمين الاتصالات العسكرية بالسرية و الاهتمام بالتطور في الرقمنة في الاتصالات وضمان سريتها . في مجالات التمارين المشتركة والخدمات الطبية وإدارة الموا رد البشرية، تم بالفعل التنسيق على مستوى مرضي في كل تلك المجالات. أما على الصعيد الأمني فإن الأساس هو الاتفاقية الأمنية (التي وقعت من بعض الدول ولم توقع من دول أخرى بعد) إلا أن المجالات الأمنية الأخرى شهدت تقدمًا كمثل محاربة الإرهاب، ومكافحة المخدرات،

والسماح بالتنقل بالبطاقة المدنية للمواطنين، والتعاون في مواجهة المخاطر النووية والدفاع المدني. وعلى نطاق المرور تم تسهيل نقل ملكية المركبات، ورخص القيادة والتوعية المرورية والتعليم والتدريب الأمني والإعلام الأمني، والأمن الصناعي وحماية المنشآت العامة.

على الصعيد العلمي والتقني والفني:

على هذا الصعيد هناك العديد من المجالات التي تم التنسق حولها بين دول مجلس التعاون، معظمها في نطاق الدراسات والبحوث، وقليل منها قد رأى النور بعد، ليس هناك أهم من التعاون على الصعيد العلمي، حيث أن العالم يدخل مرحلة جديدة من (اقتصاد المعرفة) والاعتماد في الحياة الاقتصادية على العلم وتطويره، مدخلاً لتنوع اقتصادي يجعل من التنمية في الخليج أمرًا مستدامًا.

المأمول من المجلس:

بالاطلاع على الوثائق الصادرة من الأمانة العامة لمجلس التعاون في السنوات السباقة، لا يجد المتابع إلا الاعتراف بقيمة الخطوات التي اتخذت حتى الآن، إلا أنه من المناسب القول أن طموحات أبناء دول مجلس التعاون أكبر مما حقق، فلم تجد (توحيد المواطنة) القانونية أي بحث جدي، فلازال مواطن دولة خليجية ويعمل في دولة أخرى يواجه بأنه يعامل في الكثير من المجالات على أنه (وافد من الخارج)! صحيح أن الانتقال البيني للأفراد أصبح ميسرًا، إلا أن المساواة في المعاملة القانونية لازالت متعثرة، فمثل الرواتب والامتيازات وفي بعض الأوقات حتى في العلاج، كلها لازالت تواجه عقبات وتحتاج إلى جهود لتذليلها، مما يُصعب انسياب رأس المال البشري، وهو الأهم في إقامة الترابط وتحقيق الأهداف المنشودة. كما يعاني المجلس من نقص كبير في وضع الأولويات المراد تحقيقها، فهو في المجالات الثانوية قد حقق الكثير من التقدم، إلا أنه في المجالات الاستراتيجية الهامة لا زال مترددًا في اتخاذ الخطوات المطلوبة والعاجلة، كمثال وحدة العملة (بنك مركزي خليجي واحد) فعملة واحدة تقلل من مخاطر التقلب في أسعار العملات خاصة في مرحلة تواجه دول الخليج فيها انحسار في أسعار النفط، كما أن التذبذب في أسعار العملات بين دول الخليج يفتح الباب أمام المضاربة، مما يؤثر في الاقتصاد المحلي بشكل سلبي، عدا أن قدرة وقوة(التفاوض) مع الاقتصاديات الأخرى تتعاظم في حال وجود التكتل الاقتصادي بين دول المنظومة وعملة واحدة له.

التحديات التي تواجه دول المجلس اليوم لم تعد خفية، وهي تحديات يحتاج مواجهتها إلى عمل جماعي منسق ووثيق الصلة بالحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، فليس خافيًا طموحات النظام الإيراني، وهي طموحات مؤطرة بإطار ايديولوجي، هدفه تكريس عوامل الاستقطاب السياسي في النسيج الاجتماعي لعدد من دول الخليج وإذكاء التعصب المذهبي بين مواطنيها، تمهيدا لتحقيق استراتيجية(أم القرى) لتوسيع مصالح إيران تحت شعار (الثورة عابرة الحدود) وبالتالي فإن قضية (التماسك الوطني) و السيادة الوطنية بمنظورها الاجتماعي والسياسي،هي من أولويات ما يجب الاهتمام به على الصعيد الإقليمي الخليجي، لأن أي خلل في هذا الملف يعني تسهيل (الاختراق) وتعريض الأمن الوطني الخليجي للخطر الداهم .لذلك يجب التفكير جديًا وجماعيًا على إنهاء الصراع مع إيران وليس فقط الاكتفاء بادارته، من خلال وضع خطة جماعية و حشد دبلوماسي و تكوين الاتحاد.

يقلق المتابع لمسيرة مجلس التعاون وأدبيات الأمانة العامة من (استهلاك الوقت) بين اتخاذ القرار وتنفيذه

من جانب آخر فإن الانحسار للقوى الدولية وصرف اهتمامها لأمور عاجلة تخصها ،تعني انكشاف دولي من جانب الحلفاء السابقين، وهم حلفاء تتغير مصالحهم كما هو واضح من سير الأحداث الجارية ، وعلى دول الخليج أن تفكر جديًا بسياسة (قلع اشواكنا بأيدينا) لا انتظار الغير ، انحسار الدخل النفطي سوف يرتب عليه التزامات على الدولة وعلى المواطن الخليجي، وليس سرًا أن عددًا من دول الخليج اليوم لجأت إلى الاستدانة لتعضيد المطالب الملحة في ميزانياتها،وهو أمر بالضرورة يقود إلى النظر في مشاركة المواطن في اتخاذ القرار من جهة، والنظر في كفاءة جهاز الدولة من جهة أخرى، الذي يعاني في الغالب من كثير من الأمراض والترهل .

من أكثر ما يقلق المتابع لمسيرة مجلس التعاون وقراءة الأدبيات الصادرة عن الأمانة العامة هي ظاهرة (استهلاك الوقت) لقد وجد الكاتب في محاولته قراءة تلك الأدبيات، أن هناك وقت مستهلك كبير بين اتخاذ قرار ما وتنفيذه، وهي عملية محبطة للبعض ودالة على أن الثمن النسبي للقوت غير واضح للبعض وأن المتابعة من خلال المؤسسات هي إما ضعيفة أو معدومة، كما أن الطريقة التي تتخذ بها القرارات (المكتوبة) لا تجد لها مساقات زمنية للتنفيذ، كوضع سقف زمني لا تتخطاه عمليات التنفيذ بأي شكل من الأشكال. وربما أن ظاهرة (استهلاك الوقت) هي ظاهرة ثقافية بسبب طبيعة العلاقة بين القادة، التي تتسم بالحساسية و المجاملة وبالتالي ينتقل بطء التنفيذ إلى الجمهور العام، ويترك انطباعًا عامًا على أن عمل المجلس هو من أعمال السياسة بطيئة الخطى على أقل تقدير.

* مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

الرؤى والاستراتيجيات الاقتصادية الخليجية على ضوء التحديات القائمة والمحتملة

التوجه الجديد لدول الخليج: إجماع على عدم اعتبار النفط المصدر الوحيد للدخل

تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أصعب المراحل الاقتصادية والتي لم تشهد لها مثيلا في السنوات العشر الماضية إلى درجة عدم قدرة المحللين الاقتصاديين من الخروج برؤية استراتيجية اقتصادية واضحة البوصلة والاتجاه المستقبلي السليم والمطلوب من دول المجلس لمواجهة التحديات الجديدة. وبات المواطن العربي والخليجي اليوم في شغف للتعرف على مصدر التحديات التي تواجه الاقتصاديات الخليجية وتأثيراتها على واقع ومستقبل دول مجلس التعاون. ولكي نستطيع أن نقدم بعض الإجابات لتلك التساؤلات لابد من توضيح بعض الحقائق الاقتصادية السابقة والتي على رأسها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي أبرمت أكثر من ربع قرن بهدف حماية الاقتصاد الخليجي من جانب وتطوير وتنمية الاقتصاد الخليجي من جانب آخر.

د. حبيب الله تركستاني

واستطاعت اقتصاديات المجلس من الاستفادة من تلك الاتفاقية حيث تمكنت من إصلاح العديد من الإجراءات والقوانين والتشريعات الاقتصادية التي نقلت الاقتصاد الخليجي من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المتنامي والمتجدد. وأصبحت دول الخليج تعمل ضمن إطار تعرفة جمركية واحدة وسوق خليجي واحد مشترك في الطريق لتشكيل اتحاد خليجي واحد قائم على أساس توحيد الانظمة المالية والاقتصادية والتجارية والعملة الخليجية الواحدة بين دول المجلس.

وفي خضم هذه التداعيات والآمال والطموحات تعرضت دول المجلس إلى مرحلة اقتصادية جديدة لم تكن في حسبان المسؤولين تشكلت بسبب الظروف الداخلية والخارجية حيث واجهت اقتصاديات دول المجلس انخفاضًا في قيمة النفط في بداية عام٢٠١٥م، وبشكل سريع لم تعهده اقتصاديات المجلس من قبل انخفض سعر النفط من ١٠٠ دولار للبرميل الواحد إلى ٥٠ دولارًا الأمر الذي سبب صحوة جديدة وانتفاضة اقتصادية في معظم دول المجلس حيث بدأت تلك الدول في الإسراع لإصلاح هذا العيب الاقتصادي ومواجهة تداعياته باتخاذ الإجراءات الاقتصادية اللازمة فأعلنت بعض الدول الخليجية عن رؤيتها الاقتصادية الجديدة والتي تقوم على أساس التحول من اقتصاد يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل إلى اقتصاد يعتمد على تحويل الموارد الطبيعية والموارد البشرية والموارد العلمية والتعليمية، وتخلل هذا التوجه الجديد إصلاحات اقتصادية سريعة وإصلاحات اقتصادية مستقبلية تم التعبير عنها بالأهداف الاستراتيجية والرؤية الجديدة للاقتصاد الخليجي.

وعلى سبيل المثال بادرت سلطنة عمان حيث في الإعلان عن استراتيجية تنموية في عام (١٩٩٥) و التي عرفت برؤية (٢٠٢٠) وتركزت حول تصوير المستقبل الاقتصادي للسلطنة واعتبرت هذا الإعلان خارطة طريق تحتوي على رؤية استراتيجية في فترات متباينة، وأما في مملكة البحرين فقد تم الإعلان عن رؤيتها الاستراتيجية عام ٢٠٠٨م، وركزت على ثلاثة مبادئ وهي الاستدامة والعدالة والتنافسية.

وفي دولة قطر قامت بإطلاق رؤيتها الاستراتيجية في نفس العام مع دولة البحرين وكانت تهدف الى بناء جسر

تحقيق الرؤى الخليجية المستقبلية يتطلب إشراك القطاع الخاص وتشكيل قوة اقتصادية عالمية تستطيع التأثير في المستقبل

بين الحاضر والمستقبل وجعل دولة قطر بلدًا متقدمًا دائم التنمية ويوفر حياة معيشية متميزة وأسست رؤية عرفت فيما بعد برؤية (٢٠٣٠) تقوم على أساس تحقيق العدالة والإحسان للمواطن القطري مع توفير العدالة الاقتصادية والاجتماعية للجيل الحالي والمستقبل، وتساهم في الوصول إلى ذلك الدعم للاقتصاد الخليجي من خلال التنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية، والتنمية الاجتماعية.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة متمثلة في إمارة أبو ظبي، قامت بتحديد رؤيتها المستقبلية للعام (٢٠٣٠)، وبشكل واضح بحيث لا يمكنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية انطلاقًا من سعي الإمارة للانتقال باقتصادها من الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي إلى مجتمع واثق وآمن واقتصاد مستدام ومنفتح يمتلك القدرة على المنافسة، وقامت الرؤية من أجل تنمية مستدامة ولكي تكون واحدة من الاقتصاديات والمجتمعات الرائدة عالميًا.

وأما بالنسبة إلى الأهداف التي تبنتها حكومة أبو ظبي والتي ترى ضرورة إشراك القطاع الخاص فيها فقد تحددت في عدة دعائم محورية يستند إليها المستقبل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي مثل الخدمات التعليمية والصحية العالية الجودة والبنية التحتية المتطورة من خلال قطاع خاص فاعل ومؤثر، وإقامة اقتصاد مرتكز على المعرفة المستدامة، وبيئة تشريعية تتسم بالكفاءة والشفافية، واستقرار أمني على الصعيدين الداخلي والخارجي، مع المحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة.

وفي المملكة العربية السعودية قامت بتحديد رؤيتها على ثلاث مرتكزات أساسية تمثلت في العمق العربي والإسلامي والقوة الاستثمارية الرائدة، ومحور ربط القارات الثلاث، وقد وضعت الرؤية تصورًا واضحًا وطموحًا (١٤٥٢هـ - ٢٠٣٠م)، بحيث أصبحت هذه الوثيقة الخطوة الأولى في توجه المملكة الجديد نحو تطبيق أفضل الممارسات العالمية في بناء مستقبل أفضل للمملكة.

وفي دولة الكويت فقد سعت من خلال رؤيتها إلى تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية وتنظيم النمو السكاني بشقيه الكويتي وغير الكويتي، بما يحسن التركيبة السكانية لصالح المواطنين، كما يسعى إلى إحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي عبر الأساليب والمهارات المهنية الحديثة لتحسين قوة العمل في القطاعين العام والخاص، كما تتناول السياسات السكانية قضايا تطوير وتأهيل وتدريب قوة العمل الوطنية لدعم التنمية بالكوادر الوطنية المدربة، من خلال تطبيق آليات وتشريعات مختلفة وضع المختصون في دولة الكويت بعض الأهداف الاستراتيجية للخطة الاقتصادية حيث تمثل بعضها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستوى معيشة المواطن حيث يرمي هذا الهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية بما يحقق زيادة دخل الفرد، مع استقرار المستوى العام للأسعار، ورفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وتسعى رؤية الكويت إلى تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية وتنظيم النمو السكاني بشقيه الكويتي وغير الكويتي، بما يحسن التركيبة السكانية لصالح المواطنين، كما يسعى إلى إحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي عبر الأساليب والمهارات المهنية الحديثة لتحسين قوة العمل في القطاعين العام والخاص، كما تتناول السياسات السكانية قضايا تطوير وتأهيل وتدريب قوة العمل الوطنية لدعم التنمية بالكوادر الوطنية المدربة من خلال تطبيق آليات وتشريعات مختلفة.

ومن قراءة التوجه الجديد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نجد أنها جميعًا أجمعت على ضرورة الابتعاد عن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل والبحث عن الفرص الجديدة في الاقتصاد إلا أن هذه التوجهات الاقتصادية واجهت تحديات خارجية وتحديات داخلية وأما التحديات الخارجية تمثلت في انخفاض أسعار النفط، والإدارة الأمريكية الجديدة، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، والخطر الإيراني في المنطقة العربية. وأما التحديات الداخلية فقد تمثل في ضعف التجارة البينية بين دول المجلس، وعدم التطبيق لكثير من القرارات الاقتصادية التي تم الاتفاق عليها خلال المرحلة السابقة، وضعف التنسيق بين دول المجلس وضعف المشاركة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرؤية الأمر الذي يتطلب المزيد من الاهتمام بإشراك القطاع الخاص لتحقيق الرؤية المستقبلية في دول المجلس والتحول الجديد وتشكيل قوة اقتصادية عالمية المستوى والتأثير في المستقبل.

* أستاذ بجامعة الملك عبد العزيز - جدة

الاتحاد الخليجي يغير قواعد التكامل لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية

الخليج بقيادة السعودية: مرحلة تحول اقتصادي يتماشى مع تغير توازن القوى

منذ الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣م، وما تلاه من ثورات، دخلت المنطقة في حالة من إعادة ترتيب نفوذ القوى الكبرى والإقليمية، وهو ما جعل النظام العربي برمته مهددًا، ويتحول إلى دائرة جديدة ممثلة في مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية، إلى جانب الدائرتين التركية والإيرانية.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

تاريخيًا ترى روسيا في إيران قيمة جيو ـ استراتيجية عالية جدًا بالنسبة لها منذ الحرب الروسية الفارسية عام ١٧٩٦م، حتى تغلغل روسيا مع مطلع القرن التاسع عشر في جنوب القوقاز بعد تلقي أكثر من طلب من جانب جورجيا لحمايتها من الغزوين التركي والفارسي، فيما شهد عام ١٨٠٦م، حرب بين روسيا وتركيا.

بدأ التنافس الروسي البريطاني في بلاد فارس استمر نحو مائة عام، وشهد عام ١٨٣٤م، الصراع على أفغانستان بعدما أحكم الفرس الحصار على هرات عام ١٨٣٣م، فرض على الانجليز قيادة مقاومة لتحرير هرات من الفرس. بل حتى الصين ترى في إيران قيمة جيو. استراتيجية كمحور رئيسي في تقدم الصين باتجاه الغرب، بل تعتبره ضروريا لمواجهة كل من استدارة واشنطن نحو الشرق والتفوق البحري الأمريكي. ما يعني أن سياسة التحالفات تتغير في المنطقة، وهي ليست كما كانت خلال العقود الماضية، وجدت السعودية أنه من الواجب الاعتماد على الموارد الذاتية، خصوصًا وأن خطط الولايات المتحدة قد تغيرت بعدما وجدت من إيران الدولة الوحيدة في المنطقة التي قدمت لها خدمات لوجستية في أفغانستان وفي العراق، فلم لا تتحول إيران إلى حليف استراتيجي خصوصًا بعدما وافقت إيران على توقيع الاتفاق النووي لتأمين حماية إسرائيل ما يعني تغاضي أمريكي عن نفوذ إقليمي إيراني.

السعودية تلعب على عدد من الجبهات، أهمها إيقاف التمدد الإيراني في المنطقة عبر إنشاء عدد من التحالفات العربية والإسلامية، وأثبتت بأن التحالف ضد الإرهاب ليس فقط ضد داعش، بل يشمل أيضًا ضد الإرهاب الطائفي الذي تتزعمه إيران ووقف تغولها في المنطقة التي تجد تغاضيًا دوليًا، ولن تسمح لها بأن تصبح شرطي المنطقة، إلى جانب إثبات للولايات المتحدة بأن السعودية قيمة جيو ـ استراتيجية أكبر من القيمة الجيو. استراتيجية لإيران، والجبهة الأخرى التي تعمل عليها السعودية البحث عن تقارب مع روسيا في الالتقاء حول مصالح جيوسياسية، مع محاولة إقناع الصين بالدخول في الصراع الشرق أوسطي كطرف فاعل. تحاول السعودية قيادة حقبة جديدة من توازن القوى في المنطقة، ومواجهة الاندفاعات الإيرانية التي تريد أن تكون أمرًا واقعًا بعد الاتفاق النووي، وأن تصبح قوة محورية وحيدة في المنطقة لقاء إعطاء الغرب اتفاقًا نوويًا والالتزام به لكن بشرط أن يغض الغرب الطرف عن دور قيادي إقليمي.

أدركت السعودية أهمية قيادة تحولات كبرى في المنطقة، والانتقال من المهادنة إلى المواجهة من أجل الحفاظ على الأمن الخليجي والعربي، خصوصًا بعدما بدأت بالتحالف مع مصر والحد من توظيف الإسلام السياسي، رغم محاولة عدد من الأطراف لفك هذا الارتباط، وقطعت شوطًا في محاربة الإرهاب وحرمانه من أهم روافده وأقوى دعائمه توظيف الصراع السني الشيعي بالتوازي مع منع التدخلات الإيرانية التي تمر عبر بوابة الدفاع عن الأقليات الشيعية.

تعيش السعودية مرحلة تحول وطني شامل بكافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، و أثبتت أنها دولة

تتمتع بثقل اقتصادي إلى جانب ثقلها السياسي، وامتلاك قيمة استراتيجية علاوة على القيمة الدينية، خصوصًا بعد التغيرات الأخيرة التي حدثت في دوائر السياسات الأمريكية ما إذا كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية يمكن أن تكون شريكًا طبيعيًا للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وهو ما جعل إيران تقرأ تغير السياسات الأمريكية وجعلها تتمدد في الشرق الأوسط على حساب دول المنطقة مستثمرة ما يسمى بثورات الربيع العربي، شعرت حينها بأن لها وزن وقيمة استراتيجية في المنطقة، تعتقد أن إدارة أوباما اكتشفتها مؤخرًا.

ومنذ دعوة الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ يرحمه الله ـ للتحول من التعاون إلى الاتحاد، والتي يعتبرها البعض بأنها جاءت استجابة للتحديات التي تواجه دول الخليج، رغم ذلك اعترض تحقيق هذه الدعوة عدد من المعوقات، بسبب أن دول الخليج الست لم تستعد لمثل تلك الدعوة ولم تكن جاهزة، وبدأت تبحث عن صيغة تقود إلى تحقيق هذا الاتحاد.

ولا يعني التكامل فقط بين الدول الخليجية الست، بل مطلوب وأساسي بين القطاعين الخاص والعام في كل دولة من دول المجلس، لذلك نجد أن التجارة البينية في دول الخليج هي أقل حتى من التجارة العربية البينية عام ٢٠١٠م، التي تصل النسبة إلى ٨,٣ ٪ بين الدول العربية والتي ارتفعت عام ٢٠١٣م، إلى ١٠ ٪ بينما تنخفض النسبة بين دول الخليج إلى ٦ ٪، في حين نجد النسبة بين دول الآسيان تصل إلى ٢٥,٥ ٪، وترتفع بين دول الاتحاد الأوربي إلى ٦٧,٤ ٪.

ووفق التصنيفات الدولية فلقد صنفت وكالة (إم إس سي آي) السعودية وقطر ودولة الإمارات إلى درجة الأسواق الناشئة بسبب نشاط البنية التحتية التي تتولاها الحكومات في هذه البلدان، وهناك تقرير جيد عن أداء دول الخليج، وهذا التقرير أشار إلى الأداء الجيد في النمو الاقتصادي المتصاعد، ولكن يتركز الانتعاش فقط في أسواق العقار، بجانب المبادرات الحكومية المستمرة والمعززة للبنية التحتية الاجتماعية، ويمكن أن يقفز حجم الاقتصاد الخليجي إلى ثلاثة تريليونات دولار بنهاية عام ٢٠٢٠ من ١,٧ تريليون دولار عام ٢٠١٤ والذي يمثل ٤٠ ٪ من الاقتصاد العربي، وعندما تتحول دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد فهي مرشحة للتوسع والنمو الاقتصادي وسيقفز حجم الاقتصاد الخليجي ويتضاعف. بالطبع اتبعت دول الخليج عقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، سياسات مالية توسعية تساعد المنطقة على التغلب على آثار الأزمة المالية العالمية ومن متابعة صندوق النقد الدولي للإنفاق الحكومي في دول الخليج وجدت أنه ارتفع عام ٢٠١١م، في الدول الست إلى ٢٠٪ بسبب أن الحكومات كانت تواجه اضطرابات في الشرق الأوسط.

وبناء التقرير على توقعات متشائمة بسبب أن اقتصادات الخليج لا زالت تعتمد على إيرادات النفط أكثر من ٨٠ ٪ من الإيرادات الحكومية وقد يكون الصندوق محق في تلك النقطة، حيث تمتلك أصولا سيادية تقدر بنحو ١,٩ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠١٢م، ويحتمل أن ترتفع إلى ثلاثة تريليونات عام ٢٠١٧م، إذا استمرت أسعار النفط على ما هي عليه، لكن أسعار النفط تعاني من الانخفاض والتذبذب.

فإن إقدام دول المجلس على الاتحاد الخليجي سيغير من قواعد التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، حيث دول الخليج بقيادة السعودية تستثمر ظروف عالمية من أجل مسابقة الزمن لمواكبة التطورات الاقتصادية والعلمية في العالم، وأن تتحول منطقة الخليج إلى محطة اتصال قارية.

السعودية باعتبارها عضو فاعل في مجموعة الاقتصادات الكبيرة، عليها أن تعيد قراءة النمو الاقتصادي الاحتوائي تماشيًا مع النمو الاقتصادي في الاقتصادات الكبيرة، وهو ما يؤكد ارتباط الاقتصاد السعودي بالاقتصاد العالمي. تتجه السعودية للتخلي عن النمو الاحتوائي حتى يتمكن النمو الاقتصادي من الإنفاق الأفضل جودة على برامج البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية، وتسعى نحو استدامة الإنفاق العام وما يتبع ذلك من تحسن في ثقة واستثمارات القطاع الخاص، وأشار التقرير الذي يركز على آفاق النمو الاقتصادي واتجاهات الأسعار في اقتصاد مجلس التعاون خلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠١٧م، إلى تراجع معدل النمو في اقتصاد عام ٢٠١٦م، إلى معدل ٢,٠ ٪ وهو معدل أقل من متوسط النمو خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥م، والبالغ ٤,٩ ٪، ولكنه سيتحسن عام ٢٠١٧م، إلى ٣,٤ ٪ بالأسعار الثابتة، ونمو القطاع غير النفطي ٣,٩ ٪، وأن يأخذ دور القيادة في النمو الاقتصادي في هذه الفترة في ظل تراجع أسعار النفط.

وسينكمش الناتج المحلي بنسبة ١١ ٪ خلال عام ٢٠١٦م، بصورة أقل من معدل الانكماش في ٢٠١٥م، والبالغ ١٥ ٪، ويبلغ معدل التضخم ، نحو ٢,٦٪ وفي عام ٢٠١٧م، نحو ٢,٨ ٪ وهي معدلات أعلى بقليل عن متوسط التضخم في الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥م، والبالغ ٢,٥ ٪، رغم ذلك فهي أقل من معدل التضخم العالمي المتوقع في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧م، ليصل إلى ٣,٤ ٪ و٣,٢ ٪ على التوالي.

غير أنه مع تنفيذ الدول الأعضاء سياسات التصحيح المالي وما يتبع ذلك من تحسن في ثقة واستثمارات القطاع الخاص، فمن المتوقع أن يتحسن النمو في عام ٢٠١٧م، ليصل في حدود ٣,٤ ٪. وفي السعودية، كيف اقتصاد يمتلك من المقومات ما يؤهله أن يكون من أكبر الاقتصادات في العالم، نجد أنه كان رهينة لمداخيل النفط، فمثلا نجد أن إيرادات الدولة في عام ٢٠٠٨م، بلغت ١١٠١ ألف مليار ريال، بينما انخفض الدخل في السنة التي بعدها إلى نحو

٥١٠ مليار ريال، ثم ارتفع بعدما ارتفعت أسعار البترول في الأعوام التي بعدها ثم عادت وانخفضت في عام ٢٠١٥م، إلى ٦٠٨ مليار دولار منخفضة من ١٠٤٤ ألف مليار ريال عام ٢٠١٤م.

لجأت الدولة السعودية إلى خطوات ترشيدية سريعة فاتجهت إلى رفع أسعار البنزين بنسبة ٦٠٪ لتقليص العجز وإن كان محدودًا، خصوصًا وأن نفقات الرواتب بلغت عام ٢٠١٥ نحو ٣٢٣ مليار ريال مرتفعة من ٢٢٣,٩ مليار ريال عام ٢٠١٠م. فأبقت على الرواتب التي قيمتها تبلغ ٢٣٩,٤ مليار ريال وتشكل ٧٤٪ من المخصصات لكن اكتفت بتقليص جزء من البدلات التي تبلغ ٧٩,٢ مليار ريال، وفي نفس الوقت لم تستهدف الراتب الأساسي.

السعودية تتجه نحو قيادة ثلاثة مسارات معًا، هي: السياسة النقدية، والنفطية والاقتصادية، خصوصًا ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي تتعلق بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والانتقال إلى عصر الصناعة ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة وصناعة الخدمات والواردات، وتنويع الاقتصاد والتركيز على الصناعات التعدينية واعتبار التصنيع ركيزة ثالثة في الاقتصاد السعودي بعد البترول والبتروكيماويات بل ستتفوق عليها مستقبلا.

السعودية تلعب على عدة جبهات لإيقاف التمدد الإيراني في المنطقة والتحالف ضد الإرهاب الطائفي وداعش

الاقتصاد رسم خطة عمل للفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠م، بـ ١٤ محورًا للإصلاح الاقتصادي والمالي والهيكلي، يستهدف التخلص من الكثير من أشكال الاحتكار أحيانًا، والتخلص أيضًا من أوجه الفساد المالي والإداري، والتخلص من أنماط البيروقراطية التي تسببت في تعثر وتوقف مشروعات تنموية، أو تسببت في تدني أداء الأجهزة الحكومية وارتفاع نسب البطالة.

نصف السكان السعوديين فوق ١٥ سنة يدرسون في التعليم المتوسط والثانوي بتكلفة تعليم الطالب سنويًا على الدولة ١١٥٥٦ ريال حيث بلغت مخصصات التعليم عام ٢٠١٣م، نحو ٢٠٤ مليار ريال، فيما عدد الطلاب ١٧,٦٥ مليون طالب سيدخلون سوق العمل في أقل من عقد من الزمن ما يعني أن استراتيجية الإحلال غير كافية لكن برنامج التحول الاقتصادي قادر على الاستعداد لتلك المرحلة، حيث أن الرؤية تشمل خططا واسعة تستهدف تجهيز السعودية لمرحلة ما بعد النفط، تتضمن ثلاثة تقسيمات رئيسة هي: اقتصاد مزدهر، مجتمع حيوي، ووطن طموح، ولتحقيق اقتصاد مزدهر تستهدف الرؤية رفع نسبة الصادرات غير النفطية من ١٦ ٪ إلى ٥٠ ٪ على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، حيث تستهدف تقدم ترتيب السعودية في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة ٤٩ إلى ٢٥ عالميًا والأولى إقليميًا، والانتقال في مؤشر التنافسية إلى أحد المراكز العشرة، وزيادة حجم الاقتصاد السعودي وانتقاله من المرتبة ١٩ إلى المراتب الـ١٥ الأولى على مستوى العالم، بعد تحقيق زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من ١٦٣ مليارًا إلى تريليون ريال سنويًا.

تستهدف الرؤية زيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة ٢٢٤ ٪ أكثر من ضعفين في عام ٢٠٢٠م، حيث سجلت ١٦٣,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٥م، وخمسة أضعاف عام ٢٠٣٠، وتستهدف إيرادات غير نفطية بنحو تريليون ريال مرتفعة من ١٦٣,٥ مليار ريال عام ٢٠١٥، كما تستهدف الدولة رفع الأصول غير النفطية بـ ٦٧ ٪ من ٣ تريليونات ريال إلى ٥ تريليونات، لتحقيق التوازن المالي.

كما أن تجهيز البنية التحتية ركيزة لاستقبال ١٥ مليون معتمر مع نهاية ٢٠٢٠م، وهناك ٣ جهات لتحويل التحلية إلى قابضة تضم ٨ شركات، ما يعني أن هناك فرص استثمارية كبيرة بالشراكة مع القطاع الخاص كي يجعله قادر على توليد الوظائف بدلا من الاستمرار في اقتصار القطاع العام على توليد الوظائف، وسيتم تحجيم الخدمة المدنية لصالح التأمينات الاجتماعية ما عدى رفع نسبة عمل المرأة في الخدمة المدنية من ٣٩ ٪ إلى ٤٢ ٪ خطوة مهمة رغم ضعف النسبة، مما يخلق سوق حقيقي لتوطين العمالة، بل سينافس القطاع العام، وسيكون أكثر مرونة وأكثر استقرارا لأنه سيغير سلم الرواتب بشكل تنافسي بين القطاعين العام والخاص والذي سيتجه إلى جذب الكفاءات والخبرات بل والقياديين من القطاع الحكومي.

وستلغي وزارة العمل استراتيجيات الإحلال التي اتبعتها في الفترة الماضية بسبب ارتفاع نسبة البطالة واستحواذ العمالة الوافدة على القطاع الخاص بنسبة ٩٠ ٪ بعدد رسمي يقارب ٩ ملايين، ما يعد خللًا في توظيف العمالة السعودية، فحرصت وزارة العمل على سعودة كثير من القطاعات من خلال البرامج المتعددة، رغم ذلك يوجد مليونا عاطل سعودي عن العمل منهم ٦٠٠ ألف رجل والعدد المتبقي من النساء، بجانب أن أقل من ١٥ سنة يمثلون أكثر من ٤٥ ٪ من السكان وهي شريحة بحاجة إلى أخذها في الاعتبار عند رسم الخطط، ما يوجب إيجاد حلول منها تنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعالجة جميع المعوقات التي تواجه هذه المشاريع أهمها التمويل والحد من التستر التجاري.

وحسب وكالة بلومبرج فقد توقعت بناء على هذا التحول خفض السعودية إنفاقها الرأسمالي بنسبة ٧١ ٪ خلال عام ٢٠١٦م، حيث قدرت الوكالة هذا الانخفاض اعتمادًا على أن الإنفاق الرأسمالي سيبلغ ٧٥,٨ مليار ريال عام ٢٠١٦م، مقارنة بـ ٢٦٣,٧ مليار ريال في ٢٠١٥م بينما الذي وضعته الدولة في الميزانية بقيمة ١٨٣ مليار

تعيش السعودية مرحلة تحول وطني شامل بكافة جوانبه وأثبتت أنها دولة تتمتع بثقل اقتصادي إلى جانب ثقلها السياسي

ريال بهدف مرونة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي على المشاريع القائمة والجديدة في ظل تراجع أسعار النفط.

يهدف برنامج (اكتفاء) مضاعفة نسبة المحتوى المحلي في سلسلة التوريد من المواد والخدمات المستخدمة في قطاع الطاقة لتصل إلى ٧٠ ٪ بحلول عام ٢٠٢١ م، من شأنه أن يعزز التوطين ويوجد عديدا من الفرص الوظيفية النوعية للسعوديين. مثال على تحقيق هذا البرنامج (اكتفاء) افتتاح أرامكو توسعة مركز جنرال إلكتريك للتصنيع والتقنية (جيمتيك) الذي يضم مرفقًا لتصنيع التوربينات الغازية فائقة الأداء، في المنطقة الصناعية الثانية في الدمام، وهي شركة رائدة في تزويد مختلف القطاعات بالمعدات النوعية، مثل قطاع الصحة والطيران وغيرها من القطاعات، وهي تمثل حافزا فعالا لدفع عجلة الاستثمارات من خلال الشبكة العالمية الضخمة التي تمتلكها المملكة في قطاع السلع والخدمات المحلية، علاوة على أنه سيسهم في تحقيق فرص العمل التي تتطلب مهارات عالية للكوادر الوطنية. تتجه الدولة نحو دعم المحفزات الاستراتيجية لخطة التصنيع والتركيز على الاستثمارات ذات العوائد المالية المهمة محليًا وعالميًا على المدى البعيد من أجل دعم المسار الأول وهو تنويع الاقتصاد السعودي والتوطين الصناعي من خلال توطين وجلب ونقل التقنية، لذلك اتجهت الدولة إلى تأسيس صندوق الاستثمارات ليسهم في دعم الابتكار وتنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات استقرت أصوله عند ١٦٠ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٦م، مرتفعة من ٥,٣ مليار دولار. الشراكة في صندوق (رؤية سوفت بنك) خطوة كبيرة على الطريق بل تمثل شراكة الثقة في المستقبل بتمويل سعودي وتكنولوجيا يابانية في لندن عاصمة المال والأعمال العالمية، ١٠٠ مليار من صندوق الاستثمارات العامة السعودي ومجموعة سوفت بنك وشركاء آخرين سيتم ضخها على مدار خمس سنوات في صندوق استثماري تقني، رقم كفيل بتغيير أوضاع قطاع التكنولوجيا حول العالم، القطاع السريع التغير بطبعه.

السعودية تستلهم التجربة الألمانية في الصناعات التحويلية والطاقة المتجددة، وشركة أرامكو بصدد إنشاء مدينة الطاقة الصناعية، حيث يبلغ حاليًا مبيعات الصناعة في السعودية ٦٢٧ مليار ريال لأكثر من ١٨٠٠ مصنعًا وباستثمارات تبلغ أكثر من تريليون ريال لعام ٢٠١٥م. تمتلك السعودية البيئة الاقتصادية الملائمة ومستعدة لاستقطاب الاستثمارات حيث استقطبت دول المجلس بعد عام ٢٠٠٨م، نحو ٢٨٥,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م، ما جعل القطاع الصناعي الخليجي يستحوذ على استثمارات تقدر بنحو ٥٣ مليار دولار تقدر بنسبة ١٤ ٪ من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي الخليجي، فيما تبلغ إجمالي أصول أجنبية مستثمرة في الاقتصاد السعودي بنهاية الربع من عام ٢٠١٦م، تقدر بنحو ٢٧٧,٣ مليار دولار، وبلغت الاستثمارات الصناعية في السعودية ٢٦٦ مليار دولار، وتخطت مبيعات المصانع ١٦٧ مليار دولار ل١٨٠٠ مصنع، فيما تضاعفت صادرات السعودية غير النفطية ٤ مرات منذ ٢٠٠٢م، إلى ٥٨,١٣ مليار دولار عام ٢٠١٤م، وبحسب تقارير هيأة المدن السعودية فإن عائدات الصناعات التحويلية غير البترولية في الدخل القومي ارتفعت عام ٢٠١٤م، بنحو ٥٠ ٪ إلى ٤٠ مليار دولار.

وذكرت الإحصاءات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن حجم الصادرات السلعية من جميع دول مجلس التعاون عام ٢٠١٥م، تراجعت بنسبة ٣٥,٦ ٪ إلى ٥٥٤,١ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١٤ م، البالغ ٨٦٠,٢ مليار دولار نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط، فيما تراجعت صادرات دول المجلس السلعية غير النفطية خلال عام ٢٠١٥ بنسبة ٥,٢ ٪ إلى ١٩٥,٨ مليار دولار مقارنة بـ ٢٠٦,٦ مليار دولار عام ٢٠١٤م. والمطلوب ليس فقط النمو والإنتاج في الاقتصاد، بل أهم من ذلك زيادة التنويع في الإنتاج، واكتساب الخبرات في مجالات وصناعات أكثر تطورًا وتعقيدًا، خصوصًا وأن الإنفاق الحكومي سجل ارتفاعًا من ٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١٩٣ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وهو مؤشر جعل السعودية تحتل المركز الرابع عالميًا من حيث قوة الاقتصاد الكلي وفقًا لتقرير التنافسية الدولي (٢٠١٥- ٢٠١٦).

يجب أن تستعد الصناعات السعودية لمنافسة نظيرتها في الدول الكبرى، خصوصًا وأن أكبر تحد لها في كيفية سد حاجة السوق السعودي والتي تستورد ٩٠ ٪ من المنتجات من الخارج، بإدخال المزايا النسبية لتنويع الاقتصاد من خلال الصناعة والمعرفة وتعزيز الاقتصاد المعرفي والذكي لا التقليدي، وهناك عدد من الفرص الجاهزة يمكن أن تشغلها مصانع وطنية بالتعاون مع عدد من الجهات خصوصًا مع شركة الكهرباء التي وصل حجم صرفها ٣٥٦ مليار ريال سنويًا منها ١٦٨ مليارًا يتم تأمين موادها وخدماتها من مصانع محلية، فيما يتم صرف ١٨٧ مليار ريال لمصانع خارجية لا يوجد لها مثيل لمنتجاتها في السعودية حتى الآن وهي تتمثل في ٢٥ فرصة صناعية.

كما تعاقدت وزارة الدفاع السعودية مع ٢٥٠ مصنعًا محليًا لكسر الاحتكار من الشركات العالمية للاستغناء عن ٧٠ ٪ من استيراد قطع الغيار العسكرية المستوردة من الخارج من خلال تقديم ٢٠ ألف فرصة لتصنيع المواد والقطع التي تحتاج إليها أفرع القوات المسلحة والخدمات الطبية الذي يعد الأكبر من نوعه في الشرق الأوسط وهي تحقق علاقة استراتيجية مع القطاع الخاص لتوطين صناعة المواد وقطع الغيار ودعم الصناعة الوطنية من خلال ٤٦ مجموعة تصنيعية من خلال إبرام ٥٥٠ عقدًا عسكريًا والتعاقد مع ٣٠٠ مصنع، حيث بلغ عدد القطع المصنعة محليًا نحو ٧٠٢٥٠٠٠ منها ٤٨ ألف قطعة غيار عسكري عرضت في معرض القوات المسلحة (أفيد) في شهر فبراير ٢٠١٦م. أي لابد أن تتجه نحو التنمية المستدامة، وتعتبر الصناعات البلاستيكية من الصناعات التي لم تأخذ دورها الطبيعي في الدخل القومي، فهي بحاجة إلى الدعم والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الصناعات الأساسية، بدلا من الاستمرار في تصديرها كمادة خام بأسعار قليلة لتعود كمنتج نهائي بأسعار مرتفعة مثل البروبلين الذي يصدر بـ ١٥٠٠ دولار للطن ويعود كمنتج نهائي بأكثر من عشرة آلاف دولار، مما يتطلب على سابك إعادة هيكلة عملياتها لتعزيز خدماتها. وفي ظل ارتفاع الطلب العالمي ووفرة احتياطيات الغاز الطبيعي الذي يبلغ ٤١,٨ مليار متر مكعب في دول الخليج بنسبة ٢٠,٨ ٪ من الاحتياطيات العالمية، فإن قطاع الأسمدة يتجه نحو ثورة صناعية، حيث أن الأسمدة الكيماوية العصب الرئيسي للنباتات، المتمثلة في الأمونيا واليوريا لأنها توفر التغذية المتوازنة لها وتعمل على إمدادها بالعناصر الغذائية اللازمة، حيث تنتج دول الخليج نحو ١١,٣ مليون طن عام ٢٠١٤م، تنتج السعودية نحو ٣٧,٢ ٪ من إنتاج دول الخليج، وغيرت اسم الأسمدة إلى المغذيات الزراعية.

وستتحول شركة أرامكو من شركة نفطية إلى شركة طاقة صناعية والاتجاه نحو تأسيس تكتل صناعي متكامل، وسبق أن دشنت شركة أرامكو مشروع صدارة العملاق للبتروكيماويات يتكون من ٢٦ مصنعًا دفعة واحدة في الجبيل يعتمد على النافتا كلقيم أساسي لتغيير مشهد صناعة البتروكيماويات على مستوى العالم، والذي يوفر ٢٠ ألف فرصة عمل على المدى الطويل في السعودية وتوسيع القاعدة الصناعية. كما ستتجه أرامكو إلى تكرير ٩ ملايين برميل نفط يوميًا عبر مصافيها في الداخل والخارج ارتفاعًا من ٥,٤ مليون برميل قدرة التكرير الحالية يوميًا بسبب أن التكرير ليس من الصناعات الاستراتيجية للدول المنتجة للنفط في العالم، وذلك بسبب ثلاثة تحديات كبرى تواجه هذه الصناعة وهي نقص الربحية، قدرة المصافي التحويلية التي تتطلب تطويرًا وتغييرًا مستمرًا من خلال البحث والتطوير، وتزايد صرامة التشريعات والمواصفات التي تحكم صناعة التكرير، ما يتطلب إلى إيجاد توازن بين الخام والمكرر، حيث يشير تقرير لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن الطلب العالمي على الخام المكرر قارب ٨٢ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠١٤م، ومن المتوقع زيادته إلى ٩٦ مليون برميل يوميًا حتى عام ٢٠٤٠م، حيث أن بناء المصافي يحتاج إلى استثمارات كبيرة جدًا، لكنه علاج لتعويض فارق هبوط أسعار النفط الخام قد يكون حلًا جيدًا لتنويع مصادر الدخل بدلا من تصدير النفط خامًا، بجانب أن أرامكو أطلقت مركزًا جديدًا للأبحاث وتطوير أعمال الطاقة في ديترويت حيث يشكل المركز خطوة مهمة لابتكار تقنيات خفض الانبعاثات واستدامة البترول كوقود أمثل لوسائل النقل.

* أستاذ بجامعة أم القرى بمكة

ثلاثة تحديات خليجية: استقرار اليمن ـ الإرهاب ـ التدخلات الإيرانية

الاعتماد على الذات لملء الفراغ ومواجهة الانكماش الأمريكي في الخليج

تُعَدُّ دول الخليج العربية مركز الثقل السياسي والدبلوماسي العربي وهي تعي أن تحقيق الاستقرار لها ينعكس على استقرار المنطقة بصفة عامة، وذلك له مردود إيجابي على أمن الخليج وموارده الاقتصادية. ومن هنا فلابد لدول الخليج أن تدرك أنها تقف أمام تحولات عميقة تفرض عليها تطوير استراتيجياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قبل أن يُفرَض عليها التغيير من قِبَل قوىً خارجية تحاول تغيير الأوضاع لصالحها، وتسعى إلى التأثير على القوى المجتمعية فيها، والعمل على إحداث خلل في بنيتها، والتدخل في شؤونها الداخلية. وينبغي أن تحتاط دول المجلس لهذا الخطر، وأن تتعامل مع هذه التدخلات بحسابات دقيقة وحرص شديد.

لواء د./ محمد علام سيد

كان على رأس الموضوعات التي تناولتها القمة الخليجية الأمريكية بالرياض في إبريل ٢٠١٦م، العمل المشترك نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة، وهزيمة "داعش"، والتعاون الأمني والاقتصادي والبيئي، وتقديم المساعدات الإنسانية. وتطرق الملف الأمني إلى إطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز الأمن في دول مجلس التعاون، من خلال إجراء مناورات عسكرية موسعة في مارس ٢٠١٧م، تشارك فيها أمريكا دول الخليج لدعم أنشطة التدريب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية لتعزيز الأمن المعلوماتي، وإنشاء نظام إنذار مبكر ضد تهديدات الصواريخ الباليستية، ودعم سبل التعاون البحري.

الموقف الأمني الخليجي

منذ تأسيسه في ١٩٨١م، لا يزال مجلس التعاون الخليجي يلعب دورًا بارزًا كأحد أهم آليات الأمن الإقليمي، إذ تمثل مصادر الطاقة الهائلة الموجودة في نطاقه أهمية كبرى للاستقرار الاقتصادي ومواكبة التطوير في العالم. ومنذ البداية، اعتبر النظام الإسلامي في إيران هذا المجلس حلفًا عسكريًا مناهضًا لإيران، وأنه مجرد أداة لفرض السياسة الأمريكية في المنطقة على أيدي السعودية. ومن منطلق الشكوك والنظرة العدائية حاولت إيران اتخاذ مواقف مباشرة لزعزعة استقرار دول المجلس كالبحرين والسعودية بدعم الجماعات الشيعية المعارضة أو العمليات العسكرية الخفية، واستهدفت ناقلات النفط العربية في مياه الخليج.

بعد التوصل إلى اتفاق حول برنامج إيران النووي بدا ثِقَل الدور الإيراني أكثر وضوحًا في إعادة تشكيل التوازن الأمني في الإقليم. وأمام مجموعة من العوامل التي تزامنت مع تزايد المطالب المجتمعية الاقتصادية والسياسية في الداخل مثل غيبة الاستقرار في البيئة المحيطة، والأزمة الاقتصادية العالمية، وأحداث الربيع العربي. عمدت إيران إلى التمدد في كل من سوريا والعراق واليمن ولبنان باعتبارها "مناطق رخوة" لا دور فيها ولا تأثير لدول الخليج. وقررت دول مجلس التعاون التدخل عسكريًا في اليمن، كما أبدت استعدادها للتدخل البري في سوريا. وإزاء الاحتمالات البائسة لانهيار دول الجوار وانقسامها إلى دويلات طائفية تبرز الحاجة الملحة لصياغة استراتيجية خليجية تضمن سلامة وتعافي هذه الدول، خاصة اليمن والعراق وسوريا. ويتواكب مع ذلك بحث بناء منظومة للأمن الإقليمي، تعزز من مجلس التعاون كمنظومة إقليمية فرعية، وهناك فكرة توسيع مجلس التعاون ليضم إلى دولِه الست كلا من العراق واليمن، كدول من خارج المجلس، ويضم كلا من مصر والأردن كمراقبين، ليصبح كتلة صلبة في مواجهة العدائيات وفي مقدمتها السياسات الإيرانية.

العلاقات الأمريكية الخليجية

على الرغم من أن الخطاب الرسمي الأمريكي يردد أن "المملكة العربية السعودية تعد شريكًا رئيسيًا وشريكًا إقليميًا مهمًا"، لم تشهد العلاقات الخليجية الأمريكية تطورًا على نحو يماثل ما حدث في العلاقات مع إيران, بعد توقيع الاتفاق النووي، سوى طمأنة الولايات المتحدة لدول مجلس التعاون، من خلال تصريحات عديدة دون أن تتم ترجمة هذا الخطاب إلى سياسات والتزامات محددة لكبح جماح النفوذ الإقليمي المتنامي لإيران، والعمل مع دول مجلس التعاون، الحليفة للولايات المتحدة، للتصدي لتلك الممارسات.

وقد عبّرت المملكة السعودية عن إحباطها وعدم رضاها عن السياسات الإقليمية التي تتبنّاها واشنطن من خلال تخلّيها عن مقعدها غير الدائم في مجلس الأمن. وبدأت كذلك دول الخليج تشكّك في مدى التزامات واشنطن الطويلة الأمد تجاه المنطقة، خصوصًا بعد تحول التركيز الأمريكي نحو آسيا وتقليص الإنفاق العسكري الأمريكي وتخفيض اعتماد أمريكا على النفط الأجنبي.

تتواجد الولايات المتحدة الأمريكية عسكريًا بقوة في منطقة الخليج العربي، حيث يتمركز في الخليج العربي أكثر من ٥٠ ألف مقاتل من القوات البحرية والبرية والجوية في قواعدها العسكرية بالمنطقة وعلى متن نحو ٢٥ سفينة حربية تشكل فريقي إسناد لحاملتي طائرات، ويمتلك الجيش الأمريكي التفوق في مختلف مجالات الأسلحة: التقليدية والصاروخية والنووية.

وللمحافظة على التوازن الاستراتيجي في المنطقة، تمد الإدارة الأمريكية حلفاءها في دول مجلس التعاون الخليجي بالأسلحة الدفاعية التي تمكنهم من إنشاء مظلة دفاعية في مواجهة تهديد البرامج الصاروخية التي تطورها طهران، ففي الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩م، باعت الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة لدول الخليج العربية بقيمة ٣٧ مليار دولار، وفي مطلع عام ٢٠١٢م أبرمت المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية عقدًا لتزويدها بطائرات مقاتلة بقيمة ٣٠ مليار دولار، كما وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة مع واشنطن عقدًا لتزويدها بمنظومة صاروخية قيمتها ٣,٥ مليار دولار، إضافة إلى دولة الكويت التي وقعت مع أمريكا عقدًا لتزويدها بمنظومة "باتريوت Patriot" بقيمة ٩٠٠ مليون دولار.

ولدى أمريكا تواجد عسكري ضخم في الخليج العربي في قيادة الأسطول الخامس بالبحرين، وقاعدتان في الكويت، وقاعدتان جويتان في سلطنة عمان، إضافة إلى قاعدة جوية ومخزن للأسلحة ومقر القيادة الإقليمية للقيادة الأمريكية الوسطى بقطر، كما أن البحرين والكويت قد تم اعتمادهما كحليفين رئيسيين خارج حلف الناتو.

في عالم الواقع لا تنظر السياسة الأمريكية إلى الأصدقاء ولكنها تنظر إلى "المصالح"، وعلى ما يبدو تمثلت مصلحة أمريكا في تغيير منظومة الحكومات في دول العالم الثالث وبالذات الدول العربية. كانت هذه الرؤية قد أعلنت فيما مضى من الوقت حينما قررت أمريكا أن تفرض الديموقراطية فرضاً على دول العالم الثالث وأن يرتكز عملها في المقام الأول في الشرق الأوسط وبالذات الدول العربية.

ومؤخرًا استمع العالم إلى الرئيس الجمهوري المنتخب دونالد ترامب يدعو بوضوح إلى رفض مجانية الركوب (No Free Ride) ويقول إن على الخليج دفع ما يلزم من الأموال لتقديم الحماية، ويهدد بزوال المظلة النووية. وجدير بالذكر هنا وجاهة الرأي القائل بأن "دور الولايات المتحدة الإقليمي يتجه نحو الانحسار التدريجي، بغض النظر عن طبيعة أو هوية الإدارات الأمريكية القادمة. ومن ثم فإن سياسة الاعتماد على الذات في الأمور الأمنية والدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي يتعين تبنّيها وبشكل واضح خلال الأعوام القادمة لملء الفجوة التي قد تنتج عن سياسة الانكماش التدريجي الأمريكية القادمة. لذا يتعين الاستثمار في تطوير سيناريوهات عملية للتعامل مع الحقائق الاستراتيجية التي ستولدها سياسة تخفيض المسؤوليات الأمريكية خلال السنوات القادمة".

أطر التعاون الأمني

لقد جرت محاولات كثيرة تهدف إلى إنشاء اتحاد أمني خليجي، ولكن مجلس التعاون الخليجي لم يوفق في صياغة هيكل لتعاون عسكري بين الدول الأعضاء الست. ثمّ اختارت دول الخليج عقب ذلك أن تبرم اتفاقيات دفاع ثنائية مع الولايات المتحدة، عوضًا عن تطوير حلف عسكري أكثر تنسيقًا وتعاونًا واندماجًا. ويبقى أحد أبرز أمثلة التعاون الدفاعي الفعّال التعاون الأمني البحري بشكل القوّات البحرية المشتركة. وحتّى لو لم يعكس التباعد الأمريكي الخليجي واقعًا جيوسياسيًا جديدًا أو تحوّلاً مؤقتًا على الأقل، فإن الاستغناء عن الولايات المتحدة بصورة نهائية وشاملة هو أمر باهظ التكلفة وغير وارد،

تشغيل مركز خليجي لإدارة الطوارئ وآخر لرصد الإشعاعات النووية

نقطة محورية لمواجهة الكوارث وخطوة مهمة للتنسيق والتكامل

وليس أمام دول الخليج إلا أن تعاود تعزيز التعاون بين جيوشها، وأن تبحث عن ترتيبات دفاعية أكثر فاعلية. من شأن ذلك بكل تأكيد أن يسهم في ترسيخ أمن المنطقة واستقرارها، بفضل تناغم وتوافق الأداء، وإحكام القيادة والسيطرة، وتحقيق الترابط والتكامل والتنسيق والتعاون المشترك.

أما تشغيل مركز خليجي لإدارة الطوارئ فسوف يضطلع بدور مهم في تنسيق جهود التعاون وقت السلم بالإضافة إلى أنه سيصبح بمنزلة نقطة محورية لأنشطة الدفاع المدني بدول المجلس لمواجهة الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك هناك تفكير في إنشاء مركز خليجي لرصد الإشعاعات النووية وذلك بسبب ازدياد الخطر الإشعاعي في المنطقة. وسيكون كلا المركزين مثالين ممتازين على كيفية تحول التنسيق والتعاون، فيما بين دول مجلس التعاون، إلى التكامل، وما يحققه ذلك من مزايا وفوائد.

يتعين على دول مجلس التعاون العمل لبناء أمن ذاتي خليجي، من خلال تنفيذ الجانب الدفاعي من مقترح المملكة العربية السعودية بشأن تحول مجلس التعاون من "حالة الاتحاد" إلى حالة "التعاون" ، وفق عدة متطلبات، منها أن يكون هناك تجنيد إلزامي في كل دول المجلس، وصياغة استراتيجية موحدة بشأن شراء الأسلحة، حتي يمكن التكامل فيما بينها، والتفكير جديًا في مقترح الدرع الصاروخية وإقامة نظام إقليمي للتصدي لقدرات إيران الصاروخية المتنامية. ومن شأن تفعيل مفهوم القوة الموازنة تحقيق توازن القوى بين ضفتي الخليج العربي، حيث يتحقق ذلك المفهوم في العلاقات الدولية عندما لا تمتلك دولة أو مجموعة دول في منطقة معينة قوة كافية للهيمنة، وإجبار الدول الأخرى في تلك المنطقة على الرضوخ لإرادتها. ولا يعني ما سبق أن دول مجلس التعاون لم تبدأ في ممارسة الردع تجاه إيران، حيث يعد كل من استدعاء قوات درع الجزيرة للبحرين عام ٢٠١١م، وقيادة المملكة العربية السعودية للتحالف العسكري العربي في اليمن عام ٢٠١٥م، مؤشرين مهمين على التصدي الخليجي الصلب للسياسات الإيرانية الإقليمية التي مثلت تهديدًا مباشرًا وغير مباشر لأمن دول المجلس. من ناحية أخرى، فإن إقرار دول مجلس التعاون القوة البحرية المشتركة، خلال قمة المجلس في الدوحة عام ٢٠١٤م، يعد تطورًا مُهمًا نحو تحقيق الأمن البحري، وهو ما تشهد فيه إيران تفوقًا نوعيًا.

شهدت المنطقة تدريبات القوات البحرية السعودية "درع الخليج ١" في مياه الخليج العربي ومضيق هرمز وبحر عُمان شملت السفن والطائرات ومشاة القوات البحرية ووحدات الأمن البحرية الخاصة، وتدريبات بحرية سعودية بحرينية مشتركة حملت اسم "جسر ١٧" بهدف تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل في مجال الأسلحة البحرية بين البلدين، ثم تدريبات "أمن الخليج العربي ١" بمشاركة دول المجلس الست بهدف زيادة قدرات القوات المشاركة على مكافحة الأعمال الإرهابية وتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية. تأتي هذه التدريبات بعدما تحولت التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش من مجرد تهديد محتمل لدول الخليج لتصبح خطرًا حقيقيًا وواقعيًا يستوجب ضرورة التنسيق والتعاون بين دول الخليج. وفي هذه التدريبات أيضًا رسالة واضحة إلى إيران بأن دول الخليج لن تتردد لحظة واحدة في الدفاع عن مصالحها وأمنها واستقرارها في مواجهة أي تهديد إيراني قادم.

وعلى الجانب الآخر جاء الاجتماع الوزاري الخليجي الروسي المشترك في موسكو في مايو ٢٠١٦م، ليعطي الحوار الاستراتيجي بينهما زخمًا ودفعةً جديدة، مما يدل على أن هناك مساحة كبيرة من الاتفاق تستوجب العمل عليها وتعميقها والبناء عليها، كما أن هناك ضرورة لمزيد من الحوار لتقريب وجهات النظر في كثير من نقاط الخلاف.

أدت التحديات المحدقة بالمنطقة إلى ترابط جيو بوليتيكي كبير بين الرياض والقاهرة. فقد شاركت مصر في عاصفة الحزم في اليمن التي تستهدف إعادة الشرعية إلى اليمن، وكانت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز إلى القاهرة في أبريل ٢٠١٦م، في إطار سعي الطرفين لتعزيز العلاقات التاريخية التي تربط بينهما. ويُعتبر مجلس التنسيق المصري السعودي صورة من صور التعاون السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين المملكة ومصر إذ أثبتت التجارب أن التكامل المصري السعودي أصبح ضرورة لحماية الأمن القومي للبلدين ومن ثم الأمن القومي العربي. ويتطلع الجميع إلى إنشاء القوة العربية المشتركة كغطاء قانوني وأخلاقي للدفاع القومي عن الدول العربية ولتفعيل اتفاقية الدفاع المشترك. ويقول محلل سياسي إسرائيلي: "إنه في ضوء الإفلاس الأمريكي في الشرق الأوسط، وفي ظل التهديدات الإيرانية المتكررة للدول السنية في المنطقة فإن الدعم الوحيد الذي يمكن توقعه في ضوء أي عدوان إيراني محتمل على شبه الجزيرة العربية، هي القوة العسكرية المصرية".

نحو مزيد من التسلح

في تقرير لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي (Sipri) أشار إلى أن مبيعات الأسلحة لدول الخليج ازدادت بأكثر من ٧٠٪ خلال السنوات الخمس الماضية، وفيما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤م، اشترت المملكة العربية السعودية من أنظمة الأسلحة الرئيسية كطائرات الهليكوبتر والعربات المدرعة، والطائرات المقاتلة بما يزيد أربع مرات عن مشترياتها مقارنة بالسنوات الخمس السابقة، كما تُعتبَر الإمارات أيضًا من بين أكبر خمس دول مستوردة للسلاح في العالم. وتسعى معظم الدول للحصول على تكنولوجيا الطائرات

بدون طيار، وهناك اهتمام خاص بالطائرات بعيدة المدى، والأنواع التي تحلق على ارتفاعات عالية والطائرات المسلحة بدون طيار. وعلى الرغم من أية محاذير، باعت حكومة المملكة المتحدة طائرات تايفون Typhoon للسعودية وتروّج لمزيد من مبيعات الأسلحة إلى سلطنة عمان والإمارات والبحرين. ويقول المعارضون لتجارة الأسلحة: "لسوء الحظ، حيثما توجد الحروب والصراعات وعدم الاستقرار ستكون هناك في المقابل شركات السلاح التي تتطلع لإذكاء لهيب النيران والتربح من ذلك. ولا تزال المملكة المتحدة أكبر مُورّد للأسلحة إلى المملكة العربية السعودية، في قدر لا يستهان به بسبب الدور الفعال الذي لعبته الحكومة في تعزيز المبيعات. مثل هذه المبيعات من الأسلحة لا تعبر فقط عن مجرد تقديم الدعم العسكري، ولكنها أيضًا في ذات الوقت ترسل إشارة واضحة عن الدعم السياسي. ويبين الجدول حجم القوات ومدى الإنفاق العسكري في دول الخليج في السنتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥م بحسب المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS .

مصادر تهديد الأمن الوطني

يشتمل أمن الخليج على محاور مختلفة من أبرزها: أمن الطاقة، والحرب على الإرهاب، والتسلح النووي، وتبعات الحرب على العراق إضافة إلى التهديدات الداخلية والخارجية، والعلاقات الدبلوماسية لدول مجلس التعاون، والسياسة الأمريكية في المنطقة. توحي قراءة الوضع الجيوسياسي والمتغيرات التي تشهدها المنطقة بأن هناك ثلاثة تحديات رئيسية هي: تحدي الاستقرار في اليمن وعودة الشرعية التي اختطفت من قبل ميليشيات الحوثي وصالح، وتحدي الإرهاب وتهديد الدولة القومية, وتحدي التدخلات الإيرانية بالمنطقة. وهي تعتبر تحديات مهمة وخطيرة وإذا لم تواجه بحزم فسوف تعصف بالنظام العربي ككل.

إن المتغيرات التي تمر بها المنطقة اليوم تؤكد أن الأمن الوطني لم يعد شأنًا داخليًا بحتًا، فأغلب المخاطر التي تهدد الأمن الوطني عابرة للحدود. وقد أصبح من الضروري مواجهة التنظيمات المتطرفة والأفكار المتعصبة التي تستهدف تمزيق النسيج الاجتماعي، بتقديم رؤية سياسية واستراتيجية شاملة تعالج متطلبات الإصلاح، وتصون المجتمعات الخليجية من مخاطر التدخل الخارجي.

كما أن غيبة استقرار الأوضاع في اليمن تشكل تحديًا للأمن الإقليمي والأمن الوطني، ولابد من غوث اليمن ومساعدته على تجاوز المصاعب والمشكلات، وقهر القوى المناوئة للاستقرار والأمن والسلام. فاستقرار اليمن – ركيزة أمن جنوب شبه الجزيرة العربية، يمثل مصلحة وضرورة استراتيجية ليس فقط لأمن دول مجلس التعاون، ولكن لأمن الإقليم الأكثر اتساعًا.

لقد تحول داعش منذ سنوات من مجرد تهديد محتمل لأمن الخليج لخطر مؤكد , ومع التطورات الدامية والمتسارعة في الموصل وحلب توجد مبررات قوية لتحول المقاتلين الميدانيين الفارين من هناك للخليج إلى خلايا نائمة مقاتلة , يتمتع أفرادها ليس بالقدرة القتالية في حرب الشوارع والشراك والتفجير فحسب بل في التستر والمراوغة دون كشف هوياتهم. إن أي تدهور في الأوضاع الداخلية في العراق وزيادة الاستقطاب الطائفي فيه أو تقسيمه، يشكل تهديدًا للأمن الإقليمي في الخليج؛ وينبغي وضع مثل هذا الاحتمال في الاعتبار، والوقوف مع القوى الوطنية العراقية لتعيد العراق للعراقيين، وتلملم شتات نسيجه الاجتماعي، وتسترجع أجواء الأمن والاستقرار في منطقة الخليج خاصة وفي المنطقة العربية عامة.

أحجام القوات العسكرية والإنفاق العسكري في دول الخليج (SSII-2016)

الدولة	أعداد القوات العسكرية في الخدمة	الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٤م بليون $ أمريكي	ميزانية الدفاع 2014م بليون $ أمريكي	الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٥م بليون $ أمريكي	ميزانية الدفاع ٢٠١٥م بليون $ أمريكي
البحرين	8,200	33,9	1,33	30,9	1,53
إيران	523,000	416	15,9	397	؟
العراق	64,000	224	18,9	165	21,1
الكويت	15,500	173	4,8	122	4,43
عمان	42,600	77,8	9,62	60,2	9,88
قطر	11,800	210	5,09	192	؟
السعودية	227,000	746	80,8	632	81,9
الإمارات	63,000	399	14,4	339	؟

في سوريا يبدو استحالة إحراز أي طرف للنصر، وهذا ما يثبته استمرار النزاع خمس سنوات في سوريا. يقول "إن النزاع حول حلب يغدو خارجًا عن نطاق السيطرة، وإن فشل الاتفاق الروسي-الأمريكي يبين عددًا من النقاط المهمة: **أولا**، عدم قدرة الدول العظمى على التأثير في هذا النزاع. **وثانيًا**، تزداد أهمية الدول الإقليمية في هذا النزاع. وفي حال استمرار هذا الوضع، سيعني تحول المواجهات إلى لعبة محصلتها صفر، حيث لا يمكن الاتفاق، والبديل هو: إما أن ينتصر أحد الأطراف تمامًا أو أن يخسر. وهنا يظهر خطر المغامرة الناجمة عن انخراط الدول العظمى في هذا النزاع أكثر فأكثر. فالبنتاجون يعزز حاليًا تأثيره في الخارجية الأمريكية. ومن جانب آخر هناك قوى في روسيا تعتقد أن الفرصة ملائمة لتوجيه ضربة عسكرية قوية لتلك القوى المدعومة من الغرب. ولاحقًا سيكون كل شيء مرتبطًا بتطور الأوضاع في حلب. ونحن الآن على حافة مرحلة معقدة جدًا، إذ قد تبدأ الحرب العالمية الثالثة في سوريا مستقبلا".

ومن مصلحة دول الخليج العربية أن تسعى ليسود السلام بين باكستان والهند، فقد تستغل أطراف مغرضة وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة من البلدين في المنطقة لاختلاق أزمات وصدامات فيما بينها، ثم اعتبار ذلك مبررًا للتدخل. ومع إفشاء السلام وبناء الروابط المتينة مع الدولتين الجارتين فَبِوُسْع أي من الهند أو باكستان أن تقدم الحماية من البحر في مواجهة أي قوة تهدد الأمن الخليجي، وأن ترد أي معتد يريد المساس بإحدى دول الخليج العربي.

وتكمن الخطورة في إمكانية اندفاع الولايات المتحدة وحلفائها للبدء في عملية عسكرية مفاجئة، أو محاولة إيران وحلفائها التصرف وفق حسابات خاطئة في منطقة الخليج العربي الحيوية والبالغة الحساسية، وقد يؤدي ذلك إلى اندلاع مواجهة عسكرية قد تكون عواقبها وخيمة نتيجة لحسابات غير دقيقة، أو التعامل مع المسألة وفق مصالح جزئية دون القدرة على قياس ردود الفعل بدقة. وتقوم هذه الحسابات على اعتبار أن نظام طهران سيواصل السعي إلى امتلاك سلاح نووي (بالرغم من الاتفاق النووي الأخير) مهما كلفه ذلك، لكن بعض المحللين الاستراتيجيين يرون أن التحدي الأكبر الذي تواجهه المنطقة من قبل إيران لا يكمن في سعيها لحيازة سلاح نووي فحسب؛ بل في رغبتها الجامحة لتحقيق الهيمنة بدلاً من الانخراط في تفاهمات إقليمية تقوم على التعاون وتحقيق الأمن المشترك. ولا تقتصر مشكلة إيران على رغبة قادتها في لعب دور إقليمي مهيمن فحسب؛ وإنما تكمن المعضلة الأكبر في أن تركيبة نظامها لا تسمح لها بالدخول في تفاهمات إقليمية وذلك بسبب البون الشاسع في الفكر السياسي والاستراتيجي الإقليمي والدولي والنموذج السياسي والاجتماعي الإيراني.

خاتمة: في مواجهة التحديات

مع تعاظم التحديات السياسية والأمنية والعسكرية على المستويين الإقليمي والدولي، فإن على دول مجلس التعاون الخليجي أن تكون جاهزة لمواجهة أي تهديد خارجي لأمنها واستقرارها بالتوافق على تحديد مصادر التهديد، وتجاوز أية خلافات حدودية فيما بينها، وتحقيق التكامل في قضايا الدفاع. ومع احتمالات التغير في بنية النظام الدولي وموازين القوى الإقليمية، تتبدى دوافع منطقية إلى التطلع لإنشاء تحالفات إقليمية جديدة مع روسيا والصين والهند وإعادة التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية في حال أي تصعيد يهدد مصالح دول المجلس الحيوية بالمنطقة. أما الخلافات بين دول المجلس وإيران، بدءًا من المسألة النووية إلى القضايا العالقة, كأزمة الجزر الإماراتية والدعم الإيراني للمليشيات الشيعية في البحرين والسعودية والكويت تسليحًا وتدريبًا، وكذلك شبكات التجسس الإيرانية، فهناك من يرى معالجتها بالتحول من الصراع إلى الحوار والتسوية، والبحث عن استراتيجيات ووسائل جديدة مغايرة لما سبق للتعامل مع إيران والتوصل إلى حلول لتلك الخلافات.

* أكاديمي ــ جمهورية مصر العربية

ثلاثة محددات للعلاقات الخليجية ـ العربية: أسعار النفط -إيران - أمريكا

ثلاثة محددات للعلاقات الخليجية ـ العربية: أسعار النفط ـ إيران ـ أمريكا

لابد في البداية الإشارة إلى ضابطين منهجيين عند تناول حصاد العلاقات الخليجية – العربية خلال عام ٢٠١٦م هما: **أولهما**، أن تعبير العلاقات الخليجية العربية يتضمن علاقة وتفاعل بين الجزء والكل، فجميع الدول الخليجية العربية جزء من الدول العربية، وأعضاء في جامعة الدول العربية، وتوجد علاقات تنسيق بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية كنسق فرعي من النظام العربي والجامعة العربية. **وثانيهما**، أنه من المتفق عليه بين الباحثين في مجال تحليل السياسة الخارجية أن كل دولة تسعى للاستزادة من مصالحها، وأن مصالح الدول لا يمكن أن تتطابق مع بعضها البعض تمامًا،وأنه من الطبيعي أن يحدث اختلافات وتباينات في وجهات النظر بين الدول بعضها البعض حتى المنخرطين في تحالف سياسي وعسكري، ويمكن أن نعطي أمثلة لذلك في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلنطي –الناتو–.

د. علي الدين هلال

ويترتب على ذلك ضرورة الفهم الموضوعي لحدوث خلافات بين إحدى الدول الخليجية وإحدى الدول العربية، فهي من طبيعة الأمور، فكما تتعاون الدول وتتحالف مع بعضها البعض، فإنها تختلف فيما بينها. ويدل على ذلك وجود تباينات في داخل دول مجلس التعاون والمواقف الخاصة التي تتبناها سلطنة عمان ودولة قطر. وسوف تتناول هذه الورقة أهم محددات العلاقات الخليجية–العربية، ثم تعرض لأهم قضايا هذه العلاقات في عام ٢٠١٦م.

أولاً: محددات العلاقات الخليجية ـ العربية، وتتمثل أهم هذه المحددات في ثلاثة نقاط:

١. تأثير انخفاض أسعار النفط على اقتصادات الدول الخليجية وممارساتها في السياسة الخارجية

مثّل استمرار انخفاض أسعار النفط محددًا رئيسيًا لسياسات الدول الخليجية في العامين الأخيرين، وكان من جراء ذلك خفض الإنفاق العام، ورفع الدعم عن أسعار الوقود، وبيع أو تسييل بعض الأصول، وفرض ضرائب ورسوم جمركية، والتقليل من الامتيازات المالية والاجتماعية التي وفرتها هذه الدول لمواطنيها، ووصل الأمر إلى الاقتراض من الخارج، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠١٦م، أن الدول الخليجية قد خسرت ما يقرب من ٥٠٠ مليار دولار من جراء انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٥م.وقد أدى ذلك إلى انخفاض الموارد المالية المتاحة للدول الخليجية في مجال إدارة سياساتها الخارجية.

٢. تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية

على مدى سنوات، مارست إيران سياسات تدخليه وتحريضية تجاه دول الخليج، وامتد الدور ليأخذ أشكالاً سياسية وعسكرية في العراق وسوريا واليمن، واستخدمت إيران حزب الله اللبناني كأداة لها في لبنان وسوريا واليمن، كما وظفت قوات الحشد الشعبي في العراق لنفس الغرض، علاوة على اشتراك عناصر من قوات الحرس الثوري وفيلق القدس للتدريب ورسم الخطط والقتال لدعم القوى والتنظيمات الحليفة لإيران. ويوضح ذلك تصريح محمد على جعفري قائد الحرس الثوري الذي أشار فيه إلى قيام الحرس بتدريب نحو ٢٠٠ ألف مقاتل في سوريا والعراق واليمن وباكستان وأفغانستان.

وكان من شأن توقيع الاتفاق النووي مع الدول الكبرى التي شملت الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا، وما ترتب عليه من إنهاء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها والإفراج عن الأموال المجمدة لدى البنوك الأمريكية، وعودة العلاقات التجارية والاقتصادية مع أغلب الدول الأوروبية.

العلاقات الخليجية ـ العربية تتسم بنمط التوافق وذلك لم يمنع من حدوث خلافات لكن لها حدود ولا تمتد أو تتسع لكي تصل إلى درجة القطيعة

وأدت هذه التطورات إلى عودة إيران إلى الأسرة الدولية، واستعادة مكانتها فيها، وازدياد شعورها بالقدرة على تنفيذ تصوراتها بشأن الخليج والمنطقة العربية، وفرض ذلك تحديًا ليس فقط بخصوص أمن الدول الخليجية،وإنما امتد ليشمل الأمن العربي عمومًا. ودفع ذلك كله إلى زيادة الاعتقاد الخليجي والعربي أن الاتفاق قد تم على حساب دول الخليج.

٣. التوتر في العلاقات الخليجية ـ الأمريكية

في العامين الأخيرين، وخصوصًا بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران، ازدادت فجوة عدم الثقة بين أغلب الدول الخليجية وأمريكا، ونبع هذا الشعور بعدم الثقة من عدة مصادر، منها، أنه بينما حرص الرئيس أوباما على إبلاغ رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بنيته على إجراء المكالمة التليفونية الشهيرة مع الرئيس الإيراني حسن روحاني في سبتمبر ٢٠١٣م، والتي مثّلت بداية عودة الاتصالات العلنية المباشرة بين الدولتين، فإنه في المقابل لم يهتم بإبلاغ أي دولة عربية بذلك، وعدم مناقشة التداعيات الإقليمية للاتفاق النووي في المفاوضات التي أجرتها الولايات المتحدة والدول الكبرى مع إيران رغم مطالبة الدول الخليجية بذلك، وتطلع الشركات الأمريكية والغربية للاستثمار والتجارة في السوق الإيرانية، وإعلان الرئيس الأمريكي أكثر من مرة أن على الدول الخليجية أن تحل مشاكلها بشكل مباشر مع إيران، وأن عليها الدخول في شراكة مع إيران، ورغم محاولات واشنطن تخفيف هذا الشعور فإنها لم تنجح في ذلك تمام.

وثار جدل وردود فعل خليجية قوية على تصريحات الرئيس أوباما التي وردت في مقال مطور بعنوان "مذهب أوباما" في عدد مارس من مجلة "أتلانتك" الشهرية والذي ورد فيه على لسانه أن بعض حلفاء أمريكا يتاجرون وينتفعون من الحرب ضد الإرهاب دون المشاركة الجادة فيها، وأن بعض الدول في الخليج وأوروبا يتصرفون وفق سلوك"الراكب بالمجان" أي الراكب الذي يستخدم القطار أو غيره من وسائل النقل دون دفع ثمن تذكرة السفر، وكان يقصد بذلك أن هذه الدول تتمتع بالحماية العسكرية والأمنية الأمريكية دون أن تشارك في تحمل نفقاتها، وكان أول من انتقد هذا التصريح هو الأمير تركي الفيصل الذي عمل رئيسًا للمخابرات وسفيرًا للسعودية في واشنطن، قائلاً "نحن لسنا الذين يمتطون ظهور الآخرين لتحقيق أهدافهم"ونفى عن بلاده هذه الصفة معددًا أوجه المشاركة السعودية والخليجية في تحقيق أمن الخليج والمشاركة في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم "داعش"، كما أكد رئيس جهاز الأمن الوطني الكويتي على دور كل من الكويت وقطر وقيامهما بفتح قواعدهما الجوية،وإتاحة المطارات والمجال الجوي لطائرات التحالف ضد "داعش".

وزاد من مشاعر عدم الثقل الخليجية، الطريقة التي تناولت بها أجهزة الإعلام الأمريكية موضوع الصفحات الثامنة والعشرين غير المعلنة من التقرير الذي أعدته لجنة تقصي الحقائق بشأن أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، والذي رددت -دون سند- أنه يتضمن أدلة على دعم أعضاء من الحكومة السعودية لهذه الأحداث الإرهابية. وازداد الأمر سوءًا بموافقة الكونجرس الأمريكي على القانون المعروف باسم "جاستا" والذي يسمح لأقارب ضحايا سبتمبر ٢٠٠١م، برفع دعاوى قضائية على مسؤولين في حكومات الدول الأخرى.

أثارت هذه الأحداث غضب المسؤولين الخليجيين عامة والسعوديين على وجه الخصوص، وعبر عن ذلك وزير الخارجية السعودية فيما نسبته إليه إحدى الصحف الأمريكية من تهديده بقيام حكومته ببيع أصولها في الولايات المتحدة والتي تقدر بنحو ٧٥٠ مليار دولار، وكان من شأن هذا التوتر ازدياد الإدراك الخليجي بضرورة وضع يدها بزمام الأمور، وأن تقوم باتخاذ ما يلزم نحو إقامة التحالفات العربية والإقليمية التي تدعم أمنها، وذلك لملء الفراغ الذي خلفه تراجع الدور القيادي الأمريكي في المنطقة مما أعطى فرصة أكبر لروسيا وإيران في توطيد موقفهما في سوريا.

ثانيًا: أهم قضايا العلاقات الخليجية-العربية:

بصفة عامة، اتسمت العلاقات الخليجية العربية بنمط التوافق والتصالح الذي اتسمت به في السنوات السابقة، وإن كان ذلك لم يمنع من حدوث خلافات بين بعض الدول الخليجية والعربية، ولكن هذه الخلافات توجد حدود لها، ولا تمتد أو تتسع لكي تصل إلى درجة القطيعة بين الطرفين، وأنها في كل الأحوال لم تؤد إلى تغيير في سياسات الدول الخليجية تجاه العاملين من هذه الدولة في أراضيها.ويمكن عرض أهم قضايا العلاقات الخليجية العربية فيما يلي:

١. اليمن

لم تمارس الأزمة اليمنية واستمرار القتال بين قوى الشرعية وأنصار الحوثي/صالح تأثيرًا يذكر على العلاقات الخليجية

العربية، فاستمر التحالف العربي المؤيد للشرعية بقيادة السعودية، وإن كانت المشاركة العسكرية للدول العربية غير الخليجية وبعض الدول الخليجية قد تراجع بشكل واضح ولم تصدر بيانات إعلامية عن مشاركة عسكرية لها في الحرب.

٢. سوريا

استمرت الأعمال القتالية في سوريا دون هوادة،وازداد حجم الدور العسكري الروسي في العمليات وخصوصًا على مستوى سلاح الطيران، ومع نهاية عام ٢٠١٦م، أصبحت مدينة حلب في قلب المشهد السوري بسبب احتدام القتال فيها، وازدياد حجم الكارثة الإنسانية التي تعرض لها أهالي هذا البلد. وبصفة عامة، فقد كان موقف الدول الخليجية، تجاه الأزمة -منذ بدايتها -أكثر صراحة وقوة في دعم التنظيمات المناهضة للنظام الحاكم والساعية لإسقاطه، وذلك مقارنة بأغلب الدول العربية الأخرى، فبينما اكتفت هذه الدول بإعلان التأييد السياسي للشعب السوري والتنديد بالممارسات العنيفة لنظام الحكم، كان لدول الخليج دور عملي في دعم القوة المعادية للنظام بالمال والسلاح والتدريب، وفي عام ٢٠١٦م، أيد أغلب هذه الدول ضرورة التدخل العسكري الدولي والعربي لإسقاط النظام السوري.

وكانت الأزمة السورية مصدرًا للتوتر في العلاقات السعودية-المصرية، وذلك في أعقاب تصويت المندوب المصري في مجلس الأمن في ١٤ أكتوبر لصالح مشروعي القرار لتهدئة الموقف في حلب أحدهما مقدم من فرنسا وأيدته الدول الخليجية، والآخر اقترحته روسيا وكان من شأن موافقة المندوب المصري على القرارين مبعثًا لنقدالمندوب السعودي لدى الأمم المتحدة لهذا السلوك، واصفًا إياه بالخروج عن الإجماع العربي، فقامت المملكة باستدعاء سفيرها في القاهرة للتشاور، وتلى ذلك إعلان مصر عن وقف شركة أرامكو السعودية تزويدها بالحصة الشهرية من النفط والمتفق عليها، وذلك مقابل السداد بتسهيلات ائتمانية، وأعقب ذلك تراشق بين بعض وسائل الإعلام في البلدين، وإن كان من الملاحظ أن كبار المسؤولين المصريين والسعوديين قد نأوا بأنفسهم عن ذلك، وأشار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى أنه لاتوجد علاقة بين تصويت مصر في مجلس الأمن ووقف الإمداد بالنفط. مما يوضح إدراك القيادة السياسية في البلدين لحجم الوشائج والمصالح التي تربط بين الدولتين. يدعم ذلك أن السفير السعودي في القاهرة سرعان ما عاد إلى مكان عمله، وأنه عندما قام السيد إياد مدني الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالإشارة إلى الرئيس المصري بعبارات أغضبت القاهرة معتبرة أن صدور هذه التعبيرات تفقد صاحبها مؤهلات استمراره في منصبه الدولي الدبلوماسي الرفيع، فإن السيد مدني سرعان ما قدم استقالته من منصبه مما يوحي بشعوره بأن القيادة السعودية لم تكن راضية عن مسلكه، أو ربما أنها طلبت منه التقدم بها.

٣. العراق

شهدت العلاقات العراقية/الخليجية -وخصوصًا مع السعودية- عدة توترات على قاعدة رفض العراق إدانة إيران في أعقاب التظاهرات والاعتداء على السفارة السعودية في طهران والقنصلية السعودية في مشهد، ورفض اعتبار حزب الله اللبناني منظمة إرهابية. فمع أن العلاقات اتجهت إلى التحسن في عام ٢٠١٥م، بعد إعادة فتح السعودية لسفارتها في بغداد وتعيين سفير لها فيه فإنها تدهورت بسبب النفوذ الإيراني على سياسة العراق الخارجية الذي مثل قيدًاعلى تطور علاقاتها بالدول الخليجية، وترتب على ذلك أن الاستقطاب الخليجي الإيراني ألقى بظلاله على العلاقات مع العراق.

وتمثلت هذه الأزمة في رفض وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري في مجلس الجامعة العربية في مارس ٢٠١٦م، الموافقة على مشروع القرار المؤيد من غالبية الدول العربية باعتبار حزب الله اللبناني منظمة إرهابية، ولم يكتف بذلك وإنما وجه انتقادات شديدة للقرار ومؤيديه ما دفع بالوفد السعودي إلى مغادرة الجلسة أثناء إلقاء كلمته.

٤. لبنان

تكررت أزمة مماثلة في العلاقات اللبنانية ـ السعودية في مارس ٢٠١٦م، أيضًا، وذلك لنفس السبب الخاص بحزب الله وتعليق وزير الخارجية اللبناني على القرار المتضامن مع السعودية بشأن الاعتداءات على بعثاتها الدبلوماسية في إيران، والقرار بشأن حزب الله وذلك في الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وقد دعا ذلك الحكومة السعودية إلى اعتبار هذه المواقف اللبنانية مناهضة لها، وأعلنت إيقاف المساعدات المالية لتسليح الجيش اللبناني بشراء أسلحة من فرنسا بمبلغ

توافق خليجي ـ عربي حول اختيار المرشح المصري لأمانة الجامعة العربية بما في ذلك قطر التي لم تصوت ضده حتى يتحقق الإجماع العربي

٣ مليارات دولار أمريكي، وإيقاف ما تبقى من مساعدات لهيآت الأمن الداخلي بمبلغ يقدر بنحو ١ مليار دولار أمريكي، وكان من الواضح أن الموقف اللبناني نبع من الضغوط التي مارسها حزب الله وأحزاب ٨ آذار، واعتبرت السعودية أن الموقف اللبناني لا ينسجم مع العلاقات الأخوية بين البلدين،وأن لبنان خرج عن الإجماع العربي وأن القرار اللبناني في السياسة الخارجية قد تم "اختطافه" بواسطة حزب الله لصالح إيران،وهو ما دفع رئيس الوزراء وقتذاك تمام سلام إلى التأكيد على رغبة لبنان في الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع السعودية وهو نفس الموقف الذى أخذته مجموعة أحزاب ١٤ آذار.

وبصفة عامة، فقد حدث توافق خليجي عربي بشأن تأييد موقف السعودية بشأن إيران وحزب الله كما ظهر في تأييد أغلبية الدول الأعضاء في الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي للموقف السعودي.

٥. اختيار أمين عام جديد للجامعة العربية

فبعد إعلان دكتور نبيل العربي عدم رغبته في تجديد ترشيح نفسه لمدة ثانية كأمين عام للجامعة، أثار بعض الدول العربية كالجزائر بشكل غير رسمي ضرورة إدخال مبدأ الدورية بشأن جنسية الأمين العام، وفتح المجال لشخصيات عربية غير مصرية لتولي هذا المنصب، وأنه لا يوجد نص في ميثاق الجامعة يشير إلى جنسية الأمين العام أو أن يكون من بلد عربي بعينه، ومع أن وسائل الإعلام أشارت إلى تأييد بعض الدول الخليجية لهذا الرأي، فقد حدث توافق خليجي عربي عام حول اختيار المرشح المصري بما في ذلك قطر التي أعلن ممثلها أن بلاده لديها تحفظات على شخص المرشح ولكنها لن تصوت ضده حتى يتحقق الإجماع العربي على الأمين العام الجديد.

وختامًا.. لقد تعمدت عدم التوسع أو إفراد بند خاص للتوتر الذي أصاب العلاقات السعودية ـ المصرية في الربع الأخير من عام ٢٠١٦م، وذلك لوجود مقال أخر يركز على هذه النقطة ولإيمان الكاتب بإدراك القيادة السياسية في الدولتين بأن ما يربطهما من مصالح ورؤى مشتركة أكبر بكثير من مساحة التباين أو الاختلاف بينهما، وأن ما حدث هو مجرد سحابة صيف.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

التقارب التركي- الخليجي رسالة إلى أمريكا وروسيا برفض النفوذ الإيراني الجديد

العلاقات الخليجية - التركية عام ٢٠١٦ أين التقت وأين تباعدت وإلى أين تتجه في المستقبل؟

انتهى عام ٢٠١٥م في أيامه الأخيرة على تأسيس تركيا والسعودية مجلس تعاون استراتيجي مشترك، عقب زيارة ناجحة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الرياض ولقائه الملك سلمان بن عبدالعزيز بعد عام واحد تقريبًا من توليه عرش المملكة ، وقد شهد عام ٢٠١٥ م، تطورات كبيرة في العلاقات التركية الخليجية، بعد عامين من التطورات السلبية في العلاقات السياسية بينهما، وقد جسد إنشاء "مجلس تعاون استراتيجي" بين السعودية وتركيا التقاء رؤية البلدين لكثير من الملفات الساخنة في المنطقة، بعد عام من الصعاب التركية والسعودية في مواجهة التدخل الروسي الخطير في سوريا، والتدخل الإيراني الأخطر في اليمن وسوريا والعراق ولبنان أيضًا، ومنذ إعلان ذلك الاتفاق اعتبر "المجلس" نواة لقوة إقليمية قد تنطلق مقدراتها من التفاهم السياسي أولاً، ثم في مجال الطاقة والاستثمار الاقتصادي المتبادل النجاح للدولتين في المنافع والأرباح، وبهدف صناعة التوازن في القضايا الاستراتيجية على مستوى الإقليم والعالم.

د. محمد زاهد جول

وكانت العلاقات التركية ـ القطرية قد تطورت في السنوات الماضية بمستويات أكبر أيضًا، وكذلك مع باقي دول الخليج، ولكن الثقل الأكبر للعلاقات التركية الخليجية كانت ولا تزال مع المملكة العربية السعودية، وقد قطع البلدان في عام ٢٠١٦م، شوطًا طويلًا من التنسيق والتعاون في توحيد المواقف على مستوى السياسات الأمنية والدفاعية والتعاون العسكري والاقتصادية والاستراتيجية، إضافة إلى مسائل التنمية والاستثمار المشترك، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين السعودية وتركيا نحو ستة (٦) مليارات دولار، وهو رقم متواضع بالنظر إلى قدرات الدولتين الكبيرتين، وكلاهما عضو في دول قمة العشرين الاقتصادية، وبالرغم من مرور عام تقريبًا على ذلك الإعلان للتعاون الاستراتيجي إلا أن النتائج دون الطموحات مع السعودية على أقل تقدير، بينما حصل تطور في العلاقات التركية الخليجية الأخرى، وبالأخص العلاقات التركيةالإماراتية.

الإلتقاءالخليجي التركي في مواجه العدوان الإيراني:

في بداية عام ٢٠١٦م، وجدت السعودية نفسها أقوى من قبل، فبعد أيام من توقيع الاتفاق أقدمت السعودية على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، بسبب حرق السفارة السعودية في العاصمة طهران وقنصليتها في مشهد، كما وجدت تركيا نفسها قوية في مواجهة التهديد الروسي اثرإسقاط الطائرة الروسية المنتهكة للأجواء التركية بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤م، وما أعقبها من عقوبات اقتصادية روسية على تركيا، سارعت بعض الدول الخليجية تغطيتها بزيادة التعاون الاقتصادي مع تركيا بعدها مباشرة، حيث ساهمت أكثر من (٤٨٠) شركة استثمارية سعودية بتوسيع نشاطها في قطاع العقارات وغيرها، كما شاركتها شركات قطرية وكويتية وإماراتية في تشجيع السياحة الخليجية إلى تركيا، وتعويض النقص من السياح الروس.

وقد عزز الاتفاق التركي ـ السعودي التمسك بالمواقف السياسية المتفق عليها بين البلدين بخصوص دعم المعارضة السورية، والإصرار على رحيل الأسد، وتنسيق مواقفهما في محادثات جنيف وغيرها، وفي الدعم التركي المتواصل لمواقف السعودية والخليج في معركة إعادة الشرعية في اليمن ضد الانقلاب الحوثي، فالموقف التركي الحاسم والحازم المؤيد للسعودية والخليج في القضية اليمنية كان من أهم عوامل نجاح التحالف التركي السعودي والخليجي.

تركيا ودول الخليج لم تبلور موقف مشترك من العدوان الروسي على سوريا وبدا هذا العدوان نقطة اختلاف وإن لم يصبح نقطة تباعد بينهما

إن تأسيس مجلس التعاون التركي السعودي قد ساهم في تقوية العلاقات الخليجية التركية وخلال عام ٢٠١٦م، لتحقيق أهداف أعلنها المؤتمر الصحفي المشترك لوزيري خارجية الدولتين بقول عادل الجبير: "إن الهدف من تأسيس المجلس، هو تعزيز العلاقات في كل المجالات، وخدمة للبلدين، والشعبين، وللأمن والاستقرار في المنطقة، لا سيما وأن المملكة وتركيا لديهما علاقات تاريخية وقديمة، وهناك شركات تركية عديدة تعمل في المملكة، وتبادل اقتصادي، وتجارة، واستثمارات، وسياحة بين البلدين"، وتابع، "الهدف من المجلس الذي تم التوجيه بإنشائه، هو تعزيز العلاقات القائمة بين البلدين، وجعلها تتم عبر مؤسسات، لكي تكون هناك استمرارية، ويكون هناك تنسيق أقوى وأكثر"، وأضاف "الهدف أيضًا هو تعزيز العلاقات لخدمة البلدين والشعبين، في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة والتحديات التي نواجهها سويا في سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا، سواء فيما يتعلق بالإرهاب والتطرف، أو بتدخلات إيران السلبية والعدوانية في شؤون المنطقة".

بدأ عام ٢٠١٦م، بحرق السفارة السعودية بطهران وقنصليتها في مشهد بتاريخ ٢٠١٦/١/٣م، وبتاريخ ٢٠١٦/١/٤م، أعلنت السعودية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وقد تبعتها في ذلك دول الخليج العربي والسودان وغيرها، وقد أثبتت هذه الحادثة انقسام أجهزة الحكم في إيران بين حكومة سياسية وكيان موازٍ أو دولة عميقة تملك القرار الثوري والسياسية للدولة الإيرانية، وقد استنكرت الحكومة التركية هذا التصرف، وطالبت الحكومة الإيرانية بضرورة الالتزام بـ"المبادئ الأساسية بعدم المساس بالمقار الدبلوماسية والقنصلية والتزام كل دولة بحماية هذه المنشآت من أي ضرر أو اعتداء".

إن الموقف التركي من السياسة الإيرانية الخاطئة في البلاد العربية قد فتح صفحة جديدة للعلاقات التركية الخليجية، وهي آخذة في زيادة التعاون التركي الخليجي الذي بدأ بالتقارب التركي القطري ثم تبعه السعودي، ولاحقًا الإماراتي والكويتي والبحريني، ومحور هذا التحالف هو أن التحديات واحدة، وأن الحل واحد أيضاً، وهو ثني القيادة الإيرانية عن سياستها الطائفية الخاطئة في المنطقة،بالطرق السياسية أولاً، وإلا فإن وضع الخيارات الأمنية والعسكرية ضرورة دفاعية، سواء في اليمن أو في سوريا أو في العراق أو في غيرها، أي أن تركيا وكل دول الخليج تريدتصويب الوضع السياسي في المنطقة كلها، ولا تقوى دولة واحدة منها على مواجهة الاعتداءات الإيرانية في المنطقة، ومن باب أولى أن لا تستطيع علاج الأخطاء الإيرانية وحدها، فمستقبل سوريا يكمن في أيدي الشعب السوري أولاً، ويكمن بأيدي جيرانها من العرب والأتراك، إضافة إلى أن دول الخليج وتركيا تعاني من نتائج السياسة الإيرانية العدوانية داخل دولها وليس في العراق وسوريا واليمن ولبنان فقط.

وإذ تمكنت تركيا ودول الخيج من الاتفاق على موقف مقبول في مستواه السياسي على الأقل من العدوان الإيراني، إلا أنها لم تستطع بلورة موقف مشترك من العدوان الروسي على سوريا، فبدا الموقف من العدوان الروسي نقطة اختلاف بينهما وإن لم تصبح نقطة تباعد بينهما أيضًا، فطوال عام ونصف تقريبا لم يصدر عن تركيا ودول الخليج موقف مشترك برفض القصف الروسي على الشعب السوري، وهذا موقف لم يكن مقبولاً، وبالأخص أن تركيا مرت بلحظات صعبة في العلاقات السياسية والاقتصادية مع روسيا بعد حادثة الطائرة الروسية ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥م، وقد انتقد البعض المواقف الخليجية والسعودية في عدم إبداء موقف سياسي أعلى في الوقوف إلى جانب الموقف التركي. فلا يجوز ترك الشعب السوري لقمة صائغة لغطرسة بوتين وجيشه الأعمى، الذي قصف المساجد والجوامع والمدارس والمستشفيات والمدارس بحسب تقارير منظمة العفو الدولية أمنستي، وبحسب إفادات لمبعوثين دوليين تابعين للأمم المتحدة أيضًا، وبالأخص بعد ثبوت كذب الدعاوى الروسية بأنها جاءت لمحاربة الإرهاب في سوريا، فالقتلى من القصف الروسي هم من المدنيين بنسبة ٩٣٪، والباقي من الإرهابيين بحسب مصادر دولية، ومع ذلك واجهت الحملة الروسية في سوريا مجموعة من الصعاب جعل مهمتها السياسة والعسكرية صعبة جدًا، بل هي أقرب إلى الفشل منها إلى النجاح، وليس أدل على ذلك هو حاجة ضابط الرئيس فلاديمير بوتين إلى تأييد الكنيسة الأرثوذكسية الروسية لتبارك له حملته بوصفها حربًا مقدسة، وهذه من أوصاف الحروب الصليبية البغيضة.

ولكن وبعد عام كامل أدركت روسيا وأيقنت أنها وصلت نهاية أهدافها من العمل العسكري، وأنها أمام تخبط عسكري، وأنها أيضًا أمام تخبط سياسي، ولكنها لا تستطيع التراجع عسكريًا الا بتحقيق نجاح سياسي، ولكنها فشلت سياسيًا أيضًا في مؤتمرات فيينا ثم جنيف ثم إعلان وقف الأعمال العدائية في سوريا، في اتفاق بين روسيا وأمريكا الذي أعلن عنه يوم ٢٠١٦/٢/٢٢ م،

وفرض وقف إطلاق النار بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٧م، والذي تم انتهاكه في اليوم الأول بعمليات إرهابية قام بها جيش الأسد وحده، بينما امتنع الطيران الروسي عن القيام بأية غارة عدوانية في اليوم الأول، وكذلك امتنعت فصائل الثورة السورية عن القيام بأية أعمال عسكرية في اليوم الأول أيضًا، وقد أيدت تركيا ودول الخليج ذلك الاتفاق، والذي بعده في شهر تشرين أول/ اكتوبر من نفس العام، ولكن دون الالتزام بها، لأن أمريكا كانت تستهدف استنزاف روسيا وإيران ولا مصلحة لها بوقف القتال، وأصبحت روسيا أكثر حاجة للموقف التركي السياسي لإخراج نفسها من الفشل العسكري والسياسي في سوريا، وهو ما رحبت به تركيا، وبقيت نقاط الالتقاء الخليجي التركي على مدى عام ٢٠١٦م، في مواجه العدوان الإيراني.

الالتقاء على تعاون عسكري تركي ـ خليجي:

لم يتوقف الحديث عن تعاون عسكري تركي مع دول الخليج ولو بصورة منفردة طوال عام ٢٠١٦م، وقد جرى الحديث عن تبادل بناء قواعد عسكرية بين تركيا وقطر، وكذلك تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة في السعودية وتركيا، فبعد توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين تركيا والسعودية ذكرت تقارير مختصة عن شراء السعودية أسلحة ومعدات عسكرية تركية بقيمة عشرة مليارات دولار، كما قامت دولة قطر بتاريخ ٢٠١٦/٤/٥م، بشراء ٦ زوارق بحرية بقيمة ٤١ مليون يورو من تركيا، من طراز (MRTP 20) عالية السرعة ومتخصصة بإجراء دوريات بحرية، التي تنتجها شركة "يونجا أونوك" التركية.

وفي منتصف مايو / أيار من هذا العام تواصلت عمليات التدريب والمناورات العسكرية المشتركة بين تركيا وعدد من الدول الخليجية وفي مقدمتها قطر والسعودية، كما استضافت ولاية إزمير غرب تركيا، تدريبات عسكرية مشتركة لقوات خاصة من عدة بلدان، بينها القوات الخاصة السعودية والقطرية، وشارك فيها أحدى عشرة دولة، منها الولايات المتحدة وأذربيجان وألمانيا وتركيا وقطر والسعودية، وشملت التدريبات مشاركة قطع عسكرية بحرية ومجموعات برية وتدريبات لسلاح الجو، وهذه المناورات والتدريبات كانت فرصة لتركيا ودول الخليج للتعرف على الصناعات العسكرية التركية المتقدمة ومنها البندقية التركية "إم بي تي – ٧٦" القتالية الخاصة بها، والتي تم تأسيس خط إنتاج شامل لها هذا العام، لصناعتها في الولاية التركية "قريق قلعة"، بعد أن انتهى المهندسون الأتراك من تصميمها وتجربتها، كما تنتج تركيا العديد من أسلحتها الدفاعية الخاصة، مثل الطائرات بدون طيار وصواريخ الدفاع الجوي المشابهة للباتريوت والسفن والغواصات الحربية، وهذا دليل على توجه تركيا لجعل الأسلحة الدفاعية من أهم مصادر دخلها الاقتصادي في المستقبل القريب، وهذا يتطلب دعمًا ماليًا من التمويل العربي، والأفضل أن يكون شراكة عربية تركية في هذه الشركات الكبرى لصناعة وبيع الأسلحة الدفاعية.

تتبنى الدوحة تشجيع العلاقات الخليجية مع تركيا ومساعي التقارب يقودها وزير الاقتصاد والتجارة القطري

الالتقاء على معالجة قضايا العالم الإسلامي:

وكان شهر أبريل / نيسان من عام ٢٠١٦م، موعد انطلاق مؤتمر قمة "منظمة التعاون الإسلامي" في اسطنبول في دورتها الثالثة عشرة ١٤و١٥/ نيسان/إبريل ٢٠١٦م، وقد استثمرت دول الخليج وتركيا المؤتمر بتوجيه رسالة هامة لإيران، بأن تبنى بيان مؤتمر القمة التنديد بالسياسة الطائفية لإيران أولاً. وتحميلها مسؤولية حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة، وقد دعت القمة الـ(١٣) لمنظمة "التعاون الإسلامي" التي اختتمت أعمالها يوم الجمعة ١٥ نيسان/إبريل ٢٠١٦م، في مدينة إسطنبول التركية إيران إلى ما يلي:

١. دعت إيران إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

٢. أدان البيان تدخلات إيران في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ودول أخرى أعضاء، منها البحرين واليمن وسوريا والصومال، واستمرار دعمها للإرهاب.

٣. أدان مؤتمر القمة الإسلامي "حزب الله" اللبناني، لقيامه بأعمال إرهابية في سوريا والبحرين والكويت واليمن.

٤. أدان مؤتمر القمة الإسلامي حزب الله اللبناني لدعمه حركات وجماعات إرهابية تزعزع أمن واستقرار دول أعضاء في المنظمة.

٥. أكد بيان القمة الإسلامي ١٣ على أهمية أن تكون علاقات التعاون بين الدول الإسلامية وإيران قائمة على مبادئ: حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها.

٦. أكد بيان القمة الإسلامي ١٣ على أهمية أن تكون علاقات التعاون بين الدول الإسلامية وإيران قائمة على مبادئ حل الخلافات بالطرق السلمية، وفقًا لميثاق منظمة التعاون الإسلامي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

٧. أدان بيان القمة ١٣ الاعتداءات التي تعرضت لها بعثات المملكة العربية السعودية في مدينتي طهران ومشهد في إيران (في يناير/كانون الثاني الماضي)، والتي تشكل خرقًا واضحًا لاتفاقية فيينا للعلاقات الديبلوماسية واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية والقانون الدولي الذي يحمي حرمة البعثات الديبلوماسية.

٨. رفض البيان الختامي "التصريحات الإيرانية التحريضية فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحق عدد من مرتكبي الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية"، معتبرًا ذلك تدخلاً سافرًا في الشؤون الداخلية للسعودية مما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة التعاون الإسلامي وجميع المواثيق الدولية.

٩. أكد البيان الختامي المشترك الذي أصدرته القمة الإسلامية ١٣ على مركزية قضية فلسطين والقدس، وإدانة سياسات الاحتلال الإسرائيلي الرافضة للإمتثال لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ بشأن الجولان السوري المحتل، كما أكد البيان الختامي للقمة الإسلامية على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في وقت مبكر لوضع آليات لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

وبتاريخ ٢٠١٦/٤/٢١م،شهدت العاصمة السعودية الرياض القمة الخليجية ـ الأمريكية الثانية، والتي يحضرها ملوك وأمراء ست دول خليجية يشملها مجلس التعاون الخليجي مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وقد سبق هذه القمة قمة خاصة بين السعودية وأمريكا، حضرها الملك سلمان بن عبدالعزيز مع الرئيس الأمريكي أوباما، وما يميز هذه القمم أنها ولأول مرة تصرح بالمخاوف الأمنية من التهديدات الإيرانية، وأن أمريكا تشارك دول مجلس التعاون الخليجي هذه المخاوف، وتشاركها الرأي بأن السلوك الإيراني في المنطقة قد أحدث حالة من عدم الاستقرار في المرحلة السابقة.

التقاء تركيا والخليج في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية:

لقد كان الاختلاف الإماراتي ـ التركي كبيرًا بسبب مواقف خارج العلاقات البينية الثنائية بينهما، مثل الموقف من الانقلاب العسكري في مصر، وكان أثر هذا الاختلاف كبيرًا حتى اعتبرت بعض السلوكيات الثنائية عدائية دون وجود أسباب حقيقية، حتى استطاعت النتائج في مصر أن تغير من حدة هذه الاختلافات، إضافة إلى نجاح المملكة العربية السعودية بقيادة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز بتحييد الاختلاف حول ما طرأ من تغييرات في مصر على العلاقات الثنائية بين تركيا والسعودية، فسياسة التحييد نجحت في إيجاد تقارب تركي ـ سعودي حقيقي، تحتاجه كلا الدولتين السعودية وتركيا في ظل تحديات إقليمية كبيرة، إضافة إلى أن الموقف التركي من الحدث المصري أصبح أكثر تفهمًا، بأنه ليس دعمًا لتيار سياسي بعينه، فالمخاوف الخليجية بخاصة والعربية بعامة من وجود أطماع تركية في البلاد العربية قد زالت وانتفت، وثبت ما هو عكسها، بتقديم تركيا الحق العربي ودعمه بكل جرأة وشجاعة، بغض النظر عن التيار الفكري والسياسي الذي يحمل هذا الحق، حتى لو كلف ذلك تركيا بعض الخسائر الاقتصادية والسياسية إقليميًا ودوليًا، فوقوف تركيا إلى جانب الحق العربي الفلسطيني قويًا وواضحًا، حتى لو أدى إلى تضرر العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، كما أن وقوف تركيا إلى جانب الحق العربي في اليمن ضد السياسات الإيرانية الطائفية كان نقطة أساسية في تغيير موقف السعودية من تركيا، بل أثبتت تركيا أنها دولة صديقة ووفية للدول العربية في مواجهة التحديات التي تواجهها الدول العربية والخليجية في المنطقة، وفي المحافل الدولية، وموقفها في دعم الإمارات في حقها بجزرها الثلاث في مياهها الإقليمية في الخليج العربي معروف أيضًا.

ولا شك أن توقيع تركيا لاتفاقيات تعاون استراتيجي مع الحكومة القطرية في أواخر عام ٢٠١٥م، أولاً، وتوقيع اتفاقية مجلس تعاون استراتيجي بين تركيا والمملكة العربية السعودية في الأيام الأخيرة لعام ٢٠١٥ م، كما سبق بيانه ثانيًا، وتحسن العلاقات التركية ـ الكويتية، والبحرينية ثالثًا، من العوامل التي تدفع كلا الحكومتين الإماراتية والتركية إلى تجديد التواصل بينهما، ومحاولة نزع أسباب الاختلاف بينهما، وبناء علاقات سياسية واقتصادية متينة أيضًا، بغض النظر عن نقاط الاختلاف الأخرى، أو بتحيدها، كما تم الاستفادة من مؤتمر قمة التعاون الإسلامي،فتركيا سبق وأن عملت على فكرة مبدأ تعاون تركي ـ خليجي منذ سنوات، وتقويته مع بعض الدول الخليجية ليس بالضرورة أن يكون على حساب دول خليجية أخرى، بل أن يزيد من التعاون والتكامل بينهما، ولا شك أيضًا أن نجاح مؤتمر القمة الإسلامي في اسطنبول بالاتفاق على تشخيص المشاكل في العالم الإسلامي، بما فيها تحميل الحكومة الإيرانية الكثير من المسؤولية عن حالة عدم الاستقرار في المنطقة، والتنديد بالسياسة الإيرانية الطائفية، والتنديد بالسياسة الإيرانية التي تتدخل في الدول العربية والخليجية على وجه الخصوص، كل ذلك ساهم بدعم مزيد من التواصل والتلاقي الإماراتي التركي في عدد كبير من المشاكل والأزمات التي تعصف بالمنطقة.

وفي الجانب الاقتصادي فإن حجم الاستثمارات الاقتصادية الإماراتية في تركيا أخذ في تزايد كبير، وكذلك فإن العديد من الشركات التركية قد كسبت العديد من التعهدات الكبرى في دولة الإمارات العربية في السنوات القليلة الماضية، تعطل بعضها بسبب سوء العلاقات بين البلدين، كل ذلك يفرض على حكومات الدولتين مواكبة الازدهار في العلاقات الاقتصادية بتواكب مع ازدهار في العلاقات السياسية، فالاستقرار السياسي الناجح في كلا الدولتين سيؤول لمزيد من التعاون الاقتصادي أيضًا، وقد تكون تراجع العلاقات الاقتصادية التركية الروسية بسبب العدوان الروسي على الأراضي التركية، ومحاولة روسيا فرض أجندتها السياسية والاقتصادية على المنطقة أحد أسباب التقارب التركي الخليجي

عمومًا، والإماراتي بدرجة ما، وبالأخص أن سياسة التفاهمات الروسية ـ الأمريكية تبدو أنها على حساب مصالح الدول العربية والخليجية وتركيا أيضًا، وأنها لصالح أطراف إقليمية أخرى، وهو ما تنبهت له القيادة السعودية من قبل، ويفرض على دول الخليج بعامة بما فيها دولة الإمارات أن تبحث عن توسيع مدى صداقاتها مع الدول الصديقة والقوية مثل تركيا، وقد تم تتويج ذلك بزيارات متبادلة لوزراء الخارجية التركي والإماراتي في الثلث الأخير من عام ٢٠١٦م، فكان ذلك دليلًا على طي صفحة من الاختلاف بين الأخوة.

لم يصدر أي تصريحات إماراتية أو تركية حول القضايا التي يتم بحثها بين الوزيرين،ولكن الحفاوة والاهتمام الرسمي المتبادل يعتبر مؤشرًا على ارتفاع درجة التقارب التركي الإماراتي، والأرجح أن التعاون الثنائي والإقليمي هو الدافع إلى هذا التقارب الطبيعي، ولكن قد لا يعني هذا التقارب على أن كل نقاط الخلاف التركي الإماراتي سوف تنتهي سريعًا، وبالأخص فيما يدور من اهتمام حول الموقف من الأوضاع السياسية في مصر، لأن الموقف التركي موقف يحترم المبادئ الديمقراطية والقانونية وحقوق الإنسان المصري والعربي والمسلم، بغض النظر عن ازدواجية المعايير لدى الغرب إذا ما تعلقت حقوق الإنسان بالعرب والأتراك والمسلمين خصوصًا.

وقد تم تفهم مطلب الحكومة الإماراتية بخصوص تواجد عدد قليل من المعارضة الإماراتية مقيمين في تركيا بطريقة ترضي جميع الأطراف، وأما التعاون العسكري التركي الإماراتي فهو في توسع بحكم التعاون الدولي بمكافحة الإرهاب، وقد وصلت بضع طائرات إماراتية حربية إلى قادة انجيرليك التركيةلاجراء تدريبات مشتركة.

وبتاريخ ٢٠١٦/٥/٥م،جاء إعلان رئيس حزب العدالة والتنمية الدكتور أحمد داود أغلو بأن الحزب سيعقد مؤتمرًا استثنائيًا يوم ٢٠١٦/٥/٢٢م،لانتخاب رئيس جديد، وأنه لن يترشح إلى رئاسة الحزب، وقدعقد مؤتمر الحزب بتاريخه المقرر وتم انتخاب السيد علي بن يلدرم رئيسًا للحزب، وتم تكليفه من رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان بتشكيل الحكومة التركية.

وبتاريخ ٢٠١٦/٧/١١ م، خطب الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصرالله خطابًا عدائيًا هاجم فيه تركيا والسعودية والبحرين خاصة ودول الخليج عامة، وميزة هذا الخطاب أنه الخطاب الثاني الذي يهاجم فيه "نصرالله" تركيا كثيرًا، والملفت للنظر أنه جاء قبل الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا بأربعة أيام فقط، وفي ذلك دلالة على مشاركة إعلامية لحسن نصرالله ضد تركيا في تلك المرحلة، أما فشل الانقلاب نفسه فقد كشف عن تضامن كبير من الشعب العربي والخليجي مع الشعب التركي أولاً، وكشف عن دعم كل الدول الخليجية للحكومة التركية ضد الانقلاب ثانيًا، وكذلك في معالجة تداعياته السياسية والاقتصادية ثالثًا، فكان الانقلاب منحة ربانية لتوحيد الشعب التركي داخليًا، ولتوثيق علاقاته مع أصدقائه المخلصين في مقدمتها دول الخليج، وثبت أن هناك دولاً أخرى كانت تدعي صداقة تركيا، ولكنها كانت منزعجة من فشل الانقلاب، ولعل أمريكا والدول الأوروبية في مقدمتها.

وبتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٤م، أقدمت تركيا على عملية عسكرية جريئة في الأراضي السورية بدعم الفصائل السورية المسلحة وعلى رأسها الجيش السوري الحر للسيطرة على أراضيها

واستردادها من الأحزاب الإرهابية، سواء كانت تنظيم داعش أو حزب العمال الكردستاني وقواته المسلحة في سوريا باسم حزب الاتحاد الديمقراطي أو قوات سوريا الديمقراطية أو قوات حماية الشعب أو حزب الاتحاد الديمقراطي، فالأسماء السياسية كثيرة، ولكنها متشابهة ولها رأس واحد موجود في جبال قنديل العراقية الخاضعة للحرس الثوري الايراني هو جميل بايك، وهو الرئيس الحالي لحزب العمال الكردستاني، ليس لأن عبدالله أوجلان الرئيس الأصلي في السجن فقط، وإنما لأنه يخالف رؤى وسياسة أوجلان في معالجة القضايا في تركيا والمنطقة، وقد أيدت دول الخليج سياسة الحكومة التركية في مواجهة الأحزاب الإرهابية التي تستهدف الأمن الداخلي التركي.

وبتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٥م، قام ملك البحرين بزيارة رسمية إلى تركيا، ووقع اتفاقيات سياسية وأمنية واقتصادية مع الحكومة التركية، نظرًا للأخطار الأمنية التي تواجه مملكة البحرين، والتي أدت بها إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايران، وقد عبر عن ذلك في تلك الزيارة وزير الإعلام البحريني معربًا عن:"اعتزازه بوقوف تركيا الدائم إلى جانب أمن واستقرار مملكة البحرين والخليج العربي، ودعمها لمسيرة الإصلاح والديمقراطية في المملكة، ورفض التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية وتأييدها للإجراءات البحرينية المتخذة لمحاربة التطرف والإرهاب وتطبيق سيادة القانون"، وأشار إلى "المواقف البحرينية والخليجية الداعمة لأمن واستقرار تركيا وتقدمها بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان، في إطار الشرعية الدستورية"، وأضاف أن "تركيا من أهم الوجهات السياحية المفضلة للمواطنين البحرينيين الذين ارتفعت أعدادهم من ٤٩١ سائحًا إلى تركيا عام ٢٠٠٠م إلى أكثر من ٣٢,٤ آلاف سائح بحريني عام ٢٠١٥".

وتوقع وزير الإعلام البحريني "انتعاش السياحة البحرينية إلى تركيا مع منح المزيد من التسهيلات في التأشيرات السياحية"، مؤكدًا على صعيد آخر اعتزاز مملكة البحرين بإسهامات الجالية التركية في مسيرة التنمية الاقتصادية في بلاده.

وحسب آخر الإحصائيات الرسمية، التي نقلتها وكالة الأنباء البحرينية، يصل حجم التبادل التجاري بين المنامة وأنقرة إلى حوالي ٤٠٠ مليون دولار، وتتركز صادرات البحرين إلى تركيا في الصناعات التحويلية والألمنيوم الخام، فيما تتركز واردات المملكة من تركيا على المنتجات الاستهلاكية كالأغذية والمشروبات والسجائر والألبسة والمنسوجات والإكسسوارات وغيرها.

وبتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٩م، قام ولي العهد السعودي الأمير محمد بن نايف بزيارة إلى تركيا وقد تم توقيع مذكرات تعاون في مجال العمل والموارد البشرية والتدريب، وتبادل المعلومات والوثائق، كما شهد مقر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض، بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٣ م، انعقاد الاجتماع الوزاري الخليجي – التركي المشترك الخامس، بمشاركة وزراء خارجية دول مجلس التعاون ووزير الخارجية التركي جاويش أوغلو وبرئاسة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، حيث تم خلاله بحث سُبل تعزيز التعاون المشترك في المجالات المختلفة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا وتطورات الأوضاع الأمنية والسياسية بمنطقة الشرق الأوسط وجهود مكافحة الإرهاب، وما يميز هذا الاجتماع أنه جاء بعد توقف دام أربع سنوات، حيث كان آخر هذه الاجتماعات في يناير ٢٠١٢م.

ومن دلالات الاجتماع الخليجي ـ التركي اهتمامه في بيانه الختامي بالتأكيد على المواقف المتفق عليها بين تركيا ودول الخليج العربي، وفي مقدمتها القضية السورية، والتأكيد على وحدتها واستقرارها وسلامتها الإقليمية، وأهمية التوصل إلى حل سلمي للأزمة، ومواجهة تنظيم "داعش" وغيره من التنظيمات الإرهابية والمتطرفة الأخرى، والالتزام بالحفاظ على وحدة واستقرار العراق، ودعوة إيران إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وإدانة الاعتداء على السفينة الإماراتية سويفت بالبحر الأحمر بالقرب من مضيق باب المندب، ورفض إقرار الكونجرس الأمريكي قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب "جاستا".

ومن النقاط المهمة الاتفاق على تمديد خطة العمل المشتركة الحالية بين مجلس التعاون الخليجي وتركيا لنهاية عام ٢٠١٨م، وتطويرها بما يتلاءم مع تطورات التعاون الاستراتيجي بين دول المجلس وتركيا، فضلاً عن الاتفاق على عقد الاجتماع الثالث لفريق عمل التجارة والاستثمار خلال عام ٢٠١٧م، في تركيا، والتأكيد على هدف إنشاء منطقة تجارة حرة بين مجلس التعاون الخليجي وتركيا في أقرب وقت ممكن من خلال استئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة.

كما تناول البيان الختامي إدانة المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا، وتأييد الإجراءات التركية ضد حركة "جولن"، وكذلك الموقف من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري الذي تصنفه تركيا كمنظمة إرهابية، وذلك بتأكيد البيان على تأييد كافة العمليات ضد جميع المنظمات الإرهابية، وهذا البيان يؤكد رغبة دول الخليج في تحالف استراتيجي مع تركيا لمواجهة النفوذ الإيراني بالمنطقة، فتركيا تقاتل في شمال سوريا إيران بطريقة غير مباشرة، وكذلك تقاتل دول الخليج النفوذ الإيراني في اليمن بطريقة غير مباشرة أيضًا، وقد تكلل كلا العملين بالنجاح، وهم بحاجة إلى نجاح مماثل في الموصل أيضًا، فالمواقف التركية والخليجية والسعودية بصفة خاصة متوافقة في قضية الموصل، وهو ما مكن تركيا أن تتخذ مواقف صارمة من التهديدات التي تطلقها إيران ضد تركيا على لسان رئيس الوزراء العراقي العبادي، وإصرار تركيا على بقاء وجودها العسكري في شمال العراق بمعسكر بعشيقة، واستمرار

عملها بتدريب قوات الحشد الوطني المكون من العشائر السنية العربية للمشاركة في تحرير الموصل من "داعش".

مستقبل العلاقات الخليجية ـ التركية:

من المؤكد أن نقاط الالتقاء الخليجي التركي كانت كبيرة في عام ٢٠١٦م، وأن المستقبل واعد أكثر، نظرًا لحالة الاستقرار السياسي والأمني الذي تتمتع به دول الخليج وتركيا، وأنهم سيواصلون جهودهم في الدفاع عن حقوق الشعب السوري، ورد العدوان الإيراني الطائفي عن المنطقة، فإيران في لحظة فارقة ومرحلة حرجة، ولو وثقت دول الخليج تعاونها مع تركيا بصورة أكبر في مقاومة العدوان الإيراني فسوف تتحول إيران إلى حالة الدفاع، ولعل إفشال جهود إيران في السيطرة على شمال العراق ولو بأيدي من الحشد الشعبي الشيعي أو بأيد حزب العمال الكردستاني، فإن ذلك سوف يحبط مشاريع إيران في المنطقة، وسوف يردعها إلى حدودها الجغرافية والسياسية، ولعل خطوة منظمة المؤتمر الإسلامي بتاريخ ١٧ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٦م، للتنديد باطلاق الحوثيين إطلاق صاروخ باليستي على مكة المكرمة خطوة مهمة جدًا في إحراج الحكومة الإيرانية أمام شعبها وأمام العالم الإسلامي أجمع، ولعل مجيء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يكون عاملاً مساعدًا لكبح جماح إيران العدوانية على الدول العربية.

إن القضايا العالقة في المنطقة وتحتاج إلى معالجة سريعة وقوية وجريئة هي القضية السورية والعراقية واليمنية، والقضايا الثلاث يمثل الاختراق الإيراني فيها الخطر الأكبر، فلولا العبث الإيراني وتشجيعه أمريكيًا لما بقيت هذه الأزمات دون حل حتى الآن، وإيران لها أهداف توسعية في الجغرافيا العربية وإلا لما أرسلت عشرات الألوف من جيشها النظامي إلى سوريا والعراق، ولما أرسلت عشرات الألوف من حرسها الثوري إلى العراق وسوريا، ولما أرسلت عشرات الألوف من المتطوعين للقتال في مشروعها التوسعي من العراقيين والأفغان واللبنانيين وغيرهم، ولما أقدمت على بناء مصانع صواريخ باليستية لها في المدن العربية الواقعة تحت الاحتلال الإيراني المباشر، فهذه التصرفات تؤكد أن إيران تهدف إلى تواجد عسكري كبير ودائم في هذه الدول، إن لم تكن بهدف ضمها للامبراطورية الفارسية الطامعة بالأراضي العربية، وبالأخص التي يتواجد فيها أقليات شيعية تابعه للمرجعية الإيرانية مذهبيًا وسياسيًا وعسكريًا.

لقد كان انعقاد الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون الخليجي مع تركيا في شهر تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٦م، دليلاً واضحًا على مصداقة التقارب في وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بأهم القضايا الإقليمية السياسية والأمنية والعسكرية، وكذلك تشكيلهما معًا ما يمكن اعتباره بأنه دائرة تعاون جديدة تمتد إلى النواحي الاقتصادية، فقد تم الاتفاق على بحث إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجانبين، في ظل اتفاق في وجهات النظر على أهم التهديدات التي تواجه المنطقة، وكذلك عقد منتدى الأعمال والاستثمار الخليجي التركي في الثاني من تشرين ثاني/ نوفمبر القادم في مملكة البحرين، وذلك في إطار الحوار الاستراتيجي القائم بين مجلس التعاون الخليجي وتركيا، وقد وصلت قيمة الاستثمارات الخليجية عشرات المليارات في العقد الأخير ، حيث تستثمر قطر ٢٠ مليار دولار ، وتستثمر السعودية إلى ٦ مليارات دولار ، وأصبح في تركيا آلاف الشركات الخليجية التي تستثمر في مجالات العقارات والسياحة وغيرها، وعدد السياح الخليجيين في تركيا قارب المليون سائح سنويًا.

لا شك أن التقارب التركي الخليجي يقلق إيران، لأن السياسة الإيرانية تأمل أن لا يقف أحد من الدول العربية أو تركيا في طريق توسيع نفوذها الطائفي والسياسي خارج إيران، فقد أخذت الضوء الأخضر الأمريكي للتوغل في البلاد العربية، وبالأخص التي فيها أقليات شيعية تعتبرها إيران تحمل التابعية الإيرانية الخامنئية، وتشجعها أمريكا على ذلك أيضًا، لأن الرؤية الأمريكية الجديدة أن لإيران حقًا معنويًا في الرعاية المذهبية الكنسية لأتباعها في البلاد العربية، وهذا بلا شك يخدم الاستراتيجية الأمريكية لإعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط، وهذا أمر يضر بالأمن القومي العربي والتركي معًا،ولابد أن الدولة الإسرائيلية أخذت ضمانات أمنية من أمريكا لحمايتها من إيران، أو أن الرؤية الأمريكية للتوسع الإيراني هي مرحلية فقط، ولكن وبعد أن فشلت إيران في محاولة فرض سيطرتها على المنطقة، وجاءت روسيا لتساعدها لا لتنتحر من أجلها، أصبح التقارب التركي ـ الخليجي رسالة إلى أمريكا وإلى روسيا بأن الأتراك والعرب لا يوافقون على النفوذ الإيراني الخطير، وأنهم مضطرون لإعادة موازنة علاقاتهم البينية أولاً، ومع أمريكا وروسيا ثانياً، سواء في المجالات السياسية والإقتصادية وحتى العسكرية.

واليوم تتبنى دولة قطر تشجيع العلاقات الخليجية مع تركيا، وليس العلاقات القطرية التركية فقط، وفي ذلك قال وزير الاقتصاد والتجارة القطري، الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني:" نسعى إلى عقد إجتماعات ولقاءات في الدوحة لتعزيز علاقات تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي"، وقد جاء ذلك في كلمة ألقاها خلال مشاركته في فعاليات منتدى الأعمال الدولي الـ ٢٠، الذي انطلق بتاريخ ٩ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٦م، تحت رعاية جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين التركية (موسياد)، وجاءت تصريحات الرئيس التركي أردوغان بهذا الصدد لتؤكد على أن تعزيز التعاون التركي الخليجي في المستقبل سيكون رابحًا للجميع، وقال إن المنطقة ستنمو وتزدهر .

*كاتب وباحث تركي

مفاوضات التجارة الحرة تجمدت ولن تعود انسحاب بريطانيا

دول الخليج وأوروبا عام ٢٠١٦: الانقسام ما بين الطموح والواقع

لم يكن عام ٢٠١٦م، عامًا جيدًا على صعيد العلاقات بين دول الخليج وأوروبا، إذ وجد كل من الطرفين نفسه مضطرا إلى مواجهة عدد متزايد من الأزمات: من الحرب في اليمن إلى قرار انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي، وعليه فقد غلب الانشغال بالقضايا الداخلية على الرغبة في تعزيز علاقات هامة. فبرغم استمرار الاجتماعات الرسمية المتعددة وتواصل العلاقات الودية بين أوروبا والخليج، إلا أن ثمة اتجاه كامن نحو إعادة تقييم كلا منهما للآخر. فقد تزايدت انتقادات اوروبا للسياسات المحلية والخارجية التي تسعى إليها دول مجلس التعاون الخليجي، في حين تتساءل دول المجلس عن مدى قدرة أوروبا وعزمها على المساهمة في استقرار منطقة الخليج. كما يعد انفتاح أوروبا تجاه إيران كجزء من الاتفاق النووي مع طهران المبرم في يوليو ٢٠١٥م، أحد التطورات التي تنظر إليها دول الخليج بعين الريبة. وبشكل عام يمكن القول بأن الاتجاه الذي ستنزع إليه العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين في المستقبل لا يبدو واضحًا.

د. كريستيان كوخ

لا تزال العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا تتسم بدرجة من الانقسام ما بين الطموح والواقع. فمن جانب، تدرك بروكسل وعواصم أوروبية أخرى أهمية التعاون الاستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي. وأثناء انعقاد المجلس الوزاري المشترك الخامس والعشرين بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في بروكسل في يوليو ٢٠١٦م، أكد وزراء الطرفين على "أهمية توطيد العلاقات بينهما بشكل أكبر حتى يكون ذلك بمثابة أساس راسخ وفعّال لاستقرار وأمن إقليمي ودولي مستدامَين". كما أعرب الطرفان عن رغبتهما في تعزيز الحوار والتعاون السياسي بينهما"، وتتكرر مثل هذه التصريحات والعبارات على فترات منتظمة، كما يتفاعل كلا الطرفين معًا على عدد من المستويات المختلفة.

إلا أن أوروبا مازالت متذبذبة وغير واثقة حيال الكيفية التي يتم من خلالها إنشاء علاقات مشتركة ذات منفعة متبادلة مع دول مجلس التعاون الخليجي. وبرغم وجود إجماع تام على السعي نحو بناء علاقات اقتصادية قوية، إلا أن هناك درجة أقل من التوافق على الجبهة السياسية، وذلك بشأن القضايا التي تتعلق بالإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعقيد العلاقات. ناهيك عن الانقسام الكائن داخل أوروبا نظرًا لعدم وجود سياسة واحدة للأمن المشترك والسياسة الخارجية. ونتيجة لذلك لم تتمكن أوروبا من طرح سياسة واضحة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، فكانت كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي تميل إلى اتباع استراتيجياتها الخاصة وفقًا للمصلحة القومية والتي غالباً ما تتعارض مع الحدود المعيارية المطروحة من قِبل بروكسل. وكانت جملة نتائج هذه الانقسامات أن اضحت العلاقات بين دول الخليج وأوروبا تتسم بحدود متقطعة من التعاون. وقد استمر هذا الموقف طوال عام ٢٠١٦م، في ظل جهود قليلة مبذولة للتغلب على بعض العوائق الوظيفية الموجودة.

العلاقات الاقتصادية

لا تزال العلاقات التجارية بين أوروبا ودول الخليج قوية، حيث يمثل الخليج خامس أكبر سوق لصادرات الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥م، (بما يوازي ٤,٤٪ من إجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي)، بينما يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر كتلة تجارية بالنسبة للدول الخليجية (بما يمثل ١٤,٧٪ من إجمالي تجارة مجلس التعاون الخليجي). وقد وصل إجمالي حجم التجارة المتبادلة إلى ١٥٥,٥ مليار يورو في عام ٢٠١٥م، وقد ازداد بنسبة ٥٠٪ منذ عام ٢٠١٠م. وثمة علامة استفهام حول العلاقات بين

اوروبا والخليج: لأي درجة يمكن الحفاظ على ذلك الزخم في ظل تغير الظروف الاقتصادية منذ انخفاض أسعار النفط في نهاية عام ٢٠١٤م؟

وفي ظل التزام دول مجلس التعاون الخليجي لاتخاذ خطوات نحو إصلاح اقتصادي واسع النطاق يطمح إلى التقليل من اعتمادها على النفط ويدفعها نحو التنويع الاقتصادي، فإن ثمة مؤشرات لبقاء بعض الفرص أمام الأعمال التجارية الأوروبية. كما أن الأزمنة الاقتصادية الصعبة تعني كذلك قلة الحقائب المالية والتركيز الأكبر من قبل الدول الخليجية على القيمة الحقيقة وراء ما تقوم به من شراكات تجارية.

وبينما يظل حجم التجارة بين أوروبا ودول الخليج ضخمًا، إلا أن إجمالي حجم التجارة من حيث النسبة المئوية العامة آخذ في الانخفاض، وذلك مقارنة بالعلاقات التجارية دائمة التوسع التي يقيمها كل من الطرفين مع آسيا. وفيما يتعلق بمجلس التعاون الخليجي، فهناك تركيزًا متزايدًا على الصادرات التكنولوجية القادمة من آسيا إلى مجلس التعاون الخليجي. ومع استمرار الأداء غير المرضي لاقتصاد أوروبا والمتمثل في الانخفاض الحاد في معدلات النمو والرؤية غير الواضحة لمستقبل الاندماج الأوروبي، فإنه من المتوقع أن يستمر تحول أحجام التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي نحو الشرق.

وقد خمدت تماما المفاوضات حول منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، ومن غير المرجح أن يتم إحياؤها في ظل انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. كما أنه لا ينبغي الانسياق وراء الآمال بعقد اتفاقية منطقة تجارة حرة بين بريطانيا ومجلس التعاون الخليجي، فلن تكون بريطانيا منشغلة بالمفاوضات التي سترافق " طلاقها" من أوروبا فحسب، بل إنها كذلك لن تجد نفسها في موقف يسمح لها بترتيب صفقات تجارية جديدة حتى يتم الانتهاء من تلك المداولات، وحتى يتم تحديد الترتيبات الاقتصادية الجديدة مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك إلى أن يتم تسوية العلاقات التجارية بما يتوافق وسياق تعهدات منظمة التجارة العالمية. وقد تستمر هذه العملية الى ما يقرب من عقد من الزمن.

إن ما ذُكر آنفاً لا يعني أن العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في طريقها إلى إعادة توجيه جوهري، فمن المؤكد أن أوروبا لا تزال شريكًا تجاريًا مفضلاً لا سيما فيما يتعلق بالبضائع والخدمات، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تزايدت أهميتها في مجال الطاقات البديلة والمتجددة، وهو الأمر الذي يحمل إمكانات هائلة في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي على صعيد الطاقة والاستثمارات المتعلقة بها. إلا أنه من الناحية الاقتصادية فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتشئ مجالاً أكثر للتنافسية بالتركيز على التوظيف القومي المحلي واستراتيجيات التنويع الفعالة وسياسات الاستثمار القائمة على معدلات الإيرادات وليس مجرد استيراد الخبرات. وفي ضوء هذا، يتعين على أوروبا ألا تأخذ تلك العوامل بوصفها أمورا مسلم بها، وأن تأمل في استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية على غرار ما كانت عليه من قبل، أو أن تفترض أن الوصول إلى أسواق الخليج يمكن أن يحدث دون تعهدها بالتزام سياسي وطيد ينص على أمن الدولة الخليجية المعنية.

اختلافات سياسية

وعلى الصعيد السياسي، أصبحت العلاقات مع أوروبا في عام ٢٠١٦م، محل خلاف متزايد، نظرًا لما توليه دول الخليج من أولوية للاستقرار والأمن على الجهود نحو الإصلاح السياسي، وهو الأمر الذي يرغب الاتحاد الأوروبي في رؤيته سائداً في جميع أنحاء المنطقة. وعلى الرغم من بقاء الاجتماعات الرسمية على تعددها، وانعقادها في جو يسوده الود، فإن التباين في الآراء حول قضايا مثل هذه القضايا بات أكثر وضوحا، حيث تحاول دول الخليج إيجاد حل لتحديات الربيع العربي والطلبات المتزايدة لبعض التوسعات السياسية. وقد أُلغي الاجتماع الوزاري السنوي المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٤م، بعدما استشعرت دول المجلس أن الاتحاد الأوروبي لم يتخذ موقفًا متوازنًا أثناء النقاش حول البحرين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف. وقد أصبحت البحرين نقطة محورية ليس فقط مع العديد من المنظمات الأوروبية غير الحكومية ولكن الاتحاد الأوروبي نفسه يثير من آن لآخر مسألة قضايا حقوق الإنسان فيها. وبعيدا عن البحرين، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي أيضًا محل انتقاد. فعلى سبيل المثال، منح البرلمان الأوروبي جائزة سخاروف لحرية الفكر للمدون الشاب السعودي رائف بدوي. في حين أن رائف متهم بالإساءة للإسلام والعقيدة ووجد رفضًا من المجتمع السعودي وهكذا أصبح الاهتمام بحقوق الإنسان والإصلاح السياسي منغصًا للعلاقات الثنائية، ففي ألمانيا، صرح نائب المستشار الألماني زيجمار جابرييل أن ألمانيا ستقلص من صادراتها من الأسلحة إلى الدول التي تتعقد فيها قضايا حقوق الإنسان.

وبشكل عام، باتت صورة دول الخليج في الخطاب العام الأوروبي سلبية على نحو صريح، حيث هناك جهات تقف خلف رسم صورة سيئة عن دول مجلس التعاون الخليجي، والادعاء بانعدام الحقوق السياسية، ونقل صورة معينة ومنحازة عن تنفيذ أحكام القصاص، وكذلك الأمر لما يخص حقوق المرأة. أما عملية

مواكبة العصر اقتصاديا وسياسيا الواسعة الانتشار والتي تسير فيها دول مجلس التعاون الخليجي، أو كون المرأة تمثل بالفعل جزءًا فعّالاً ونشطا في مجتمعاتهم، فهي امور قلما تسترعي الاهتمام. وكذلك فقد ترسخ التصور القائل بأن دول الخليج لا تبذل جهدًا كافياً في صراعها ضد التطرف، أو حتى الأسوأ من ذلك، وهو أنها تغض الطرف عن عملية التمويل المستمر للجماعات الإرهابية. وقد تعمقت تلك التصورات منذ هجمات نوفمبر ٢٠١٥م، في باريس، والتي جعلت من خطر الإرهاب المنتحل للمرجعية الإسلامية قضية محورية لسياسات أوروبا المحلية. وبرغم أن التعاون في مجال الإرهاب مازال مكثفًا على المستوى الرسمي، إلا أن دول الخليج قد فشلت في أن تنخرط بشكل أكبر في جهود موسعة من العلاقات العامة والتي قد تساهم في دحض بعض من تلك التصورات. ونتيجة لكل ذلك، وجدت دول الخليج نفسها تحت تدقيق مستمر وانتقاد عام، مما يعقد العلاقات بشكل عام مع الحكومات الأوروبية.

وقد تأثرت العلاقات السياسية أيضاً بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حيث تجد دول مجلس التعاون الخليجي نفسها بصدد أوروبا المنشغلة بشدة بقضاياها الداخلية، فبالإضافة إلى مفاوضات انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فهناك أيضًا مسألة الديون المستمرة وأزمة اللاجئين وارتفاع الحركات الشعبوية في جميع أنحاء القارة والتي وضعت عملية التكامل الأوروبي برمتها على المحك. وعلى الصعيد الداخلي، فإن أوروبا في أسوأ حالاتها منذ اتفاقيات روما التي أسست المجتمع الأوروبي. ولا يوجد الآن إجماع كاف على كيفية المضي قدماً أو حتى درجة من التعهد على بقاء مشروع التكامل الأوروبي محمياً مهما كانت الظروف. ولن يكون الأمر صعبًا على دول مجلس التعاون الخليجي لجذب انتباه المسؤولين عن السياسة الأوربية فحسب، بل إن الخطط السياسية المحلية في طريقها إلى أن تتغلب على الدراسة السليمة للقضايا الأوروبية الإقليمية، وبخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ستخسر بروكسل واحدة من أبرز مساهميها على صعيد السياسة الخارجية والأمنية مما يضعف أوروبا كقوة يحسب حسابها في الشؤون العالمية.

ومع الصعوبة المتوقعة لعملية انسحاب بريطانيا، فإن الاتحاد الأوروبي سيكون مستغرقًا في قضايا ذات أولوية، ولن تكون العلاقات مع دول الخليج في مقدمة هذه الأولويات. فلن يُثبت أسلوب أوروبا المتعدد الأطراف تجاه منطقة الخليج عدم اتساقه فحسب، بل كذلك عودة سياسات الواقعية السياسية كما هو متمثل في فلاديمير بوتين في روسيا، ومن المرجح أن يكون هذا هو الحال أيضًا مع دونالد ترامب في الولايات المتحدة. إن مدى استعداد أوروبا وقدرتها على التنافس في تلك المرحلة حيث يعتري الاضطراب شأنها الداخلي يعد محل شك بالغ.

وفي ظل غلبة التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أطلق الاتحاد الأوروبي في ٢٨ يونيو ٢٠١٦م، وثيقة جديدة للاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي (EUGS)، والتي تهدف إلى ترتيب وسائل وغايات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي على نطاق واسع في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المتزايدة، وتمثل الاستراتيجية العالمية نهجًا بسيطًا ولكن واقعيا لدور الاتحاد الأوروبي في العالم، مع التركيز على السياسات القائمة على المصالح أكثر من الميل التحولي والمعياري للمحاولات السابقة، كما في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية لعام ٢٠٠٣م.

وبالنسبة لدول الخليج فإن الاستراتيجية تنطوي على اتحاد أوروبي ذو اتجاهات داخلية حيث تسعى بروكسل لتوفير أمن حدودها أولاً، ثم بذل الجهود لتقوية قدرة الدولة والمجتمع في داخل المحيط المباشر لها. وفي هذه المعادلة سيُتوقع من دول مجلس التعاون الخليجي المساهمة بدعم عملية تحقيق الاستقرار في بقية الشرق الأوسط بالرغم من تعامل كلا من الاتحاد الأوروبي ودول الخليج مع مسألة تحقيق الاستقرار من زوايا مختلفة. وبينما سيرغب الاتحاد الأوروبي في أن يلمس تطبيق مبادئه المعيارية داخل عملية إجراءات تحقيق الاستقرار، مع التركيز على سيادة القانون وحقوق الانسان، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تنظر إلى المسألة بشكل أساسي من خلال منظور أمني إقليمي، تؤدي فيه العمليات السياسية المحلية دورا بارزا، لكنه ليس بالدور الأساسي. وفي الوقت الذي لن يعلن فيه الطرفان عن اختلافهما، فإن نقاط الاختلاف تلك ستظل حائلا دون طرح منهج تعاوني مشترك فيما بينهما.

وتظل الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي مع إيران (JCPOA) أحد نقاط الخلاف الرئيسية والتي تنظر اليها دول الخليج بوصفها مقدمة لفتح علاقات جديدة بين أوروبا وإيران. وبينما صدرت تصريحات رسمية من وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في ٣ أغسطس ٢٠١٥م، تفيد أنه "بمجرد تطبيق الاتفاقية بشكل كامل فإنها ستساهم في أمن المنطقة على المدى البعيد بما في ذلك منع إيران من تطوير أو اكتساب قدرة نووية عسكرية"، إلا أن الحقيقة أن البرنامج كما اتفقت عليه كبرى

أوروبا مازالت متذبذبة حيال كيفية إنشاء علاقات مشتركة ذات منفعة متبادلة مع دول مجلس التعاون الخليجي

أوروبا منقسمة داخليًا مع غياب سياسة واحدة للأمن والسياسة الخارجية وكل دولة لها استراتيجياتها الخاصة وفقًا لمصلحتها

دول الاتحاد الأوروبي الثلاث (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا) بالإضافة إلى الصين والولايات المتحدة وروسيا في يوليو ٢٠١٥ م، لا يزال مصدر قلق.

وبالنسبة لدول الخليج فمن الصعب التفرقة بين سياسات الاتحاد الأوروبي وسياسات الدول الأعضاء وفهم كيف يمكن لهذه الاختلافات أن تتم داخل السياسات الأوروبية. وخلاصة القول إن دول مجلس التعاون الخليجي لديها تحفظات أساسية على ذلك الاتفاق، بالإضافة إلى اعتقاد قوي بأنه يصعب تطبيق الاتفاق النووي بشكل كامل. ويُنظر إلى هذه التحفظات في الخليج العربي على أنه لم يتم الاعتراف بها بقدر كاف في أروقة السلطة الأوروبية التي ترى في الصفقة النووية إمكانية تحقيق سلام أكبر في الشرق الأوسط.

وترى دول الخليج أنه من الصعب التكهن بالأمر في الوقت الحالي، فثمة شكوك كبيرة حول إمكانية تحول إيران عن منهجها الإقليمي والحد من تدخلها فيما يراه الخليج شئونا عربية محضة، وعوضًا عن ذلك فإن مجلس التعاون الخليجي على اقتناع بأنه مع وجود إمكانية تخفيف العقوبات، فإن طهران ستظل متعنتة كالعادة عندما يتعلق الأمر بالمسائل الإقليمية الجديرة بالاهتمام، وتعد القضية السورية من أكثر الأمثلة الصريحة على ذلك. وعلى اعتبار أن سياسات إيران التدخلية لا تُعد مؤقتة ولكن سياسة "ثابتة" لا تتغير، فإن الاعتقاد في عواصم دول الخليج العربي هو أن إيران ستعزز من دعمها للجماعات العميلة في الشرق الأوسط والتي تسعى لتقويض نظم الدولة الشرعية.

وتعتقد دول الخليج أن إيران سوف تعمد إلى استغلال مدة الاتفاقية لاستكمال سعيها في أنشطتها البحثية في المجال النووي ولتعزيز قدراتها. بل أن الأمل الذي عبر عنه الكثيرون في أوروبا بأن التغير المحلي قد يحدث في إيران حاملا معه تغييرا في الحراك الداخلي عند انتهاء مدة الاتفاقية النووية، يُنظر إليه في دول الخليج على أنه "سذاجة" كبيرة. وفوق كل هذا، فهناك قلق عميق بأن أوروبا ستغض الطرف عن تجاوزات إيران الممكنة حول الاتفاقية. وتخشى دول الخليج بأن أوروبا سوف تفترض حسن نوايا إيران لتجنب مخاطر تصاعد التوتر، والذي قد يؤدي بدوره إلى الإضرار بالاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي. ونظرًا لدور الاتحاد الأوروبي كمفاوض بارز فإن أوروبا لديها من الأهمية ما يجعلها العامل الأكبر في نجاح تلك الاتفاقية، كما أن الاتحاد الأوروبي هو العنصر الرئيسي في إقناع إيران بأن المجتمع الدولي يؤدي دوره في الاتفاقية، وذلك يعني أن أوروبا سوف تسعى جاهدة لضمان تطبيق الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي وفقا لما هو مخطط لها.

إن الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي الموثقة والصادرة في يونيو ٢٠١٦م، والتي دعت الاتحاد إلى تبنى "مشاركة متوازنة" مع دول منطقة الخليج، بما يشمل التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران أيضا، قد أدت بدورها إلى زيادة القلق في دول الخليج بأن أوروبا في الواقع تمنح "شرعية" للسياسات الإيرانية في المنطقة. وقد دعت المفوضة العليا لشؤون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، إلى دمج إيران "في إطار أوسع من العلاقات مع أوروبا بما يخلق الترابط مع جميع الأطراف وتحفيزهم من أجل الالتزام بالاتفاق." ونظرًا لسياسات التدخل التي تتبعها إيران بما يضر بأمن دول مجلس التعاون الخليجي، تنظر تلك الدول إلى التحول الأوروبي تجاه إيران بوصفه تحولًا سلبيًا على صعيد الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون.

وبحلول نهاية عام ٢٠١٦م، ليس ثمة ما يشير إلى أن مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي على هذه الجبهة تجد أي صدى في العواصم الأوروبية أو في بروكسل. وعلى هذا الأساس، لم تطرح سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه إيران سوى علامات استفهام داخل دول الخليج فيما يتعلق بالاتجاه المستقبلي للسياسة الأوروبية تجاهها، ومن المرجح أن تظل كذلك نقطة خلاف في عام ٢٠١٧م.

وقد أدى السعي الأوروبي إلى تعزيز انفتاحه السياسي والدبلوماسي على إيران إلى تبنى موقفا، بدأت من خلاله أوروبا في تطبيق مزيدا من التدقيق على السياسات الخارجية والأمنية الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي. ويمكن للمرء أن يرى أنه خلال العام الماضي، قد لاقى الموقف النشط لدول الخليج العربي، وبخاصة فيما يتعلق باليمن وليبيا وسوريا، مزيدا من الشكوك من جانب أوروبا على الصعيدين الرسمي والشعبي. وبدلًا من المساهمة في استقرار المنطقة على المدى المتوسط والطويل، يُنظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي كداعم لنوع جديد من "الاستقرار الاستبدادي" في دول الشرق الأوسط. ويعتبر الدعم المالي الكبير المقدم إلى حكومة مصر بعد تولي الفريق السيسي مقاليد الأمور في يوليو ٢٠١٣م، مثالا على ذلك. وفي اليمن، استمر الاتحاد الأوروبي في الإعراب عن تحفظات

كبيرة إزاء الحملة العسكرية الخليجية داخل البلاد، مع توجيه انتقادات حادة حول الوضع الإنساني المتدهور في اليمن. وبدلًا من استكمال عملية التغيير التي يمكن أن تضع هذه الدول على أسس تقدمية أكثر صلابة، يُنظر إلى أولويات دول الخليج باعتبارها دعمًا للوضع الراهن مهما كلف الأمر. ونتيجة لذلك، تجد دول مجلس التعاون الخليجي المناخ السياسي في العواصم الأوروبية وفي بروكسل أقل ترحيبًا من ذي قبل.

وخلاصة القول إنه في حين كان الاتحاد الاوروبي ينظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي على أنها قوة ذات تأثير معتدل، يمكن لأوروبا أن تتعاون معها على أساس من المصالح المتشابهة، بدأت أوروبا في أن تنزع إلى البعد عن هذا المنطلق، بل وبدأت في تطبيق مزيد من الضغوط على دول مجلس التعاون الخليجي. ويوضح تعامل الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي مع القضية اليمنية اختلاف أولويات الطرفين.

التوقعات لعام ٢٠١٧

قد يساهم انتخاب دونالد ترامب، الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة، في زيادة الجفاء بين أوروبا ودول الخليج العربي. فحري بالعلاقات الأوروبية – الأمريكية أن تشهد خلافا متزايدا نظرًا لعزم الرئيس المُنتخب دونالد ترامب على إعادة التفاوض بشأن خطة الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني، فضلًا عن إعلانه الرغبة في تبني نهج أكثر تشددًا مع إيران بصفة عامة. وعلى هذا الأساس، يمكن للقضية الإيرانية أن تكون محورا رئيسيا للخلاف بين السياسات الأمريكية والأوروبية. وهذا بدوره، يمكن ان يُعيد بعض المصداقية للولايات المتحدة على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن على حساب وجود نهجا غربيا موحدا. ومن ناحية أخرى، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة ستكون أقل اهتماما بقضايا الديمقراطية الليبرالية التقليدية مثل حقوق الإنسان والضغط من أجل الإصلاحات السياسية في الشرق الأوسط. وبذلك يظل الاتحاد الأوروبي–الذي تنقصه بريطانيا–بوصفه الداعم الأساسي لضمان عدم تجاهل المبادئ الديمقراطية الليبرالية تماما. ومع إصرار دول مجلس التعاون الخليجي على رفض أي تدخل في شؤونها السياسية الداخلية، تبدو المناقشات الخلافية الكبرى مع المسؤولين الأوروبيين معدة مسبقاً. ويشير كل ما سبق إلى وجود مجموعة من العلاقات الفردية والمعقدة التي قد تضع الكثير من افتراضات الماضي موضع تساؤل، وذلك حينما يتعلق الأمر بالعلاقات بين كل من أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي.

*مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث ـ جنيف سويسرا

شركة محمد عبدالله شربتلي المحدودة

المركز الرئيسي: صندوق بريد ٤١٥٠ – جدة ٢١٤٩١ – المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠٠٠٠ ٦٧٩ ١٢ ٠٠٩٦٦ البريد الإلكتروني: jeddah@sharbatlyfruit.com
فاكس: ٢٩٢٩ ٦٩٣ /٢٢٠٠ ٦٧٨ ١٢ ٠٠٩٦٦ الموقع: www.sharbatlyfruit.com

العلاقات العسكرية المغربية-الخليجية في طريقها لتطوير التعاون في الصناعة العسكرية

العلاقات المغربية الخليجية عام ٢٠١٦: جسر للعلاقات الآفرو-آسيوية

تميزت سنة ٢٠١٦م، بتفاعلات مهمة على صعيد العلاقات المغاربية الخليجية عموما، والعلاقات المغربية الخليجية خصوصًا. وقد دفعت التحديات الإستراتيجية التي تشهدها المنطقة العربية بصناع القرار إلى تجديد أطر وآليات تطوير العلاقات الخليجية المغربية، أفضى إلى انعقاد «القمة الأولى الخليجية المغربية » بالرياض في ٢٠ أبريل ٢٠١٦م. وقد جاءت هذه القمة بالتوازي مع التحولات في الرؤى والأدوار الاقتصادية التي ترتب لها الدول الخليجية، من خلال تنويع الشركاء ونمط الاقتصاد الخليجي، كما أن المغرب بدوره انخرط في مسار تهيئة البنيات والموارد التي ستنقله إلى تصنيف «الدول الصاعدة».

د.فؤاد فرحاوي

مركزية الخليج في أجندة الاقتصاد المغربي

إن المبادلات التجارية المغربية الخليجية أصبحت ترتفع بشكل تدريجي منذ سنة ٢٠١١م، بالرغم ميل الميزان التجاري لفائدة دول مجلس التعاون الخليجي، الذي بلغت قيمته سنة ٢٠١٥م، ٨١٢ مليونًا و٦٩٤ ألف دولار. وقد ارتفعت الصادرات الخليجية للمغرب من ٢٥٧ مليون و٣١٠ ألف دولار سنة ٢٠١١م، إلى مليار وأزيد من ١٧٤ مليون دولار عام ٢٠١٥م. أما واردات مجلس التعاون الخليجي من المغرب فقد انتقلت بدورها من ١٠٩ مليون و٧٣٦ ألف دولار عام ٢٠١١م، إلى ٣٦١ مليون و٤٢٥ ألف دولار عام ٢٠١٥ م، (أنظر الجدول رقم: ١).

وهيمنت المملكة العربية السعودية على مجمل المبادلات التجارية الخليجية مع المغرب ما بين ٢٠١١ و٢٠١٥م، إذ استحوذت على ٤٩٪ من واردات الدول الخليجية من المغرب، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٣٦٪، ثم الكويت بـ٥ ٪ (أنظر المبيان رقم:١). وتستحوذ السعودية أيضا على ٧٨٪ من صادرات دول مجلس التعاون الخليجي نحو المغرب خلال نفس الفترة، ثم تتبعها الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٤٪ (أنظر المبيان رقم:٢).

وإذا كانت فترة ٢٠١١-٢٠١٥م، قد هيمنت عليها العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على العلاقات الاقتصادية الخليجية المغربية، فإن سنة ٢٠١٦م، ستشهد جهودًا لتطويرها مع دول أخرى، مثل قطر التي وقعت اتفاقيات اقتصادية نوعية في ٠٥ أبريل ٢٠١٦م، مع المغرب خلال انعقاد اللجنة العليا المشتركة. وتعد مذكرة التفاهم بين البلدين في مجال النفط والغاز والطاقة المتجددة والكهرباء من أهم هذه الاتفاقيات، وتكتسي في المنظور المغربي طابعًا استراتيجيًا، إذ تسمح له باستيراد الغاز المسال القطري بعد أن كان المغرب يعتمد على إمدادات «شركة صوناتراك» الجزائرية، كجزء من الالتزام المتعلق بمرور أنبوب الغاز الجزائري نحو إسبانيا عبر الأراضي المغربية. فنظرًا للتوتر السياسي بين الجزائر والمغرب حول مسألة الصحراء المغربية، جعل الرباط تفكر في خيارات أخرى لإمداد سوقها بالغاز، كان من إحداها استيراد الغاز القطري.

والحقيقة، أن السياسة الطاقية للمغرب في السنوات الأخيرة جذبت كثيرًا أنظار الاستثمارات الأجنبية، منها القطرية، ففي شهر فبراير ٢٠١٦م، أعلنت «شركة قطر للبترول» عن شرائها نسبة ٣٠٪ من حصة «شركة شيفرون الأمريكية» التي كانت تمتلك ٧٥٪ من حصة امتياز الاستكشاف البحري في المياه العميقة قبالة السواحل المغربية. ونشير في هذا السياق، أن الإمارات العربية المتحدة سبق لها أيضًا أن اهتمت بالاستثمار في القطاع الطاقي بالمغرب، ففي منتصف مارس ٢٠١٥م، وقعت شركة «مبادلة للبترول» عقدا لاستكشاف الطاقة في الشواطئ المغربية على البحر الأبيض المتوسط. ويتوقع أن يشهد قطاع استخراج النفط بالمغرب المزيد من الاهتمام الخليجي خصوصًا، والعالمي عمومًا، وهو ما أكدته ندوة «أسبوع النفط في إفريقيا» التي نظمت في آخر أكتوبر ٢٠١٦ بجنوب إفريقيا.

الجدول رقم 1 : المبادلات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي مع المغرب (القيمة: بألف دولار)

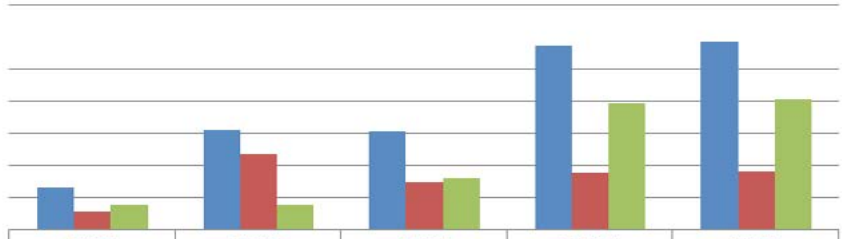

	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات الخليجية للمغرب	257310	620623	605451	1146186	1174119
الواردات الخليجية من المغرب	109736	467010	292229	358739	361425
الميزان التجاري	147574	153613	313222	787447	812694

المصدر: الإحصائيات مأخوذة من: www.trademap.com

المبيان رقم 1: نسبة الصادرات المغربية نحو دول مجلس التعاون الخليجي ما بين 2011- 2015

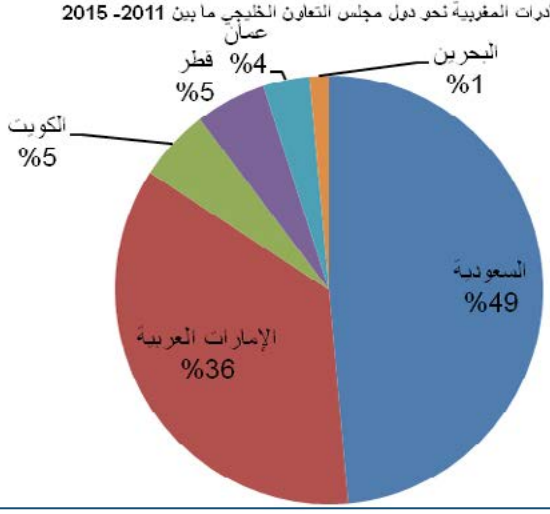

الميان رقم 2: نسبة الواردات المغربية من دول مجلس التعاون الخليجي ما بين 2011 - 2015

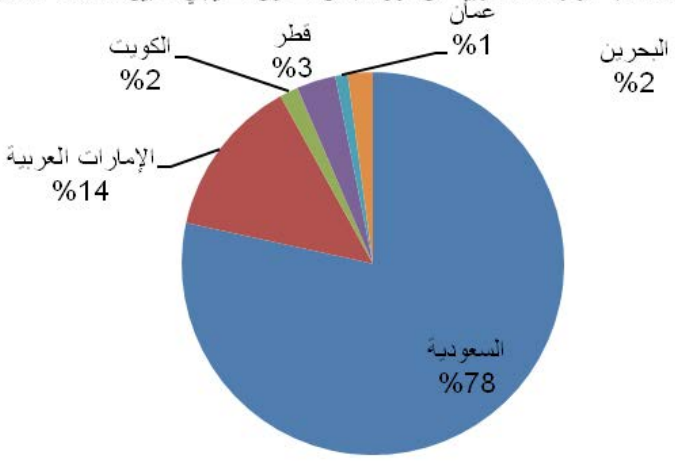

وواصلت العربية السعودية دعمها الاقتصادي للمغرب، ففي أبريل ٢٠١٦م، وقع الطرفان على اتفاقية بموجبها يحصل المغرب على ٢٣٠ مليون دولار من الرياض، كجزء من المساعدات التي خصصت للرباط بموجب «الشراكة المغربية الخليجية»، والبالغة قيمتها ٥ مليارات دولار لفترة ٢٠١٢-٢٠١٧. وفي إطار نفس هذه «الشراكة»، قدمت الكويت للمغرب عقب «القمة الخليجية المغربية الأولى»، مساعدات اقتصادية بقيمة ٢٥٠ مليون دولار.

إن دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت في السنوات الأخيرة إحدى أهم الممولين والمساهمين في المشاريع الاقتصادية الكبرى للمغرب، خاصة بعد الأزمة التي أصابت الاقتصاديات الغربية، بما فيها فرنسا وإسبانيا التي تعتبر من الشركاء الاقتصاديين الأساسيين للمغرب. وضمن هذا السياق، وقع «المكتب الوطني المغربي للسكك الحديدية» و«الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية» في أواخر أكتوبر ٢٠١٦م، على قرض تقدمه الأخيرة لاستكمال خط «قطار فائق السرعة طنجة-الدار البيضاء»، وهو أحد مشاريع البنيات التحتية الرئيسة التي دشنها المغرب لتعزيز الدينامية الاقتصادية في البلاد، بشراكة مع فرنسا التي تساهم بـ ٥٠ ٪ من تمويلات هذا المشروع. وتمول العربية السعودية ايضا مشروعا اقتصاديًا ضخمًا في المغرب يتعلق بإنتاج الطاقة المتجددة، والمسمى بمشروع «نور» لإنتاج الطاقة الشمسية بشراكة بين «الوكالة المغربية للطاقة الشمسية» و شركة (ACWA POWER) السعودية، إضافة إلى شركتين إسبانيتان هما «Aries Ingenieria y Sistemas» و «TSK Electronica y Electricidad». وخلال فبراير ٢٠١٦ تم افتتاح المحطة الأولى لمشروع «نور» الذي يعد الأكبر من نوعه في العالم، وفي يوليو من السنة نفسها أعلنت الشركة السعودية (ACWA POWER) أنها في المراحل الأخيرة للبدء في مشروع لإنتاج الطاقة الريحية في «جبل صندوق» قرب مدينة طنجة شمال المغرب.

وفتح المغرب خلال سنة ٢٠١٦م، مجالا جديدا لتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج العربي، عبر قطاع «البنوك الإسلامية/البنوك التشاركية»، وكان «بنك قطر الدولي الإسلامي» أول مستثمر في هذا القطاع بعد توقيعه على اتفاقية تعاون في آخر شهر ٢٠١٥ مع «بنك سياش» المغربي (Crédit Immobilier et Hôtelier) (CIH). وتمكن فيما بعد أيضا «بنك البركة» البحريني من التوقيع على اتفاقية مع «البنك المغربي للتجارة الخارجية» (Banque Marocaine Du Commerce Extérieur) (BMCE) لإنشاء «بنك إسلامي» وفتح ٢٠ فرعا له في المغرب. ومنذ ٢٠١٥ يحاول كل من «بنك أبو ظبي الإسلامي» و«بنك الإمارات الإسلامي» الاستثمار في المغرب، ومن المتوقع أن يقوم أيضا «بنك فيصل الإسلامي» السعودي بفتح فروع له بالمغرب.

تهيمن السعودية على المبادلات التجارية الخليجية مع المغرب بنسبة ٤٩٪ من الواردات و٧٨٪ من الصادرات

الخليج العربي والمغرب: من التنسيق إلى التكامل الاستراتيجي

١- استمرار وتطور التعاون العسكري المغربي الخليجي

استمر المغرب خلال سنة ٢٠١٦م، في دعم شركائه فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي الخليجي، ففي اليمن واصلت الرباط دعمها السياسي للموقف المؤيد لشرعية الرئيس اليمني «عبد ربه منصور هادي»، وذلك بالرغم من أن المغرب قد أوقف المشاركة في العمليات العسكرية المباشرة، لدواعي أرجعها البعض لفتح المجال أمام المفاوضات السياسية بين «هادي» و «الحوثيين»، فيما البعض الآخر رجح هذا التوقف إلى دواعٍ خاصة تتعلق بتحرشات معادية تتعلق بقضية الصحراء المغربية وحاجة الرباط إلى القوات النوعية التي أرسلها إلى حرب اليمن. وعندما تعرضت سفينة مدنية إماراتية، كانت تنقل المواد الغذائية والطبية، لهجوم من قبل «الحوثيين» في أكتوبر ٢٠١٦م، نددت وزارة الخارجية المغربية بهذا السلوك، واعتبرته مهدداً لأمن الملاحة البحرية، وأثناء الهجوم الذي حاول به «الحوثيون» استهداف مكة المكرمة خلال نفس الشهر، أكدت الرباط استعدادها و«تضامنها المطلق مع المملكة العربية السعودية الشقيقة في مواجهة كل ما من شأنه أن يمس سيادتها وطمأنينتها».

ونظرا للشراكة الاستراتيجية القائمة بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي، يحتمل أن تشارك الرباط في الترتيبات التي يمكن أن تتمخض عنها الوساطة السياسية لحل الأزمة اليمنية، بما فيها احتمال إنشاء قوة دولية أو قوة حفظ سلام أممية في اليمن. ويذكر في هذا السياق أن الجزائر رفضت اقتراحا تُقدم إليها حول المشاركة في قوة دولية محتملة في اليمن، قيل إنه كان محور المباحثات في زيارة قيادات عسكرية خليجية للجزائر، بما فيها رئيس هيأة الأركان العامة السعودي «عبد الرحمن صالح البنيان» خلال أكتوبر ٢٠١٦.

إن ما ميز العلاقات العسكرية المغربية الخليجية خلال سنة ٢٠١٦م، أنها بدأت تشق طريقها عمليا نحو تطوير التعاون في مجال الصناعة العسكرية، فبعد أن وقعت الرياض والرباط على اتفاقية للتعاون العسكري في ديسمبر، ٢٠١٥ م، عقب

انضمام المغرب إلى «التحالف الإسلامي ضد الإرهاب» الذي أطلقته السعودية، قدمت الأخيرة في يناير ٢٠١٦م، مساعدات مالية للمغرب بلغت ٢٢ مليون دولار مخصصة لدعم الصناعة العسكرية المغربية. ويمكن القول إن هذه المساعدة ليست إلا مقدمة لتطوير أوسع للعلاقات المغربية السعودية في هذا المجال، خاصة وأن الرياض أصبحت لها رؤى جديدة في المجال العسكري تربط فيه بين الصناعة العسكرية والتحول الاقتصادي، اتضحت أساسًا في توجهات وزير الدفاع السعودي «محمد بن سلمان» التي تبلورت في «الرؤية السعودية ٢٠٣٠».

والحقيقة، أن التعاون في مجال الصناعة العسكرية المغربية السعودية هو استمرار لمسار اهتمام الدول الخليجية للاستثمار في هذا القطاع، وبما أن المغرب والجزائر تعدان من بين أكبر الدول المنفقة على شراء الأسلحة في إفريقيا، فإن سوقهما يجذبان الشركات الكبرى لصناعة الأسلحة في العالم. وتعد دول الخليج حلقة من حلقات تسويق الأسلحة في هذه المنطقة، سواء بتمويل المشتريات، أو الصناعة العسكرية، أو الاستثمار المباشر في هذا القطاع. ولكن هذا التطور يأتي أيضا في سياق رغبة صانع القرار المغربي في إنشاء وتطوير الصناعة العسكرية المغربية لتلبية احتياجاته الدفاعية، لاسيما في ضل التحديات الأمنية الإقليمية المتصاعدة، خاصة في منطقة الساحل والصحراء. وضمن هذا السياق تأتي اتفاقية التعاون العسكري مع الإمارات العربية المتحدة التي صادق عليها المغرب في عام ٢٠١٥م، وتهم إحدى مجالاتها الصناعة العسكرية. ونشير هنا إلى أن الإمارات العربية تراهن على أن تصبح أحد المستثمرين أيضًا في الصناعة العسكرية الجزائرية، إذ سبق لـ«شركة توازن» الإماراتية المختصة في الصناعة العسكرية أن وقعت اتفاقية مع الجزائر في ماي ٢٠١٢م، لإنتاج ٢٠٠ مركبة عسكرية كل سنة. ولا نستثني في هذا الإطار، الجهود التي تبذلها قطر للانخراط في مجال الصناعة العسكرية، وتحاول من أجلها أن تضع لها أرضية قانونية مع بعض الدول، سواء على مستوى الإنتاج أو التسويق، وقد تكون الاتفاقية العسكرية الموقعة بين المغرب وقطر عام ٢٠١٠م، إحدى آلياتها.

٢- المغرب والخليج رافعة التعاون الأفرو-آسيوي

إن الديناميات الإقليمية والدولية التي عرفتها دول الخليج العربي خلال السنوات القليلة الماضية تنم على وجود تحولات مهمة في سياستها الخارجية، أبرزها السعي إلى توسيع علاقاتها الاقتصادية والاستراتيجية مع الدول الآسيوية، مثل الهند والصين وكوريا الجنوبية واليابان. أما المغرب فبالتوازي مع تعزيز علاقاته بدول مجلس التعاون الخليجي، التي تبلورت أساسا في «القمة الأول للمغرب ومجلس التعاون الخليجي» في أبريل ٢٠١٦م، فإنه اختار في السنة ذاتها أن يعزز حضوره بالقارة الإفريقية. وما ميز التحرك المغربي خلال ٢٠١٦م، هو تجاوزه التركيز على الدول «الإفريقية الفرانكفونية» نحو انفتاح أكبر على «الدول الإفريقية الأنجلوساكسونية»، اتضحت في الزيارة الأولى التي قام بها العاهل المغربي محمد السادس، في أكتوبر الماضي، إلى كل من تنزانيا ورواندا بمنطقة شرق إفريقيا، والتي تعد محور تماس بين الخليج العربي وإفريقيا وشرق آسيا.

لقد أبانت التطورات الدولية أن مركز الصراع الدولي يتحول إلى آسيا، وبالدرجة الأولى في محيط الصين، مما يستوجب مراجعة الاستراتيجيات والآليات لحماية المصالح الوطنية والإقليمية. ونتيجة لهذا التحدي أصبح هناك تداخل أكبر بين مجريات الأحداث في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، وإذا كانت الأزمة السورية ستحدد مستقبل ميزان القوى في شرق البحر الأبيض المتوسط، فإن الأزمة اليمنية ستحدد ميزان القوة في المحيط الهندي، وكلا الحوضين البحرين يمسان بأمن الخليج العربي بصفة مباشرة، والأمن القومي المغربي بصفة غير مباشرة بحكم ارتباطه بالأمن القومي الخليجي. ويقتضي هذا التحول التفكير في تفعيل العلاقات الأفرو-آسيوية كإحدى المحاور الأساسية التي تُمكن كل من المغرب والدول الخليجية من التموقع في المسارات الجديدة التي تتجه إليها العلاقات الدولية. إن تأمين الملاحة البحرية بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي يشكل إحدى الهواجس الأساسية للقوى الآسيوية في هذه المرحلة، وجعل الخليج العربي في قلب اهتماماتها. وفي هذا السياق أقامت الصين واليابان قاعدة عسكرية لكل واحد منهما في جيبوتي. وحصلت البحرية الإيرانية على تسهيلات لاستغلال الموانئ التنزانية، فضلا عن قيامها بتدريب القوات البحرية التنزانية. وعززت الهند علاقاتها العسكرية الإفريقية، خاصة مع شرق إفريقيا، فوقعت على اتفاقيات تعاون مع القوات البحرية لسيشيل وموريتيوس والموزامبيق والصومال، فضلا عن قيامها بتدريب القوات العسكرية لعدد من الدول الإفريقية، منها تنزانيا التي وقعت معها الهند في يوليو ٢٠١٦م، على اتفاقية لتعميق التعاون العسكري، خاصة في المجال البحري.

قدمت السعودية في يناير الماضي ٢٢ مليون دولار لدعم الصناعة العسكرية كمقدمة لتطوير أوسع للعلاقات الثنائية في هذا المجال ضمن رؤية ٢٠٣٠

يحتمل أن تشارك الرباط في ترتيبات ما بعد حل الأزمة اليمنية بما في ذلك المشاركة في إنشاء قوة دولية أو قوة حفظ سلام أممية في اليمن

انخرطت دول الخليج العربي أيضًا في جهود تأمين الملاحة البحرية الرابطة بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، فالمملكة العربية السعودية أقامت قاعدة عسكرية لها في جيبوتي ذات الموقع الاستراتيجي، في حين أن الإمارات العربية المتحدة وقعت في عام ٢٠١٥م، على عقد تأجير ميناء ومطار عصب في اريتريا لمدة ٣٠ عاما. ووقعت السعودية في نفس السياق على اتفاقية للتعاون العسكري مع الهند في أبريل ٢٠١٦، تبعتها اتفاقية عسكرية أخرى مع اليابان في سبتمبر من السنة نفسها. ووقعت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضًا اتفاقية عسكرية وشراكة استراتيجية مع الهند في مايو ٢٠١٦، كما تتطلع أستراليا إلى تعميق علاقاتها العسكرية مع الإمارات العربية في سياق تعزيز أدوارها الأمنية في المحيط الهندي.

وازت التطورات على الصعيد العسكري جهودًا لتأمين وتعزيز دور الموانئ الخليجية في التجارة الدولية، وفي هذا السياق عقدت بالرباط في ١٧ أكتوبر ٢٠١٦م، «الورشة الأول للتعاون بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي في قطاع الموانئ والنقل البحري». وبانفتاح المغرب الأخير على شرق إفريقيا، وشراكته الاستراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي، سيكون هو أيضًا في انسجام مع الاستحقاقات الاستراتيجية والاقتصادية الخليجية في المحيط الهندي، وقد وقعت الرباط على اتفاقية للتعاون الأمني مع رواندا، واتفاقية تقضي بتدريب عسكريين من تنزانيا في المغرب، وعلى الصعيد الاقتصادي وقع اتفاقيات تتعلق بالصيد البحري وتطوير تجهيز الموانئ والربط بينها وبين الوحدات الصناعية. وبمعنى آخر أصبح المغرب معني أكثر بقضايا الأمن البحري في منطقة شرق إفريقيا، لأنها أصبحت جزءًا من مصالحه الاقتصادية.

إن الشراكة المغربية الخليجية التي تعمقت خلال عام ٢٠١٦م، تفتح مجالات أوسع في سياق التطلع إلى تطوير العلاقات الأفرو-آسيوية، فهناك على سبيل المثال فرص كبيرة للتعاون في مجال الأمن الغذائي. ولقد بذلت الدول الخليجية جهودًا كبيرة لضمان أمنها الغذائي عبر استثمارات مهمة في القطاع الفلاحي بدول إفريقية وآسيوية، إلى جانب اعتمادها على دول أمريكا اللاتينية لاستيراد حاجياتها الغذائية، فالعربية السعودية لها مشاريع فلاحية في أثيوبيا ومالي وجنوب السودان وباكستان والفلبين وغيرها، وأما الإمارات العربية المتحدة فلها، مثلا، استثمارات فلاحية في المغرب واندونيسيا وتنزانيا والسودان وغانا، فيما تمتلك قطر أراضٍ زراعية في كامبوديا والفلبين وإندونيسيا والهند و باكستان وغيرها.

ويجمع المغرب مع دول إفريقية وآسيوية اتفاقيات عديدة تهم القطاع الفلاحي، يمكن لدول الخليج العربي توظيفها في استثماراتها بهذه الدول، خاصة وأنه راكم خبرة كبيرة في إطار ما يعرف بـ«المخطط الأخضر» الذي يسعى إلى تسويقه في إفريقيا، فضلا عن الدور الهام الذي يقوم به «المكتب الشريف للفوسفات» في تزويد المشاريع الفلاحية في العالم بالأسمدة ذات الجودة والمردودية العالية. وخلال الزيارة التي قام بها الملك المغربي محمد السادس إلى شرق إفريقيا تم التوقيع على اتفاقيات تسمح بتزويد هذه المنطقة بالأسمدة الفلاحية، كما للمغرب اتفاقيات مع الهند ورواندا، فضلا عن باكستان والبرازيل وغيرها، لتزويدها بهذه الأسمدة والرفع من إنتاجيتها الفلاحية. ويذكر أن «المكتب الشريف للفوسفات» بالمغرب أنشأ في ٢٠١٥م، شركة تعمل خصيصًا لتزويد إفريقيا بالأسمدة الفلاحية. أي أن الدول الخليجية التي تشتري أو تكتري الأراضي في الدول الإفريقية والآسيوية لمشاريعها الزراعية وأمنها الغذائي بإمكانها الاستفادة من الخدمات والأسمدة الفلاحية التي يوفرها المغرب لهذه الدول.

وعمومًا، فإن التعاون بين المغرب ودول الخليج في القطاع الفلاحي، وفي المجالات الاقتصادية الأخرى سيساهم بالتأكيد في تعزيز توجه الأخيرة لتقوية علاقاتها الآسيوية، باعتباره خيارًا استراتيجيًا تسعى من خلاله أن تكون طرفًا في معادلة الصراع في شرق آسيا. وبالنظر إلى الرؤية الجديدة للمغرب في الانفتاح على كل مناطق القارة الإفريقية، ورغبة دول مجلس التعاون الخليجي في الاستفادة من مؤهلات القارة، فإن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التنسيق والتكامل بين القطاعات الاقتصادية وفرص الاستثمار فيها بين المغرب والدول الخليجية، ولكن الاستثمار الأمثل لهذه الفرص تستدعي حضورًا أمنيًا وعسكريًا متزايدًا لهما سواء في إفريقيا أو في المحيط الهندي، وذلك بمزيد من التعاون مع قوى آسيوية رئيسية، مثل اليابان والهند وكوريا الجنوبية. ولعل التطورات التي شهدتها سنة ٢٠١٦م، في السياسة الخارجية لهذه البلدان تسير في هذا الاتجاه، مما يعطي إمكانية أكبر ليلعب المغرب والخليج العربي دور الرافعة للعلاقات «الآفرو آسيوية»، وهذا يقتضي أيضًا إعطاء المزيد من الاهتمام لدول الآسيان.

*باحث في العلاقات الدولية والشؤون الاستراتيجية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية

دول الخليج وروسيا عام ٢٠١٦: التحولات وتأثيرها على المستقبل

فرص التفاهمات الروسية ـ الخليجية قائمة ومن مصلحة الطرفين الفصل بين السياسة والاقتصاد

حملت الأشهر الأولى من عام ٢٠١٦م، تفاؤلاً باستمرار التطور الذي بدأ قبل عام في العلاقات الخليجية ـ الروسية. فقد قام أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بأول زيارة له لروسيا فى يناير، وعكست الزيارة تطورًا هامًا فى العلاقات القطرية الروسية، التى ظلت لسنوات يخيم عليها التوتر فى ضوء تناقض مواقف البلدين إزاء عدد من القضايا الإقليمية. فقد أكد أمير قطر خلالها أن "لروسيا دورًا هامًا وقويًا في العالم وخاصة في الشرق الأوسط، لثقل روسيا ولأهميتها"، وأن الدوحة تعول "على الأصدقاء في روسيا في حل مسألة معاناة الشعب السوري وفى التسوية السياسة التي يجب أن تكون وفق مطالب الشعب السوري"، وهو ما عد تغيرًا نوعيًا، على الأقل في السلوك اللفظي ولغة الخطاب القطري تجاه موسكو. وفى ود بين قيادة البلدين، أهدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمير قطر، صقرًا مدربًا.

د. نورهان الشيخ

أعقب ذلك زيارة وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، لموسكو فى مايو، والتى أكد خلالها أن "الدوحة تشاطر موسكو موقفها حول ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي سوريا، مشددًا على ضرورة توحيد الجهود لإنهاء الأزمة السورية المستمرة منذ ٥ سنوات"، وأن زيارته إلى روسيا تأتي في سياق البحث عن سبل لإنقاذ عملية التسوية السياسية بسوريا. سبق ذلك اتصال هاتفى بين الرئيس بوتين والأمير تميم فى ١٩ أبريل، تضمن تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك. كما استضافت الدوحة اجتماعات للدول المنتجة للنفط فى فبراير ومنتصف أبريل لمناقشة خفض حجم الإنتاج لتحسين الأسعار، وبدا أن هناك تفاهمات روسية قطرية فى هذا الخصوص.

كما كان لزيارة ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، لروسيا فى فبراير أهميتها، حيث أكدت موسكو والمنامة على تطابق مواقف البلدين حول قضايا عدة فى مقدمتها مكافحة الإرهاب وتسوية النزاعات في الشرق الأوسط بالوسائل السلمية وعدم السماح بخطوات تؤدي إلى تفكيك الدول، وعدم إسقاط الحكومات الشرعية في المنطقة. وأكد وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة، أن ملك البحرين يقدر دور الرئيس بوتين والدولة الروسية بشكل عام في مساعدة الشعب السوري للخروج من هذه المحنة الصعبة، وأن المشاكل الطائفية في الشرق الأوسط أدت إلى تهجير ولجوء مئات الآلاف من سكان بعض الدول، وأن دول الخليج ستأخذ الرؤية الروسية للأمن في المنقطة وتطوراتها بعين الاعتبار. وأهدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لملك البحرين جوادًا أصيلًا من سلالة "أخال تيكي"، فيما قدم له العاهل البحريني سيفا ثمينا صنع خصيصًا بناء على طلب شخصي من الملك من الفولاذ الدمشقي ومقبض وقراب من الذهب والفضة، فى جو من الود الشخصى بين القيادتين.

وعلى الصعيد الاقتصادى، يبرز الاتفاق السعودي الروسي على التعاون لضمان الاستقرار في أسواق النفط كأحد أبرز التطورات خلال عام ٢٠١٦م، ليس فقط على مستوى العلاقات الخليجية ـ الروسية وإنما عالميًا باعتبار البلدين أكبر منتجي النفط في العالم. وكانت الدولتان قد أصدرتا بيانًا مشتركًا على هامش قمة مجموعة العشرين، التي عقدت في مدينة خانجو الصينية فى سبتمبر، تضمن اتفاقهما على تشكيل مجموعة عمل لمراجعة العوامل المؤثرة في قوى السوق والخروج بتوصيات تسهم في ضمان الاستقرار في أسواق النفط. ومهد التوافق بين البلدين إلى اتفاق الجزائر الذي وُصف بالتاريخي بين الدول الأعضاء في منظمة

"أوبك" في سبتمبر، والذي تضمن تخفيض إنتاج النفط إلى مستوى يتراوح بين ٣٢,٥ و٣٣ مليون برميل يوميًا مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بنحو ٦٪. وهو أول اتفاق للمنظمة على خفض الإنتاج منذ عام ٢٠٠٨م، عقب انهيار السوق بسبب تخمة المعروض.

كما عُقدت الدورة السادسة من اللجنة الحكومية الروسية-الإماراتية المشتركة في نوفمبر، وقام مساعد وزير الخارجية الإماراتي للشؤون الاقتصادية والتجارية؛ السيد محمد شرف، على رأس وفد إماراتي رفيع المستوى، ضم ممثلين عن مؤسسة الإمارات للطاقة النووية، بزيارة روسيا، وأكد خلال الزيارة على أن دولة الإمارات تبحث مع روسيا سبل دعم التعاون الاقتصادي المشترك وآفاق تطويره بين البلدين، وأن مفاوضات جارية بين الطرفين للوصول لاتفاقات للتعاون فى المجال النووى تضمنت عقد اجتماعات مع نظرائه من شركة "روس آتوم" الروسية للطاقة الذرية.

وأعلنت شركة "مبادلة" الإماراتية للتنمية، عن اتفاقها مع الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة على التعاون المشترك في مشاريع ذات أولوية لروسيا، في مجالي الزراعة والغذاء، بقيمة ١٩ مليار روبل وهو ما يعادل ٣٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى استثمار حوالي ١٠ مليارات روبل في مجموعة شركات أفكو، وهي الشركة المتخصصة في منتجات الزيوت والدهون في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا ويضم خمس دول هى: روسيا وكازاخستان، وبلوروسيا، وأرمينيا، وقرجيزستان. ومن أوجه التعاون الاستثمارى الهام بين الجانبين الخليجى والروسى أيضًا ما أشار إليه أندرية كوستين، رئيس المجموعة المالية الروسية، فى ٢ سبتمبر أن روسيا ستبيع حوالي ٢٥٪ من مطار "بولكوفو" الروسى لمستثمرين قطريين.

إلا أن التطورات والتفاهمات السابقة لم تحل دون حالة عامة من الفتور النسبى خيمت على مجمل العلاقات الروسية الخليجية، والسعودية خاصة، خلال عام ٢٠١٦م، رغم الإنفراجة التى شهدتها الأخيرة فى أعقاب زيارات ولي ولي العهد ووزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان لروسيا عام ٢٠١٥م، وما أعقبها من تطورات على صعيد العلاقات الثنائية، والتعاون المشترك، والتفاهمات بشأن تسوية الأزمة السورية، والتي ولدت في مجملها اعتقادًا بانفراجة وشيكة في الاستقطاب الذي ساد المنطقة. ولكن سرعان ما تبدلت المعطيات بالتدخل الروسي في سوريا في ٣٠ سبتمبر من العام نفسه. فقد قرأت دول الخليج التدخل الروسي في سوريا على إنه دعم مباشر لبشار الأسد ونظامه، وأنه أضر بالمسار الذي كانت تأمله للأزمة والرحيل الذي بدا وشيكاً للأسد، ومن ثم عاد الفتور إلى العلاقات الروسية الخليجية. وفور بدء الضربات الروسية أعربت المملكة العربية السعودية عن قلقها البالغ من جراء العمليات العسكرية التي قامت بها القاذفات الروسية في سوريا، وطالبت بوقفها الفوري. ووصف وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، الضربات الروسية بأنها "تصعيد وموضوع خطير جدًا".

من ناحية أخرى، ورغم تأكيد موسكو والرياض تمسكهما ببيان "جنيف -١" كأساس للتسوية في سوريا، إلا أن الخلافات

بينهما وصلت حد التناقض، وتمحورت حول قضيتين رئيسيتين، أولهما رحيل بشار الأسد عن السلطة، والذى تعتبره الرياض شرط مسبق لأى تسوية سلمية بشأن سوريا، وتصر أن يكون رحيله فورى ودون شروط، فى حين ترى روسيا أن بقاء الأسد ضروري في المرحلة الانتقالية، وأنه حجر زاوية فى محاربة الارهاب، وأن للأخير الأولوية على ما عداها من قضايا أخرى، وأن غياب الأسد ورحيله المفاجئ سيؤدى حتماً إلى فراغ سياسي ستملأه الجماعات الإرهابية، وقد يؤدي إلى تكرار السيناريو الليبى عقب مقتل معمر القذافى، وتتمسك موسكو بأن رحيل الأسد فى النهاية أمر يقرره الشعب السوري وأنه متروك لإرادة السوريين. وثانيهما، الخلاف بين الجانبين فيما يتعلق بالتحديد الدقيق للجماعات الإرهابية، وإدراج روسيا لجماعات تعتبرها دول الخليج ضمن جماعات المقاومة المسلحة فى سوريا.

وقد أدى ذلك إلى تعثر عملية التسوية السلمية وفشل جنيف٣ مطلع عام ٢٠١٦م، واتهامات متبادلة بين الجانبين حول المسئولية عن ذلك. فقد شاركت الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة من المعارضة السورية، على شرط تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٥م، والذي ينص على "رفع الحصار عن المناطق المحاصرة وإدخال المساعدات الإنسانية وإطلاق سراح المعتقلين، وخصوصًا النساء والأطفال، ووقف الهجمات الجوية والبراميل المتفجرة على المدنيين". وعقب تأجيل المحادثات يوم ٣ فبراير، أكدت الهيئة أن وفد المعارضة لن يعود إلى جنيف ما لم يتم إحراز تقدم في المجالات الإنسانية في سوريا، واعتبرت أن تأجيل المباحثات "فرصة للمجتمع الدولي من أجل الضغط على النظام وحلفائه للالتزام أولًا بتنفيذ المتطلبات الإنسانية للشعب السوري من خلال فك الحصار، وإطلاق سراح المعتقلين، ووقف القصف، وإدخال المساعدات الإنسانية". ورحبت بأي جهود دولية لتحقيق انتقال سياسي للسلطة دون أن يكون الأسد طرفًا فيه. مُتهمة "الحكومة السورية والروسية بالعمل على إفشال المباحثات وتكثيف العمليات العسكرية والغارات الجوية"، واتهمت نظام الأسد، بدعم من روسيا، باستخدام محادثات جنيف كغطاء عسكري من أجل مواصلة تقدمه في سوريا، خاصة في الجزء الغربي من البلاد، حيث يرغب النظام في إحكام سيطرته عليه، ويواصل العمليات العسكرية ضد المعارضة وليس ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وحملت الهيأة العليا للمفاوضات الأسد وروسيا مسئولية وقف وتأجيل المفاوضات في جنيف، وهو الموقف الذى دعمته المملكة العربية السعودية التى حملت النظام السوري مسئولية تعليق محادثات جنيف على لسان وزير خارجيتها عادل الجبير، وأعلن أحمد عسيرى، مستشار وزير الدفاع السعودي "أن بلاده مستعدة لإرسال قوات برية إلى سوريا لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، إذا وافق التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة".

في المقابل اتهمت روسيا "مجموعة الرياض" بالسعي إلى إفشال المفاوضات السورية عبر طرح شروط مسبقة لبدئها، وأشار جينادى جاتيلوف، نائب وزير الخارجية الروسي إلى إن: محاولات وفد الرياض لتقويض عملية المفاوضات بذريعة مواصلة روسيا عمليتها العسكرية في سوريا غير مقبولة على الإطلاق، لأن الحديث يدور عن مكافحة الإرهاب في هذا البلد. والذريعة الثانية المتمثلة بعدم قدرتهم على المشاركة في المفاوضات بسبب الوضع الإنساني المتفاقم في سوريا، هي الأخرى غير مجدية تماماً". وأعلنت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن سبب قرار "معارضة الرياض" بتعليق مفاوضات جنيف يعود إلى تحقيق الجيش السوري نجاحات جدية في شمال محافظة حلب.

تزامن ذلك مع تطور واضح فى العلاقات الروسية الإيرانية مما أدى إلى تزايد حالة التوتر بين موسكو ودول الخليج التى تعتبر إيران التهديد الرئيسى لأمنها القومى. ففي الوقت الذي أعلنت الرياض قطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران على خلفية الإعتداء على القنصلية والسفارة السعودية فى إيران، وصل التعاون الاستراتيجى بين موسكو وطهران مستويات غير مسبوقة.

ففي يونيو عُقد اجتماع ثلاثي بين وزراء دفاع إيران وروسيا وسوريا في طهران، وأعرب وزير الدفاع الروسى عن شكره للمبادرة الإيرانية لعقد اجتماع ثلاثي بين وزراء دفاع الدول الثلاث، وقال إن "التصدي الشامل للإرهاب هو مسؤولية دولية يجب على جميع الدول أن تشارك فيه لإيجاد عالم أكثر أمنا". وأكد ارتياحه للحوار والتنسيق الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع طهران، معربا عن أمله بأن يسفر الاجتماع عن رفع مستوي التعاون بين الدول الثلاث في مسيرة مواجهة الإرهاب وإحلال الأمن والاستقرار المستديم في سوريا. واعتبر علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، والمنسق الأعلى للإجراءات السياسية والعسكرية والأمنية الإيرانية مع سوريا وروسيا، أن اللقاء تفرضه تزايد التعقيدات السياسية والأمنية في الأزمة السورية، واعتبر التعاون الوثيق والمؤثر والمتنامي بين البلدان الثلاثة وتيار المقاومة العامل الرئيسي لهزيمة الشبكة الإرهابية وتدميرها الملحوظ في المنطقة".

الاتفاق السعودي - الروسي لاستقرار أسواق النفط أبرز التطورات العام عالميًا باعتبار البلدين أكبر منتجي النفط في العالم

وفي مطلع أغسطس أعلن ديميتري روجوزين نائب رئيس الوزراء الروسي، أن روسيا سلمت إيران نصف صفقة منظومات الدفاع الجوي الصاروخي "إس-٣٠٠" الروسية، وهو ما يثير قلق دول الخليج من أن يؤدى ذلك إلى تغيير فى موازين القوى بالمنطقة ويزيد من قدرة وفاعلية الدفاعات الجوية الإيرانية التي تعاني حالياً من الضعف النسبي وفجوات في التغطية والقدرة. ومن المعروف أن منظومة اس ٣٠٠ من الأنظمة القوية في العالم فى مجال الدفاع الجوي الصاروخي بعيد المدى، وهي قادرة على صد وتدمير الصواريخ البالستية، ومجهزة برادارات قادرة على تتبع ١٠٠ هدف والاشتباك مع ١٢ هدفا في نفس الوقت، ولا تحتاج المنظومة سوى لخمس دقائق فقط لتكون جاهزة للإطلاق، كما إن صواريخها لا تحتاج لأي صيانة طوال فترة عملها. وهي مصممة للدفاع عن المعامل الكبيرة والمنشآت الحساسة والقواعد العسكرية ومراكز الرصد الجوي ضد الضربات المعادية، ومن المتوقع أن توظفها إيران لحماية منشآتها النووية، وتحصين نفسها ضد أى هجمات صاروخية محتملة.

وفي ١٦ أغسطس أقلعت القاذفات الاستراتيجية الروسية من طراز (تي يو-٢٢ أم) و(أس يو-٣٤) من قاعدة "نوجه" فى همدان غرب إيران وقصفت أهدافا لتنظيم داعش وجبهة النصرة في مناطق حلب ودير الزور وإدلب، وهو ما عد تطور بالغ الدلالة خاصة وإنها المرة الأولى التي تستخدم فيها روسيا بلداً ثالثاً لشن غارات في سوريا منذ بدء حملتها العسكرية بها. وبرر الجانبين ذلك بأن نشر القاذفات الروسية في إيران من شأنه تقليص زمن طيران القاذفات بنسبة ٦٠٪، وأن طبيعة الطلعات الروسية والأهداف المستهدفة كانت تستلزم ذلك. ومن المعروف أن قاعدة "نوجة" هي ثالث أكبر قاعدة عسكرية في إيران وتستقر فيها الطائرات الإيرانية العسكرية الثقيلة من طراز إف٤ الأمريكية الصنع وميج-٢٩ الروسية الصنع، ويفصلها عن أهداف المقاتلات الروسية في سوريا حوالي ٩٠٠ كيلومتر فقط، الأمر الذي سهل للقاذفات الروسية حمل حوالي ثلاثة أضعاف القنابل التي تستطيع حملها في حال انطلاقها من قواعد روسية.

ورغم الانتقادات التى أطلقها البعض فى البرلمان الإيراني حول إتاحة قاعدة همدان لروسيا والتى دفعت وزير الدفاع الإيرانى، حسين دهقان، إلى انتقاد موسكو للإعلان عن غاراتها التي انطلقت من همدان، فإن المتحدث باسم وزير الخارجية الإيراني، بهرام قاسمي، أكد على أن "إيران ليس لديها أية اتفاقية بشأن استخدام الطائرات الروسية لقاعدة نوجه العسكرية في همدان"، إلا أن البلدين بينهما تفاهمات تشمل السماح لموسكو باستخدام الأجواء الإيرانية وتسهيلات أخرى، وأن أي استخدام في المستقبل يعتمد على "الوضع في المنطقة".

وفي ٢٨ أكتوبر عُقد لقاء ثلاثى بين وزراء خارجية سوريا وروسيا وإيران في موسكو لبحث تطور الوضع في سوريا عقب الاعلان عن امكانية قيام واشنطن بتوريد أسلحة ثقيلة للمعارضة المسلحة، معتبرين أن لذلك عواقب لا يمكن التنبؤ بها، وأن تصرفات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تزيد من عدم استقرار الوضع في سوريا وتنتهك القوانين الدولية. ورغم أن موسكو ترى أن علاقتها الاستراتيجية مع إيران لا تنتقص من توجهها نحو تعزيز التفاهم والشراكة مع دول الخليج، فإن الأخيرة يساورها الكثير من الشكوك حول تداعيات التعاون الاستراتيجى الروسى الإيرانى على امنها واستقرارها.

وتظل هناك آفاق رحبة للوصول إلى تفاهمات روسية خليجية تمهد لدفع التعاون الروسي الخليجي وإعادة الدفء للعلاقات بين الجانبين، وهناك مدى واسع وقاعدة من المصالح المشتركة التى يمكن الإنطلاق منها نحو هذا الهدف، وقد يكون من مصلحة الطرفين الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي ولو مرحليًا.

* أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية ـ جامعة القاهرة

إيران قدمت ٢٠٠ مليون دولار لحزب الله ودعمها متواصل لثلاثة اعتبارات رئيسية

العلاقات الخليجية ـ الإيرانية خلال عام: توتر دائم ونشاط خليجي مضاد لمواجهة طموحات طهران

ربما لم يكن السؤال عن مستقبل العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران مطروحًا بنفس الأهمية التي بدا عليها خلال عام ٢٠١٦م، وذلك لاعتبارات عديدة: يتمثل **أولها**، في تصاعد حدة التوتر والاحتقان في تلك العلاقات مع بداية هذا العام، لدرجة ربما تكون غير مسبوقة، على خلفية ردود الفعل التي أبدتها إيران تجاه إعدام السلطات السعودية نمر باقر النمر ضمن ٤٧ شخصًا بتهم ممارسة الإرهاب، حيث قام بعض المسؤولين الإيرانيين، وعلى رأسهم المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، بتوجيه تهديدات للمملكة العربية السعودية، وتعرضت السفارة والقنصلية السعوديتان في طهران ومشهد لاعتداءات من جانب متظاهرين إيرانيين، وهو ما دفع المملكة، إلى جانب بعض دول مجلس التعاون وعدد من الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات قوية ضد إيران تراوحت بين قطع العلاقات الدبلوماسية وسحب السفير من طهران.

محمد عباس ناجي

وينصرف **ثانيها**، إلى بداية اتجاه إيران نحو استثمار رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها في ١٧ يناير ٢٠١٦م، بعد الوصول للاتفاق النووي في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، من أجل دعم دورها الإقليمي، من خلال استخدام آليات عديدة، على غرار مواصلة تقديم مساعدات لحلفائها في المنطقة، سواء كانوا أنظمة سياسية مثل نظام بشار الأسد في سوريا، أو كانوا ميليشيات مسلحة، على غرار حزب الله اللبناني، وحركة الحوثيين في اليمن، والميليشيات الطائفية التي قامت بتكوينها وتدريبها من أجل المشاركة في الصراع السوري ضد قوى المعارضة، مثل ميليشيات "الفاطميين" الأفغانية و"الزينبيين" الباكستانية، إلى جانب كتائب أخرى مثل "أبو الفضل العباس" وغيرها، فضلا عن الميليشيات الموجودة في العراق وفي مقدمتها ميليشيا "الحشد الشعبي" و"عصائب أهل الحق" و"فيلق بدر".

لكن رغم أن بعض التقديرات أشارت، في مرحلة ما بعد الوصول للاتفاق النووي، إلى أن حجم الأموال التي سوف تحصل عليها إيران بعد رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها، سوف يصل إلى نحو ١٥٠ مليار دولار، إلا أن هذه التقديرات بدا أنه مبالغ فيها، حيث لم تتجاوز الأموال التي حصلت عليها إيران حتى الآن حاجز ٣٣ مليار دولار، تضمنت نحو ٢٩ مليار دولار تم رفع الحظر عليها في المصارف الغربية بعد رفع العقوبات، إلى جانب بعض الأموال التي قامت بدفعها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار تسوية منازعات قضائية مع إيران خاصة بأموال إيرانية مجمدة كانت مخصصة لتوقيع صفقة عسكرية خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوي، رغم أن بعض الاتجاهات أشارت إلى أنها كانت عبارة عن "فدية" للإفراج عن بعض المعتقلين الأمريكيين في السجون الإيرانية.

ويتعلق **ثالثها**، باستمرار الأزمات الإقليمية المختلفة دون ظهور مؤشرات تدعم من احتمالات الوصول إلى تسويات سياسية لها خلال الأمد القريب، وفي مقدمتها الأزمة السورية تحديدًا، حيث مثلت إيران أحد أسباب تصاعد تلك الأزمة، في ظل إصرارها على مواصلة تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لنظام الأسد من أجل دعم قدرته على مواجهة الضغوط التي يتعرض لها من جانب قوى المعارضة، وهو دعم لم يواجه بردود فعل متشددة من جانب القوى الدولية، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، في ضوء عزوفها عن التدخل بقوة في الصراع السوري مقابل اتجاه روسيا إلى رفع مستوى انخراطها في هذا الصراع على المستويين السياسي والعسكري، وحرصها على منح الأولوية لتنفيذ إيران للاتفاق النووي، باعتبار أنه ربما يمثل، في رؤية إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما،

الإنجاز الوحيد في السياسة الخارجية الأمريكية، بعد إخفاقاتها المتتالية في الأزمات الدولية والإقليمية، على غرار الأزمة الأوكرانية، والكورية الشمالية، لدرجة دفعتها إلى تجنب إعادة العلاقات التي تحسنت مع إيران إلى مربعها الأول، خشية أن يؤدي ذلك إلى تراجع الأخيرة عن تنفيذ الاتفاق أو اتجاهها إلى الالتفاف على بعض بنوده.

أولًا: تكتل خليجي في مواجهة إيران

ربما يمكن القول إن عام ٢٠١٦م، بدأ بنجاح ملحوظ في السياسة الخليجية تجاه إيران، تمثل في بلورة موقف خليجي، سرعان ما حظي بدعم عربي وإقليمي، بعد التدخل الإيراني الفج في الشؤون الداخلية السعودية، على خلفية إعدام نمر النمر في بداية يناير من هذا العام، حيث سارعت كل من السعودية والبحرين إلى قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع إيران، كما قررت الكويت وقطر استدعاء سفيريهما من إيران، وخفضت الإمارات التمثيل الدبلوماسي مع الأخيرة.

وامتد ذلك التوجه إلى الساحة العربية، حيث قررت السودان وجيبوتي قطع علاقاتها مع إيران، وأبدت دول مثل مصر والأردن والمغرب ردود فعل قوية ضد تدخلات إيران في الشؤون الداخلية السعودية، وهي مواقف تبنتها أيضا قوى إقليمية على غرار تركيا وباكستان.

وقد اتسمت تلك السياسة الخليجية بطابع هجومي ملحوظ ساهم في إرباك حسابات إيران وانتزاع زمام المبادرة منها، وفرض ضغوط قوية عليها، وتتمثل أهم المحددات التي تأسست عليها تلك السياسة الخليجية تجاه إيران في:

١- إلقاء الضوء على تدخلات إيران المستمرة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، حيث تسعى إلى فرض ضغوط على دول الجوار من خلال تأسيس علاقات مع جماعات محلية بشكل يهدد أمن واستقرار تلك الدول.

٢- تأكيد عدم التزامها بالمواثيق والمعاهدات الدولية، لاسيما الخاصة بحماية البعثات الدبلوماسية، بشكل يوجه رسالة قوية للقوى الدولية التي انخرطت مع إيران في المفاوضات التي انتهت بالوصول للاتفاق النووي، بأن إيران لا يمكن أن تنخرط في التزامات أمنية دولية صارمة على غرار الاتفاق النووي، الذي بدأت في الالتفاف عليه عبر آليات عديدة، على غرار إجراء تجارب إطلاق لصواريخ باليستية، بحجة أن منظومة الصواريخ الباليستية التي تمتلكها مخصصة للأغراض الدفاعية ولا تحمل أسلحة نووية.

٣- التركيز على أن السياسة التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي تهدف إلى محاربة الإرهاب في المقام الأول، خاصة في ظل تصاعد تهديدات التنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها تنظيم "داعش"، على عكس السياسة التي تتبعها إيران، وتتسم بطابع طائفي واضح، ويمثل دعم الإرهاب أحد أهم آلياتها، وهو ما يبدو جليًا في "ورقة الحقائق" التي حرصت وزارة الخارجية السعودية على نشرها في ١٩ يناير ٢٠١٦م، وتضمنت الأدلة التي تكشف تورط إيران في بعض العمليات الإرهابية، على غرار عمليات تفجيرات الخبر في عام ١٩٩٦م، وتفجيرات الرياض في عام ٢٠٠٣م.

وفي هذا السياق أيضًا، أعلنت البحرين، في ٦ يناير ٢٠١٦م، أي بعد أيام قليلة من تصاعد أزمة الاحتجاجات الإيرانية ضد إعدام النمر، عن ضبط خلية جديدة تابعة للحرس الثورى وحزب الله اللبنانى، كما كشفت، في يونيو ٢٠١٦م، عن إحباط محاولة هروب لبعض المدانين في قضايا تتعلق بمحاولة تنفيذ عمليات إرهابية، إلى إيران باستخدام طراد.

وأيدت محكمة الاستئناف الكويتية أيضًا، في ٢١ يوليو ٢٠١٦م، الحكم الصادر في ١٢ يناير من العام نفسه بإعدام العضو الأول فيما يسمى بـ"خلية العبدلي"، والتي اتهم فيها ٢٦ كويتيًا وإيرانيًا واحدًا بإحراز متفجرات والتخابر مع إيران وحزب الله اللبناني.

٤- توجيه اتهامات قوية للميليشيات الحليفة لإيران في المنطقة، التي تسعى إلى دعم نفوذها وتدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، بشكل يهدد الأمن القومي لتلك الدول. وقد بدا ذلك جليًا في الاتهامات التي وجهتها بعض المنظمات الخليجية والعربية والدولية ضد تنظيم حزب الله اللبناني.

فقد قررت دول مجلس التعاون الخليجي، في ٢ مارس ٢٠١٦م، اعتبار حزب الله "منظمة إرهابية"، حيث شمل هذا القرار جميع القادة والفصائل والتنظيمات التابعة للحزب، ووجه الأمين العام للمجلس الدكتور عبد اللطيف الزياني انتقادات للحزب بالسعي إلى تجنيد شباب دول المجلس للقيام بعمليات إرهابية، وتهريب أسلحة ومتفجرات، وإثارة الفتن، والتحريض على الفوضى والعنف.

كما تبنت جامعة الدول العربية، في ١١ من الشهر ذاته، اعتبار حزب الله "منظمة إرهابية"، وهو القرار الذي تحفظت عليه كل من لبنان والعراق. وبالطبع، فإن ذلك يعود إلى النفوذ القوي الذي تمارسه إيران في الدولتين، نتيجة علاقاتها القوية سواء مع الحكومة العراقية برئاسة حيدر العبادي التي تضم معظم حلفائها من القوى السياسية الشيعية، أو مع تنظيم حزب الله الذي سعى إلى مصادرة القرار السياسي اللبناني لصالح تنفيذ أهداف الأجندة الإيرانية، وهو ما يبدو جليًا في مشاركته، بتعليمات من إيران، في الصراع السوري إلى جانب قوات الأسد من أجل مواجهة الضغوط التي تفرضها قوى المعارضة على النظام.

وقد أدى الموقف الذي اتخذه وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل في اجتماع الجامعة العربية، حيث امتنع عن التصويت على قرار اعتبار حزب الله منظمة إرهابية، إلى تصاعد حدة التوتر في العلاقات بين السعودية ولبنان تحديدًا، حيث قررت الأولى،

في ١٩ فبراير ٢٠١٦م، وقف المساعدات العسكرية لتسليح الجيش وقوات الأمن اللبنانية والتي كانت تقدر بنحو ٣ مليار دولار في إطار صفقات عسكرية مع فرنسا، كما فرضت عقوبات على ثلاثة لبنانيين وأربع شركات لارتباطهم بأنشطة تابعة لحزب الله.

كما اتخذت دول مجلس التعاون، في فبراير ٢٠١٦م، قرارات بتحذير رعاياها من السفر إلى لبنان ودعوتهم إلى مغادرتها، وتخفيض عدد بعثاتها الدبلوماسية.

وعلى المستوى الدولي، نجحت الدبلوماسية الخليجية في استصدار قرارات من منظمة التعاون الإسلامي ضد تدخلات إيران في الشؤون الداخلية، حيث أدان البيان الختامي لأعمال اجتماعات الدورة الثالث عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في مدينة اسطنبول، في ١٥ أبريل ٢٠١٦م، الاعتداءات الإيرانية على مقار البعثة الدبلوماسية والقنصلية السعودية في طهران ومشهد، والتصريحات الإيرانية التحريضية فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية بحق عدد من مرتكبي عمليات إرهابية في السعودية، إلى جانب إدانة حزب الله اللبناني لقيامه بتنفيذ عمليات إرهابية في سوريا والكويت والبحرين واليمن.

ثانيا: أولوية قضية الجزر الإماراتية

مثلت قضية الجزر الإماراتية الثلاثة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى أحد المحاور التي أثرت في مسارات العلاقات الخليجية-الإيرانية خلال عام ٢٠١٦م، حيث سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تجديد دعمها للإمارات العربية المتحدة في سيادتها على الجزر الثلاث، ومطالبة إيران بالاستجابة لمطالب الإمارات بحل النزاع بالطرق السلمية من خلال المفاوضات المباشرة أو إحالة القضية على محكمة العدل الدولية.

وقد نجحت الدبلوماسية الإماراتية في تصعيد القضية على المستوى الدولي، وهو ما بدا جليًا في مؤشرين: يتمثل **أولهما**، في مطالبة الإمارات، على لسان وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد، خلال إلقاء كلمته في اجتماعات الجمعية العام للأمم المتحدة، في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٦م، بـ"إعادة الحقوق إلى أصحابها إما طواعية أو باللجوء إلى الوسائل السلمية لحل الصراعات وعلى رأسها اللجوء إلى القضاء أو التحكيم الدولي".

وينصرف **ثانيهما**، إلى تقدم ١١ دولة عربية هي دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والمغرب والسودان واليمن، بشكوى إلى رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة بيتر تومسون، في ١٢ نوفمبر ٢٠١٦م، عبرت فيها عن قلقها من سياسة إيران التوسعية في المنطقة، وأدانت الدور الإيراني في الصراع اليمني، من خلال تدريب وتقديم دعم لحركة الحوثيين وتهريب شحنات أسلحة، وتضامنت مع الإمارات بعد الهجوم الذي تعرضت له سفينة الإغاثة الإنسانية الإماراتية "سويفت" في مضيق باب المندب على يد الحوثيين، وذلك في إطار رد الإمارات على بيان حق الرد الذي أدلى به أحد أعضاء الوفد الإيراني في المنظمة في ختام اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي تضمن ادعاءات باطلة ضد الإمارات.

ثالثًا: تصعيد الضغوط الإقليمية

بدأت بعض دول مجلس التعاون الخليجي في تبني سياسة جديدة تعتمد، في قسم منها، على توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى مخاطر التغاضي عن أدوار إيران السلبية في الأزمات الإقليمية المختلفة، لاسيما الأزمات السورية واليمنية والعراقية، لصالح الاهتمام بتنفيذ إيران للاتفاق النووي، حيث ألقت الضوء على دعم إيران للتنظيمات الإرهابية التي تحولت إلى طرف رئيسي في حالة عدم الاستقرار التي تشهدها سوريا والعراق واليمن، على غرار حزب الله اللبناني، والميليشيات الطائفية في العراق وفي مقدمتها "الحشد الشعبي"، وحركة الحوثيين في اليمن.

فقد تصاعد دور حزب الله اللبناني في الصراع السوري، بتوجيهات من إيران، بعد أن تدخل لصالح النظام السوري منذ مايو ٢٠١٢م، عندما زادت احتمالات سقوطه على ضوء الضغوط التي يتعرض لها من جانب قوى المعارضة. وقد تعرض لخسائر استراتيجية عديدة لا تبدو هينة، فوفقًا لبعض الاتجاهات، فإن الحزب فقد أكثر من ألف مقاتل في الصراع السوري، منهم بعض القادة الرئيسيين، وعلى رأسهم مصطفى بدر الدين، الذي قتل في ١٣ مايو ٢٠١٦م. لكن بعض التقديرات أشارت إلى أنه خلال الفترة من ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣م، وحتى ١٦ فبراير ٢٠١٦م، فقد الحزب ٨٦٥ مقاتلاً في المعارك داخل سوريا.

وقد أشارت تقديرات عديدة إلى أن إيران تقدم مساعدات مالية للحزب تصل إلى نحو ٢٠٠ مليون دولار، ويبدو أن إيران سوف تواصل هذا الدعم خلال المرحلة القادمة، لاعتبارات رئيسية ثلاث: يتمثل **أولها**، في استمرار تورط حزب الله في الصراع السوري وتصاعد خسائره المالية والبشرية.

وينصرف **ثانيها**، إلى تصاعد حدة الضغوط الدولية التي يتعرض لها الحزب، خاصة بعد إصدار الكونجرس الأمريكي قانون "حظر التمويل الدولي لحزب الله" في أبريل ٢٠١٦م، والذي يهدف إلى مراقبة وتجفيف مصادر تمويل الحزب حول العالم، بسبب الاتهامات الموجهة للأخير بدعم الإرهاب وإدارة عمليات غسيل أموال وتجارة مخدرات، لاسيما في بعض دول أمريكا اللاتينية.

ويتعلق **ثالثها**، بإصرار إيران على دعم الدور السياسي للحزب على الساحة الداخلية اللبنانية، خاصة بعد انتهاء أزمة "الشغور الرئاسي" بانتخاب حليف الحزب العماد ميشال عون رئيس التيار الوطني الحر رئيسًا للجمهورية، في ٣١ أكتوبر ٢٠١٦م،

حيث ترى إيران أن فوز عون يزيد من حضورها السياسي داخل لبنان، ويدعم موقع حزب الله الذي يواجه انتقادات لا تبدو هينة من جانب القوى السياسية اللبنانية بسبب انخراطه في الصراع السوري وعدم التزامه بسياسة "النأى بالنفس" التي تبنتها الدولة اللبنانية في التعامل مع الأزمة السورية.

فيما تواصل إيران محاولة تقديم مساعدات مالية وعسكرية لحركة الحوثيين وحلفائها لاسيما قوات الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، وذلك من أجل دعم قدرتها على الاستمرار في تمردها على الشرعية الدستورية ممثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي، ومواجهة العمليات العسكرية التي تشنها قوات التحالف العربي من أجل استعادة تلك الشرعية وإنهاء التمرد الحوثي.

ففي هذا السياق، أشارت تقديرات عديدة إلى أن إيران تقوم بتقديم دعم مالي إلى الحوثيين يصل إلى نحو ٢٠ مليون دولار سنويا، كما تقوم بمحاولات عديدة لتهريب أسلحة إلى الحوثيين، إلا أن الحصار الذي تفرضه قوات التحالف، إلى جانب وجود بعض القوات الدولية في المياه الدولية، أدى إلى تضييق هامش الخيارات المتاحة أمام إيران في هذا السياق، وهو ما بدا جليًا في ضبط شحنات كثيرة محملة بالأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين، كان آخرها ٤ شحنات قامت سفن أمريكية بضبطها في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٦م، وهو ما تزامن مع إشارة الجنرال جوزيف فوتيل قائد القيادة الوسطي الأمريكية إلى أن إيران ربما تكون وراء عمليات القصف التي تعرضت لها سفن أمريكية في مضيق باب المندب خلال الفترة الأخيرة، والتي ردت عليها القوات الأمريكية بقصف ثلاثة مواقع رادار تابعة للحوثيين في ١٣ من الشهر ذاته.

أما في العراق، فتسعى إيران إلى تكريس نفوذها السياسي، من خلال علاقاتها القوية ليس فقط مع القوى السياسية التي تسيطر على عملية صنع القرار، وإنما أيضًا مع الميليشيات الشيعية التي ارتكبت انتهاكات ضد حقوق الإنسان في المناطق السنية التي تم تحريرها من تنظيم "داعش" على غرار الفلوجة والأنبار وتكريت، وتهدد في الفترة الحالية، بتنسيق مع إيران، بالمشاركة في معركة تحرير الموصل، وهو ما دفع تركيا إلى التهديد بالتدخل في حالة مشاركة "الحشد الشعبي" في المعركة أو اجتياحها مدينة تلعفر ذات الأغلبية التركمانية، لخشيتها من تكرار الانتهاكات التي تعرضت لها المناطق السابقة.

وحسب تقديرات عديدة، فإن الدعم الذي تقدمه إيران إلى تلك الميليشيات، سواء التي تتواجد في العراق أو التي تشارك في الصراع السوري، يتراوح ما بين ١٢ و٢٦ مليون دولار سنويًا، وهي تقديرات يبدو أنها لا تتسامح مع المعطيات الموجودة على الأرض، والتي تكشف عن أن الدعم الذي تقدمه إيران ربما يتجاوز هذه الحدود بشكل كبير، خاصة في ظل الدور الذي تقوم به بعض المؤسسات غير الرسمية التي لا ترتبط بالدولة الإيرانية بشكل رسمي، لكنها تخدم أهدافها، والتي تمتلك أموالا كبيرة تخصص قسمًا منها لدعم الميليشيات الشيعية التي تقوم إيران بتكوينها وتدريبها في العراق وسوريا، على غرار مؤسسة "المستضعفين". هذه التدخلات المستمرة من جانب إيران في الأزمات الإقليمية المختلفة كانت محط اهتمام من جانب دول مجلس التعاون الخليجي، التي دعت إيران إلى التوقف عن دعم الإرهاب وتأجيج الصراعات الإقليمية المختلفة.

ففي هذا الإطار، اتهم الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الإماراتي، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٦، إيران بـ"تقويض أمن المنطقة عبر الخطاب الملتهب وتسليح الميليشيات"، مضيفًا أنها "تدفع المنطقة من خلال سياستها إلى شفا المصيبة". فيما قال وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، في ٢٧ من الشهر ذاته، أن "إيران تقوم بتمويل تنظيمات إرهابية مثل حزب الله وتسليحها للعمل بالوكالة لمصلحتها"، وأشار إلى أن "دول مجلس التعاون لم تقم بتهريب أسلحة لإيران ولا تدريب أى إيراني ضد بلده، لكن إيران هى من تقوم بذلك".

خاتمة:

إن مجمل ما سبق يشير إلى أن التوتر والتصعيد ربما يكون السمة الرئيسية للعلاقات الخليجية-الإيرانية خلال الفترة القادمة. ورغم أن إيران حريصة على رفع مستوى تعاونها الاقتصادي مع بعض دول مجلس التعاون، على غرار سلطنة عمان، التي أبرمت اتفاقًا مع إيران في عام ٢٠١٤م، لبيع الغاز الطبيعي بقيمة ٦٠ مليار دولار على مدى ٢٥ عامًا، وذلك عبر خط أنابيب تم الإعلان في ١٥ سبتمبر ٢٠١٦م، عن ارتفاع تكلفته المتوقعة بعد تغيير مساره ليتجنب المرور بالمياه الإماراتية، لتتراوح بين مليار و١,٥ مليار دولار، إلا أن ذلك لا ينفي في الوقت ذاته أن استمرار تدخل إيران في الشؤون الداخلية لدول الجوار، وإصرارها على مواصلة دعم حلفائها الإقليمين، على غرار النظام السوري وحزب الله اللبناني وحركة الحوثيين اليمنية، إلى جانب محاولتها تهديد الأمن القومي لدول المنطقة، كل ذلك سوف يساهم في اتساع نطاق الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، التي تقود في الوقت الحالي جهود مواجهة الدور الإقليمي الذي تسعى إيران إلى ممارسته، خاصة بعد وصولها إلى الاتفاق النووي مع مجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥م.

* باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الخيارات المتاحة: استراتيجية للتصنيع وتوطين العمالة ومصادر تمويل حديثة

مقترحات للتعامل الخليجي مع الأزمة المالية: تحويل أصول مالية من الخارج إلى إنتاجية بالدخل

بقدر ما كانت التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون قائمة ومدركة بشكل جيد من قبل حكومات المجلس، بقدر ما كان التعامل معها يتم ببطء وبدرجة من الثقة في أن وفرة النفط، وارتفاع الفوائض قادرة على التعامل مع هذه التحديات.لكن العالم يتغير، والتحديات أصبحت ضاغطة، وبدأت آثارها ونتائجها تؤثر على الواقع، ومن ثم صارت المواجهة حتمية وعاجلة. ورغم تعدد تلك التحديات، إلا أن أهمها على الإطلاق هو تراجع عوائد النفط، والانخفاض المستمر في أسعاره العالمية، وبالإضافة إلى الاتجاه نحو النفط الرخيص، فإن التطورات التقنية العالية، يمكن أن تقود إلى مزيد من انخفاض الطلب على النفط حتى قبل نفاذ الاحتياطيات، مما سيفرض قيودًا على ماليات دول المنطقة، الأمر الذي دفع بها إلى اتباع سياسات انكماشية، والسعي لترشيد الإنفاق الحكومي، وزيادة الموارد من مصادر أخرى لم يكن الحديث يقترب منها في السابق.

د. محمد البنا

وقد أدى التراجع المستمر في أسعار وعوائد النفط إلى تزايد وضوح المخاطر الناجمة عن الاعتماد الكبير على النفط، فضلاً عن القيود الموضوعية على قدرة هذا القطاع في خلق فرص عمل كافية للأجيال الحالية والقادمة والتي ضاقت بها الإدارات الحكومية.

ومما لا شك فيه أن الطريقة التي سيواجه بها الإقليم تلك التحديات سيكون لها آثار هامة على ازدهار دول المجلس، ونوعية الحياة التي تعيشها سواء في الآجل والمنظور أو البعيد ولعقود قادمة. لذلك نستعرض في هذه المقالة أبعاد هذه التحديات، وما يمكن اقتراحه من استراتيجيات في مواجهتها، والتي ترتكز على:

- الانتقال من توليد الدخل على حساب استنزاف الثروات، إلى توليد الدخل من أجل تراكم الثروات.
- تحويل الأصول المالية بالخارج، إلى أصول إنتاجية بالداخل.
- تطوير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص من التبعية إلى الشراكة.

العالم يتشكل من جديد

ما من شك أن تراجع أسعار النفط العالمية، واستمرارها منذ أواخر عام ٢٠١٤م، حتى الآن، قد أدى إلى قيام الكثير من دول مجلس التعاون بمراجعة آفاق النمو المستقبلية، وأنماط التنمية المطبقة، وأوضاع المالية العامة في الدولة، وهي إجراءات كان يتم التحسب لها والتخطيط لمواجهتها ضمن سيناريوهات عدة في وقت الرخاء دون عناية كافية.

وقد أدى التراجع المستمر في أسعار وعوائد النفط إلى تزايد وضوح المخاطر الناجمة عن الاعتماد الكبير على النفط، فضلاً عن القيود الموضوعية على قدرة هذا القطاع في خلق فرص عمل كافية للأجيال الحالية والقادمة والتي ضاقت بها الإدارات الحكومية.

لكن استمرار واقع الحال فرض على دول المجلس خيارًا صعبًا وهو التخطيط للمستقبل في ضوء أوضاع مالية صعبة، وظروف دولية غير مواتية، وواقع إقليمي غير مستقر، ولو كانت المسألة قاصرة على تراجع أسعار النفط العالمية، والمصاعب المالية الناجمة عنها فحسب، لهان الأمر كثيرًا.

فالولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي للمنطقة راجعت أولوياتها، وبدلت حلفاءها، ومقبلة على فترة رئاسية مختلفة عما سبقها تمامًا، خاصة فيما يتعلق بتلك العلاقة الإستراتيجية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي، فما كان يفهم من سياق مجريات الأمور، أصبح يقال على الملأ، والفرق ليس كبيرًا في جوهره، وبترول الخليج لم يعد بذات الأهمية للغرب عمومًا،

ثروة العالم ومراكز القوة الاقتصادية يُعاد تشكيلها باتجاه الشرق

ارتكازًا على معدلات نمو غير مسبوقة في الصين والهند

وللولايات المتحدة خاصة، كما أن المصالح السياسية تتبدل بتحكم تغير الحلفاء، والعالم يعاد تشكيله.

كذلك فإن ثروة العالم ومراكز القوة الاقتصادية يعاد تشكيلها مع بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين باتجاه الشرق، مرتكزًا على معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة أحرزتها الصين لعقود ثلاثة منذ الزمن ١٩٨٠-٢٠١٠، وبزوغ اقتصاد الهند بمعدلات نمو تاريخية، مع بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، محتلاً بذلك مكانة الاقتصاد الصيني فيما يتعلق بمعدلات النمو والتنوع والتوجه للخارج.

ومع ذلك سيظل التحول النسبي في القوة الاقتصادية نحو الشرق، مدعومًا بما حققته الصين من إنجازات، جعلها تتخطى ألمانيا من حيث الأهمية النسبية في الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٧م، وتسبق اليابان عام ٢٠١١م، وتمركزت كثاني اقتصاد بعد الولايات المتحدة منذ ذلك الحين، ليزيد نصيبها عن ١٤٪ كما تقول التوقعات عام ٢٠٢٠م، اعتمادًا على حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

صحيح أن الاقتصاد الأمريكي سيظل في الأجل المنظور وحتى عام ٢٠٣٠م، في صدارة الاقتصاديات العالمية، رغم تراجع أهميته النسبية في الاقتصاد العالمي، وسيظل الاتحاد الأوروبي، أكبر تكتل في العالم، متفوقًا على الولايات المتحدة، مستفيدًا مما تحققه الدول الأعضاء الجدد من نمو اقتصادي.

بدايات حقبة ما بعد النفط

بعد عقد من الزمان سجلت فيه أسعار النفط ارتفاعًا غير مسبوق، عادت الأسعار للهبوط في أواخر ٢٠١٤م، باتجاه تصحيح مؤقت للأسواق، وحققت الأسعار انخفاضات دراماتيكية من أكثر من ١٠٠ دولار إلى أقل من ٣٠ دولار للبرميل، واستمرت عند مستويات منخفضة لفترة طويلة لم تكن متوقعة.

وألقت هذه التطورات بظلال من القلق والشك على الاقتصادات التي تعتمد على النفط خاصة دول مجلس التعاون الخليجي طوال العام المنصرم ٢٠١٥م، ولا تزال قائمة عام ٢٠١٦م، مما دفع بالكثير من الحكومات لمراجعة ميزانياتها، والتخطيط لفترات صعبة قادمة، وبدأ الأمر بإجراءات مالية تقشفية، تمثل ذلك في تخفيض دعم بعض المنتجات، وتخفيض الإنفاق على المشروعات غير الحيوية، وهو ما أثر بشكل مباشر على أنشطة القطاع الخاص، وعلى معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام.

ذلك أن اقتصاديات مجلس التعاون لا تعتمد فحسب على استنزاف ثرواتها من النفط كمصدر رئيسي للدخل، ولكن الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري يمثل المحرك الأساسي لبقية أنشطة الاقتصاد الوطني، والوقود المحرك لباقي القطاعات، خاصة القطاع الخاص، والعائلي، حيث يعد الإنفاق الحكومي كالمضخة التي تغذي باقي القطاعات وتبعث الحياة في النشاط الاقتصادي.

وتحملت الشركات العاملة في مجال الطاقة تبعات الصدمة، واضطرت إلى تقليص حجم العمالة، بينما تضررت كثير من شركات المقاولات التي يقوم نشاطها الرئيسي على المشروعات الاستثمارية التي تمولها الحكومة من موازناتها، خاصة المشروعات الجديدة.

ورغم أن القطاعات التي تعتمد على نمو السكان، وعلى الإنفاق الاستهلاكي مثل قطاعات تجارة التجزئة والخدمات الصحية، لم تتأثر بشكل فوري بتلك التطورات واستطاعت أن تتكيف بشكل أسرع وأن تحقق معدلات أداء أفضل من الاقتصاد الوطني بشكل عام، إلا أن ما بدأ من اتجاهات نحو تخفيض مستويات الأجور، خاصة في القطاع الحكومي، وانعكاسات ذلك على الأجور في القطاع الخاص، متأثرة بانخفاض الإنفاق الحكومي، يمكن أن يمثل واحدًا من أهم مصادر الركود المتوقع، وتأثر مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي بها.

وفي ظل التوقعات باستمرار انخفاض أسعار النفط، خاصة مع المصاعب التي تواجه أوبك في تقليص المعروض من النفط في السوق العالمي، فمن المؤكد أننا أمام مؤشرات واضحة إيذانًا بحقبة جديدة، وبيئة مختلفة لما بعد الرواج، وعلى دول مجلس التعاون أن تواجه واقعها باستراتيجيات جديدة، وقد بدأت أسواق العمل بها تعكس تلك الاتجاهات، وبدأ الكثير من العاملين بالبحث عن سبل لإعادة تأهيل أنفسهم مع حقائق السوق الجديدة، كما أن عمليات التوظيف لدى الكثير من أصحاب الأعمال، قد تراجعت بشكل واضح، وصارت حذرة أكثر.

وإذا كانت حقبة النفط قد تميزت بأن إنتاج النفط، وعائداته، تمثل المصدر الرئيس للناتج المحلي الإجمالي، وهي التي تقود الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن مستوى الأجور والمرتبات في الحكومة والقطاع الخاص هي التي تحدد الإنفاق الاستهلاكي، وتقود أنشطة القطاع الخاص في مجالات كثيرة كالتجارة، والتوزيع، والخدمات الصحية والاتصالات.

وتختلف إجراءات التقشف من قبل حكومات مجلس التعاون الخليجي، عن السياسات الانكماشية التي تطبقها الدول المتقدمة في حالات التضخم، والسعي لكبح جماحه، خاصة

من حيث السياسات والأدوات الاقتصادية المطبقة، ففي حين يمكن الاعتماد على كل من السياسات المالية والنقدية في الدول المتقدمة، يقتصر الأمر في دول المجلس على السياسات المالية، وتصب مباشرة في دالة الإنفاق الكلي، المحدد الرئيس للنشاط الاقتصادي في اقتصادات دول المجلس.

وقد انعكس ذلك على مدفوعات الأجور في القطاع الخاص بشكل واضح حيث تراجعت معدلات نموها في دول مثل البحرين والكويت، والإمارات، وإلى حد ما في السعودية وعمان وقطر، يضاف إلى ذلك تحول سياسات الأجور لدى رجال الأعمال نحو ربط الأجر بالأداء والإنتاجية.

ورغم ضرورة تأثر حجم الإنفاق الاستهلاكي بمستوى الدخول في الأجل الطويل والمتوسط، إلا أن التعديل في نمط الإنفاق وتوزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار لدى الأفراد، يستغرق بعض الوقت، مما يحول دون تأثر الإنفاق الاستهلاكي بانخفاض مستويات الأجور والدخل في الأجل القصير.

لذلك فسوف يستمر الإنفاق الاستهلاكي الخاص عند مستوياته المرتفعة لبعض الوقت حتى يقوم الأفراد بتعديل أنماط الاستهلاك وتخصيص الدخل المخصص للاستهلاك، بين أوجه الإنفاق المختلفة.

ومما يزيد من تأثير تلك الاتجاهات الانكماشية، على مستوى النشاط الاقتصادي، ما قامت به معظم حكومات دول المجلس من تخفيض أو إلغاء الدعم عن بعض السلع، ورفع الرسوم الحكومية على بعض الخدمات، كما شهدت أسعار وقود السيارات ارتفاعات ملحوظة، شكلت عبئًا على ميزانية الأسرة التي اعتادت نمط السيارات الكبيرة المستهلكة للوقود.

وإذا امتد تأثير الارتفاع في أسعار وقود السيارات إلى أسعار بعض المنتجات والخدمات التي يعد الوقود أحد مدخلاتها الأساسية، فسوف ترتفع أسعار تلك المنتجات، وتزداد حدة ارتفاع معدلات التضخم في المنطقة، ما لم يقابله انخفاضًا في بعض بنود الإنفاق مثل الإيجارات.

نمو معتدل للأعمال

تأثرت معدلات نمو الأعمال والناتج في دول مجلس التعاون بالانخفاض في عوائد النفط، وبافتراض استمرار انخفاض أسعار النفط للعام الثالث على التوالي، فإن معدلات النمو الاقتصادي ستستمر عند معدلاتها المتدنية منذ الأزمة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩م.

ورغم أن حكومات مجلس التعاون لا تزال تنفذ استثماراتها الأساسية والحرجة، باللجوء بحذر إلى احتياطاتها من الفوائض البترولية لتعويض النقص في إيراداتها الجارية، إلا أن استمرار انخفاض أسعار النفط، دون تحسن ملحوظ لفترة طويلة سوف يجبر تلك الحكومات على خفض مصروفاتها.

وقد دفع ذلك الكثير من المنشآت في قطاعات عديدة إتباع سياسات حذرة فيما يتعلق بعمليات التوظيف، وباستثناء قطاع خدمات الرعاية الصحية، عمدت تلك المنشآت إلى مجرد عمليات الإحلال أو تأجيل خطط التوظيف الجديدة حتى تتضح الصورة في الأسواق بشكل أفضل، أما بالنسبة للمنشآت التي تخطط للتوسع في العام القادم، فالفرصة أمامها سانحة للحصول على كفاءات عالية بأجور أقل.

لكن الوضع في نهاية الأمر ليس مريحًا بالنسبة للعمالة الوطنية، خاصة مع تزايد عدد الداخلين إلى سوق العمل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا وغيرهم، ومع تشدد الحكومات في عملية التوظيف الجديدة، سوف تزداد المسؤولية على القطاع الخاص، وهنا يصبح الأمر في حاجة إلى سياسات جديدة تعالج الاختلالات الأساسية في أسواق العمل بالمنطقة.

انخفاض أسعار النفط: حقبة جديدة وبيئة مختلفة وعلى دول الخليج المواجهة باستراتيجية جديد

ذلك أنه بجانب الاتجاه الحديث من جانب الكثير من المواطنين لقبول العمل بالقطاع الخاص، وفق ظروفه المختلفة عن العمل بالحكومة، وحتى في ظل انخفاض مستويات الأجور، إلا أن ذلك لا يحل مشكلة البطالة المتفاقمة ولا يلبي الطموحات التي سعى الشباب لتحقيقها عند التحاقهم بالجامعات والمعاهد العليا.

استراتيجية مقترحة للخروج من الأزمة

١-اتباع السياسات الجديدة New Policies

الانتقال من توليد الدخل على حساب استنزاف الثروات، إلى توليد الدخل من أجل تراكم الثروات.

بداية لا يمكن حل مأزق ما بالاستمرار في اتباع نفس السياسات التي أدت إلى حدوثه، فالاعتماد على النفط كمصدر للدخل لسنوات طويلة، يأتي في طليعة أسباب الأزمة، والاعتماد على الإنفاق الحكومي كأداة لتحريك النشاط الاقتصادي، وراء استمرار الأزمة.

وقد حان الوقت لعهد جديد، تكتسب فيه عوائد عناصر الإنتاج، الأجور، والريع، والفوائد، والأرباح، من تولد القيمة المضافة، الناشئة عن تضافر كل عناصر الإنتاج في تكوين طاقات وأصول إنتاجية مادية من آلات ومعدات وتجهيزات، وبشرية ممثلة في رأس المال البشري من خلال تزويدها بالمعارف والمهارات، فضلا عن مدخلات التقنية، ورفع الإنتاجية الكلية للعناصر.

إذا امتد تأثير ارتفاع قيمة وقود السيارات إلى منتجات وخدمات أخرى

تزداد حدة ارتفاع معدلات التضخم ما لم يقابله انخفاضًا في الإنفاق

لذلك فإن خطط تنويع هيكل الاقتصاد الوطني ظلت تراوح مكانها، لسنوات طويلة، حيث لم تتغير منهجية توليد الدخل من خلال استنزاف الثروات الطبيعية، ومن ثم لم يكن هناك مجال لتكوين طاقات وأصول إنتاجية تساعد في توليد دخول كافية خارج هذا الإطار.

والحقيقة أنه لا سبيل للخروج من الأزمة ما لم يحدث تغير جذري في منهجية توليد الدخل، مما كان عليه الحال لسنوات طويلة، حيث كان ولا يزال يتم توليد الدخل من خلال استنزاف واستهلاك ثروات النفط والغاز، إلى منهجية جديدة بحيث يتم توليد الدخل، من تضافر المدخلات الأساسية من رأس المال المادي، ورأس المال البشري والتقنيات الحديثة، وبعدها تتراكم أرصدة الاقتصاد من الأصول الإنتاجية، ويتم تكوين الثروات سواء المادية أو المالية.

٢-بناء القدرات والطاقات الإنتاجية

تحويل الأصول المالية بالخارج، إلى أصول إنتاجية بالداخل. تشير التجارب العملية، ونظريات النمو إلى أن مدخلات دالة الإنتاج والدخل ترتكز على رأس المال المادي، ممثلاً من الإنشاءات والآلات والمعدات والتجهيزات، وعلى رأس المال البشري ممثلاً فيما يمتلكه من معارف ومهارات تشكل قوة عمل معرفية، وتقنيات حديثة، ممثلة في الابتكارات التي تنتجها الجامعات في مراكزها البحثية، والشركات في مراكز البحث والتطوير.

وترتكز استراتيجية بناء القدرات والطاقات الإنتاجية على تحويل الأصول والأرصدة المالية المتراكمة، إلى أصول إنتاجية، وأرصدة من رأس المال المادي، والبشري، والتقنية، والسبيل إلى ذلك هو السحب من الاحتياطات المتراكمة وتسييل جانب منها وتحويلها من استثمارات مالية خارجية، إلى أصول إنتاجية داخلية.

ولا يرتبط ذلك فحسب بالظروف العالمية غير المستقرة حاليًا، لكنها توجه، استراتيجي أصبح حتميًا، فحماية الأجيال القادمة إنما تكون بتوريثهم قدرات وأصول إنتاجية (مادية، وبشرية وتقنية) من خلال استغلال الاستثمارات المالية (الأوراق المالية كالأسهم والسندات الأجنبية)، وتحويلها من استثمارات مالية خارجية، إلى أصول إنتاجية محلية، بحيث تصبح توجها استراتيجيًا حتميًا.

حيث يتم تحويل تلك الفوائض إلى استثمارات عينية في أصول إنتاجية سواء كانت مادية كالآلات والمعدات والتجهيزات، أو في رأس المال البشري وخلق كوادر بحثية عالية المهارات، ومزودة بالمعارف الحديثة، وتخريج الطلاب من الجامعات لديهم قدر مناسب من المعارف الحديثة، والمهارات العالية للعمل في المشرعات عالية التقنية، وتشجيع البحث العلمي بالجامعات والمراكز البحثية، ومراكز البحث والتطوير بالشركات، على الابتكار وإنتاج تقنيات حديثة.

٣-شراكة جديدة بين الحكومة وقطاعات الأعمال

تطوير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص من التبعية إلى الشراكة.

لا خروج من الأزمة ما لم تتغير منهجية توليد الدخل وتكون من تضافر المدخلات الأساسية من رأس المال المادي ورأس المال البشري والتقنيات

من الحقائق الثابتة أن قطاعات الأعمال الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، قد ساهمت بشكل كبير في تنويع وتطوير هياكل الإنتاج بتلك الدول، رغم حداثتها، ورغم القيود التي تفرضها بيئة العمل التي تمارس فيها أنشطتها، من بيروقراطية، وتعقد الإجراءات، وغيرها من مؤشرات ممارسة الأعمال، وإن تباينت درجة التعقيد من دولة إلى أخرى.

لكن النهج الجديد للتنمية، بعيدًا عن القطاع الرائد، وهو النفط، وعن الإنفاق الحكومي، كمحرك للنشاط، يقتضي شراكة من نوع جديد بين الحكومة والقطاع الخاص، حتى يمكن له الولوج إلى مجالات النشاط الجديدة، كالصناعات التحويلية، وغيرها من مجالات النشاط الاقتصادي.

وتقوم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال مبادرات حكومية لإنشاء تجمعات صناعية، توفر لها عناصر البنية الأساسية والمرافق، وتشارك الحكومة في رأس المال عند بدء الأعمال في الصناعات التحويلية الحديثة التي تعتمد على مدخلات من التقنية العالية، والتي بطبيعتها تعد عالية المخاطر، وفي حاجة إلى تمويل من نوع خاص من التمويل المخاطر Venture Capital.

ويمكن للجامعات الحكومية والخاصة أن تقوم بدور أساسي في هذا المجال حيث تتوفر بها قدرات على البحث والتطوير R&D والابتكار، والتوصل إلى تقنيات حديثة، بحيث تقوم حول كل جامعة من الجامعات المنتشرة في أنحاء بلدان المجلس مجمعات رأس المال المخاطر venture Capital Complexes على غرار الجامعات العالمية مثل: كاليفورنيا (وادي السيلكون في سان فرانسيسكو)، ماساشوسيتس (بوسطون).

ويساعد تمركز المجمعات التقنية حول مراكز البحث والتطوير في الجامعات والمعاهد العلمية والشركات الكبرى، على توفير مخرجات عالية التقنية من الابتكارات، حيث تمثل الشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال بالمجتمعات الإقليمية، حوافز كافية وضمانات مطلوبة لرواد الأعمال من خلال تخفيض مصاعب بدء الأعمال في مثل تلك المشروعات، كما أن شركات التمويل المخاطر وخبرائها يمكن أن تقدم خبراتها واتصالاتها، لتقليل الكثير من تكاليف الحصول على المعلومات اللازمة لبدء الأعمال الجديدة.

وتوفر تلك الشراكات دعمًا أساسيًا لرواد الأعمال تساعد في التحفيز على بناء طاقات إنتاجية جديدة في مجالات التقنية المتقدمة، تنتشر في مناطق تفتقد مناخ أعمال موات، وبنية أساسية من التقنية، ويساعد في حشد موارد التمويل المحلية إلى مشروعات واعدة، وتوجيه رأس المال المخاطر إلى مناطق تقنية عالية ومستقرة.

وكما يشير تقرير الإيكونوميست، فإن إصلاح نظم التعليم تمثل المدخل الأساسي لنجاح التحول من الاعتماد على الثروة المتولدة من النفط، إلى الثورة المتولدة عن رأس المال البشري، من خلال الاستثمار في التعليم والتعلم، بتزويد قوة العمل بالمعارف الحديثة، وإكسابهم المهارات المتقدمة التي تحتاجها عملية التحول من اقتصاد قائم على قطاع أولي إلى اقتصادات متنوعة يضم قطاعات عالية القيمة المضافة.

٤-خيارات لابد من حسمها

هناك عدد من الخيارات أمام متخذي القرارات وصانعي السياسات في دول المنطقة:

١. وضع استراتيجيات للتصنيع والمفاضلة بين التركيز على المجالات التي تتمتع فيها بميزات تنافسية (الصناعات كثيفة الطاقة) وبين تقليل الاعتماد على الصناعات الكربوهيدرات.

٢. البحث عن مصادر تمويل حديثة للموازنة العامة، وهو ما سوف يقتضي المفاضلة بين إدخال نظم ضريبية على الدخل وعلى الشركات، وغيرها من الضرائب على الإنفاق، والثروة، أو البقاء على عدم وجود ضرائب كأحد الحوافز الأساسية.

٣. الاستمرار في إتباع سياسات توطين الوظائف في مقابل سياسات عمل أكثر مرونة، ولعل من أهم التحولات الواجبة في مجال بيئة الأعمال، تلك المتعلقة بعلاج الاختلالات الهيكلية في سوق العمل، وتطوير نظم الأجور، وإجراء تغيرات أساسية في طبيعة عقود العمل للأجانب، وهو الاتجاه الذي بدأته قطر فيما يتعلق بنظام حماية الأجور والكفالة والذي سيطبق اعتبارًا من ديسمبر ٢٠١٦م، والتحول من العقود السنوية إلى العقود الدائمة، وغيرها من نظم العمل والإقامة، وجعل عملية التوظيف أسهل.

*أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز ومستشار وكيل الجامعة للأعمال والإبداع المعرفي

القضية الفلسطينية عام ٢٠١٦: تغيير المعادلة على الأرض بأساليب أخرى

ضرورة التحرك العربي لإعادة القضية الفلسطينية من النسيان إلى الضوء

إن كوريا الجنوبية تمثل حالة نادرة في النمو الاقتصادي فهي اليوم قوة اقتصادية عالمية والدور السياسي مرتبط بالاقتصاد، فهي رابع دولة اقتصاديًا على مستوى آسيا وتأتي في المرتبة الحادية عشرة على مستوى العالم وفقًا لتقارير صندوق النقد الدولي (٢٠١٦م) والبنك الدولي (٢٠١٥م)، كما أنها سابع دولة في الاستيراد كما في التصدير (٢٠١٤م)، علمًا بأن عدد سكانها ٥٠,٩ مليون نسمة (٢٠١٦م)، ودروس التاريخ علمتنا حيثما تكون القوة الاقتصادية فإن القوة السياسية والاستراتيجية تتبعها، وهذه القوة الاقتصادية الكورية جعلتها تتمتع بعلاقات سياسية واستراتيجية متميزة مع اليابان وأستراليا والصين والهند وحليفتها الولايات المتحدة وحتى مع النظام الدكتاتوري في كوريا الشمالية تتبنى دائمًا سياسة الاحتواء وعدم التصعيد، لأن النمو الاقتصادي يحتاج إلى الاستقرار السياسي.

اللواء محمد إبراهيم

بداية يجب أن نقر بأن دور مجلس التعاون الخليجي تجاه القضية الفلسطينية يعتبر بصفة عامة دورًا هامًا حيث تميز على مدار العقود السابقة بالدعم الكامل والشامل للقضية التي مثلت إحدى محاور الحركة الخليجية في السياسة الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي في ظل قناعة كافة دول المجلس بأن هذه القضية تمثل قضية أمن قومي لكافة الدول العربية وليس فقط لأطرافها الرئيسيين وإن كان الأمر من الناحية الاستراتيجية لابد أن يدفع بإسرائيل لتكون في قلب دائرة مهددات الأمن القومي العربي.

ويبدو من الأهمية بمكان أن نشير للمحددات الثلاثة التالية ونحن نتعرض لموضوع الدور الخليجي في القضية الفلسطينية وذلك كما يلي:

المحدد الأول: وهو أن دول مجلس التعاون الخليجي من الناحية الجغرافية لا تعتبر من دول المواجهة المباشرة مع إسرائيل ومن المفترض أيضًا أنها لا تمثل لها الأولوية الأولى في نطاق اهتمامات الأمن القومي الخليجي مقارنة بدولة مثل إيران ولكن تظل إسرائيل في ظل عدم إقرار حالة السلام الشامل في المنطقة واحدة من أهم التحديات القائمة.

المحدد الثاني: ويتمثل في حرص دول مجلس التعاون الخليجي على أن يكون موقفها من القضية الفلسطينية متمشيًا مع الموقف العربي ككل مادام الأمر يصب في النهاية في صالح الشعب الفلسطيني.

المحدد الثالث: وهو أن المملكة العربية السعودية هي التي طرحت مبادرة سلام متكاملة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وذلك عندما قام العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز بطرح المبادرة في قمة بيروت ٢٠٠٢م، تلك المبادرة التي أشارت إلى أن السلام الشامل والعادل يمثل الخيار الاستراتيجي للدول العربية ويتحقق في ظل الشرعية الدولية، وتضمنت كافة المبادئ الرئيسية من أجل إنهاء الصراع العربي / الإسرائيلي وأهمها الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك هضبة الجولان السورية إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو عام ١٩٦٧م، وطبقًا لقرار ٢٤٢ وقرار ٣٣٨ مع إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

وتأتي قضية القدس كإحدى القضايا التي تحسب لصالح المواقف الإيجابية لدول مجلس التعاون الخليجي حيث ركزت دول الخليج من بين ما أولته اهتماماتها في هذا الشأن على قضية القدس باعتبارها قضية عربية إسلامية رغم أن أحدًا من هذه الدول لم يترأس ما يسمى بلجنة القدس (هذه اللجنة شكلتها

قدمت دول الخليج مليارات الدولارات لدعم القدس والتصدي للمساعي للسيطرة على المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين

جامعة الدول العربية وتترأسها المملكة المغربية) فقد حرصت دول الخليج على تقديم كل الدعم المادي الممكن للحفاظ على عروبة القدس والتصدي لمحاولات إسرائيل المتواصلة لتهويدها، وقدمت كافة دول الخليج ولاسيما المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر مليارات الدولارات لدعم القدس والتصدي للمساعي الإسرائيلية المستمرة للسيطرة على المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين، وكانت هذه القضية تعتبر من أهم القضايا التي يتم بحثها في كافة القمم العربية، ولا شك أنه بدون هذا الدعم الخليجي المتواصل حتى الآن لكانت القدس قد تم تهويدها تمامًا.

وفيما يتعلق بوضعية القضية الفلسطينية خلال العام الحالي فلا شك أن القضية شهدت تراجعًا واضحًا خلال العام الحالي ٢٠١٦م، في ضوء مجموعة من الأسباب نوجز أهمها فيما يلي:

- إن المنطقة العربية أصبحت متخمة بالعديد من المشكلات والأحداث والتطورات التي أصبحت لها الأولوية الأولى في الاهتمامات الإقليمية والدولية عن القضية الفلسطينية (الأوضاع في كل من سوريا وليبيا واليمن والعراق...) وبالتالي لم تعد القضية هي التي تحتل الأهمية التي كانت تحتلها في مراحل زمنية سابقة.
- تصاعد مشكلة الإرهاب بصورة غير مسبوقة وتركيز المجتمع الدولي على كيفية مواجهتها والحد من تأثيراتها وبالتالي لم يعر العالم القضية الفلسطينية الاهتمام المطلوب الذي تستحقه.
- توقف الجهود الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية للعام الثالث على التوالي بعد فشل جهود وزير الخارجية جون كيري في أن تسفر التحركات التي قام بها مع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لفترات طويلة عن التوصل إلى أي أسس يمكن البناء عليها لإحداث تقدم ملموس في المفاوضات.
- استمرار الانقسام الفلسطيني/ الفلسطيني الذي قارب عامه العاشر وهو ما يؤثر بالقطع على تقدم العملية السياسية ويمنح الحجج والمبررات لإسرائيل لعدم التعاطي الإيجابي مع جهود الحل السلمي.
- وجود نوع من التراجع في الدعم المادي العربي للسلطة الفلسطينية وذلك من جانب بعض الدول العربية وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه لأسباب مرتبطة في معظمها بالأوضاع الاقتصادية في الدول التي توقف دعمها لفترة مؤقتة.

وبالرغم من هذا التراجع الواضح في وضعية القضية الفلسطينية عام ٢٠١٦م، إلا أن هناك بعض المحطات الهامة التي شهدتها القضية خلال نفس العام حيث حظيت بمواقف خليجية مشرفة ومؤيدة للحق الفلسطيني نذكر منها هذه الأمثلة:

- عقد لجنة متابعة مبادرة السلام العربية التابعة لجامعة الدول العربية اجتماعًا هامًا في القاهرة يوم ٢٨ مايو ٢٠١٦م، شارك فيه الرئيس الفلسطيني محمود عباس حيث تم التركيز خلاله على القضية الفلسطينية (وقضايا عربية أخرى) وقد أشارت المواقف التي عبر عنها وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي إلى دعمهم المتواصل والكامل للموقف الفلسطيني وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.
- تأييد دول مجلس التعاون الخليجي للمبادرة الفرنسية المطروحة لتسوية القضية الفلسطينية مع مطالبتهم بضرورة أن يتم بلورتها في إطار جدول زمني حتى يكون هناك إلزامًا على إسرائيل ومنعًا لقيامها بإضاعة الوقت والمماطلة التي تتميز بها وتجيدها بشكل واضح، بالإضافة وجود مشاركة خليجية واضحة في المؤتمر الوزاري التمهيدي الذي عقد في باريس في الثالث من يونيو ٢٠١٦م، بشأن دعم المبادرة الفرنسية.
- تأييد كافة القرارات التي تم طرحها في الأمم المتحدة لصالح القضية الفلسطينية وهي في مجموعها أكثر من ثمانية قرارات متعلقة بإدانة الإجراءات الإسرائيلية في المناطق المحتلة ولاسيما سياسة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وكذا دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفي تقديرنا أن عام ٢٠١٧م، لا يزال يحمل العديد من المخاطر والتحديات أمام هذه القضية العربية المحورية وهو ما يمكن إيضاحه على النحو التالي:

- عدم وجود أفق واضح أمام إمكانية التوصل إلى مصالحة فلسطينية داخلية تنهي حالة الانقسام الحالي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتوفر عنصر قوة للموقف الفلسطيني ككل.
- استمرار الأوضاع المتردية في بعض الدول العربية مثل سوريا وليبيا دون وجود دلائل على إمكانية حلها وهو ما سيؤثر بالقطع على الاهتمام الإقليمي والدولي بالقضية الفلسطينية التي سوف تتراجع أولويتها مادامت هذه المشاكل قائمة.
- عدم قدرة الدول العربية حتى الآن على بلورة موقف قوي موحد حاسم تجاه حل القضية رغم امتلاكهم مبادرة السلام العربية التي لم ينجحوا حتى الآن في تسويقها دوليًا بالشكل المناسب والمقبول أو بلورة آلياتها بصورة عملية رغم أنها تستند على رؤية واقعية مفادها الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة مقابل السلام الكامل مع إسرائيل.

- فوز الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتولي الرئيس دونالد ترامب السلطة (ابتداء من العشرين من يناير ٢٠١٧م) ووضوح مدى التحيز الكامل من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة لإسرائيل وتبني مبدأ استحالة فرض أي حلول من الخارج على إسرائيل الأمر الذي سوف يؤثر سلبًا على مبدأ حل الدولتين.

- استمرار الاجراءات الإسرائيلية في المناطق المحتلة سواء بالنسبة لسياسة الاستيطان أو تهويد القدس وهي كلها خطوات من جانب الحكومة الإسرائيلية الحالية تهدف لإقرار سياسة الأمر الواقع.

- قيام بعض الدول العربية بعدم تقديم الدعم المادي المطلوب للسلطة الفلسطينية رغم أنها بالقطع في حاجة إليه نظرًا لسوء الوضع الاقتصادي في المناطق المحتلة.

- احتمالات تفجر الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية والقدس إذا ما واصلت إسرائيل سياساتها المتطرفة تجاه المسجد الأقصى.

ولا شك أن هناك خطوة عربية هامة يجب اتخاذها وعدم التهاون فيها من أجل دعم القضية الفلسطينية وتتمثل في ضرورة إعادة الزخم لهذه القضية رغم الأوضاع الإقليمية الراهنة بمعنى ضرورة التحرك والعمل على انتشال القضية من دائرة النسيان والعمل على إعادتها إلى دائرة الضوء، وهذا الأمر لن يأتي إلا من خلال التعامل مع القضية باعتبارها قضية أمن قومي عربي وليس أقل من ذلك.

وبالرغم من الموقف الأمريكي المتوقع تجاه القضية الفلسطينية بعد تولي إدارة الرئيس دونالد ترامب يجب ألا نسقط بعض الكروت التي نملكها من الحسابات العربية وعلى سبيل المثال المبادرة الفرنسية بل يجب أن تكون هذه المبادرة أحد البدائل التي على الجانب العربي التلويح بها على الأقل رغم عدم إمكانية نجاحها في أن ترى النور بالشكل المؤثر لاسيما مع الرفض الإسرائيلي القاطع لها، كما يجب أن تكون مبادرة السلام العربية أيضًا أحد البدائل التي من الضروري أن تكون حاضرة وقائمة ولا يجب أن تغيب أبدًا عن الأجندة العربية خاصة وأنها تحظى بإجماع عربي وترحيب دولي بغض النظر عن موقف إسرائيل الذى لا يزال يرفض كافة الحلول السلمية التي لا تتمشى مع رؤيتها .

وترتيبًا على كل ما تقدم فإنه لابد على كافة الأطراف أن تتحرك خلال المرحلة القادمة من خلال المحاور التالية:

عدم وجود أفق أمام مصالحة فلسطينية تنهي الانقسام الحالي بين الضفة والقطاع من مهددات مستقبل القضية الفلسطينية

- ضرورة قيام السلطة الفلسطينية ببذل كل الجهود المطلوبة من أجل إنهاء الانقسام الفلسطيني / الفلسطيني بالإضافة إلى الحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني باعتبارها العامل الرئيسي لقوة وصلابة الموقف الفلسطيني في مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية.
- استمرار الدعم الخليجي للقضية الفلسطينية من الناحيتين السياسية والمادية بما في ذلك مواصلة دعم صمود مدينة القدس في مواجهة المخططات اليهودية مع أهمية إعادة النظر في استئناف أية مساعدات مادية متوقفة، ولا يمكن أن ننسى في هذا المجال أهمية الدعم المادي المتواصل الذي تقدمه دول الخليج وبعض الدول العربية الأخرى للسلطة الوطنية الفلسطينية تنفيذًا لمقررات الجامعة العربية والذي تعتمد عليه السلطة الفلسطينية في دعم الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.
- التحرك العربي منذ الآن مع الإدارة الأمريكية الجديدة وعدم الانتظار حتى تتولى مقاليد الحكم وذلك لشرح الموقف العربي من سياسية الاستيطان الإسرائيلية والتمهيد من أجل استئناف المفاوضات الفلسطينية/الإسرائيلية على أسس واضحة أهمها تحديد مرجعيات التفاوض والسقف الزمني لنهاية هذه المفاوضات.
- مواصلة التأييد "العلني على الأقل" للمبادرة الفرنسية للسلام المطروحة حاليًا ومحاولة العمل على توفير الفرص لإنجاحها مع الأخذ في الاعتبار ضرورة امتلاك بدائل أخرى للتحرك حيث أن إسرائيل رغم أنها قد رفضتها رسمياً إلا أنها ستواصل جهودها لإفشالها تماماً وإفشال أية جهود دولية أخرى.
- إعادة الاعتبار والثقل لمبادرة السلام العربية والتمهيد منذ الآن لإعادة طرحها على المجتمع الدولي في الوقت المناسب، مع وضع آليات واقعية لتسويقها ليس في فقط مع القوى الدولية المؤثرة ولكن داخل إسرائيل أيضًا باعتبار أن التأثير على الرأي العام الإسرائيلي يعد مدخلًا رئيسيًا لتغيير الموقف الرسمي للحكومة أيًا كانت طبيعتها.
- تنشيط المقاومة الفلسطينية السلمية في كافة المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة من خلال تنظيم فعاليات ومظاهرات سلمية توجه رسالة للعالم بأنه لا يزال هناك شعب محتل يرنو إلى أن يعيش في دولة مستقلة ذات سيادة مثله مثل كافة شعوب العالم الحر، مع الحرص على ألا تخرج هذه الفاعليات عن الإطار السلمي حتى تضمن تأييد وتعاطف المجتمع الدولي معها.
- عدم التخلي عن فكرة التوجه إلى مجلس الأمن الدولي (في الوقت الملائم) لطرح مشروع قرار يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية، القدس، الجولان) ومحاولة تجميع أكبر قدر من التأييد لهذا القرار بغض النظر عن الموقف الأمريكي الذي سيتجه إلى استخدام حق الفيتو إذا ما تعارض المشروع مع مواقفه أو بشكل أكثر تحديداً مع الموقف الإسرائيلي.

وبالتالي فإن الأمر يستوجب أن تقوم الدول العربية بتغيير التكتيك الذى تتبعه، وعليها التحول من سياسة الترقب والإدانة إلى سياسة النفس الطويل وتبنى مبدأ هجوم السلام على إسرائيل، ولا يجب أن نخضع لمقولة أن الوقت غير ملائم للتحرك العربي أو أن العالم منشغل بمكافحة الإرهاب أو أنه لا مكان لتسوية القضية الفلسطينية في الوقت الحالي وفى ظل المشكلات التي تعج بها المنطقة العربية، فعلينا أن نعلم أن إسرائيل لا تعرف سياسة الانتظار فهي تنفذ مخططاتها الاستيطانية بكل دقة وحرفية دون اكتراث بأي مواقف عربية أو دولية، ومن المهم أن أشير إلى أن قدرتنا على الربط بين حل القضية الفلسطينية وبين الحد من مخاطر الإرهاب في المنطقة يمثل تحديًا هامًا، وليس أمامنا إلا أن ننجح في صياغته وتسويقه وإعادة الاعتبار المطلوب والطبيعي للموقف العربي ككل.

وفى ضوء ما تم استعراضه من مواقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضية الفلسطينية وأهم المحطات التي شهدتها القضية خلال عام ٢٠١٦م، وتوقعاتنا لما يمكن أن يحمله العام المقبل ٢٠١٧م، من تحديات ومخاطر أو نجاحات في ضوء الظروف الإقليمية والدولية، فلا شك أن القضية الفلسطينية لازالت تمر بمرحلة شديدة الحساسية نظرًا لعدم وجود أية مؤشرات في الأفق على إمكانية التوصل إلى حل سياسي لها في المدى المنظور، الأمر الذى يتطلب تضافر الجهود العربية والفلسطينية للتوافق على رؤية موحدة للحل يتم التحرك على أساسها مع كافة الأطراف والقوى الإقليمية فهذه هي القضية العربية المحورية، وإذا لم يكن هناك تحرك عربي جماعي (أو شبه جماعي) فلن يكتب لهذه القضية أي نجاح بل يمكن أن تكون هذه القضية أحد الأسباب لعدم الاستقرار الأمني في المنطقة إذا ما وصل الشعب الفلسطيني وقيادته إلى أن الباب أصبح موصدًا أمام أي حل سياسي ولا مجال أمامهم سوى تغيير المعادلة الحالية على الأرض بأساليب أخرى.

*رئيس قسم الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بالمجلس المصري للعلاقات الخارجية

مجلس التعاون الخليجي بين عامين: عام مضى بأزماته وآخر قادم بتحدياته

الوحدة الخليجية والتكتل الاقتصادي خيار الضرورة لدول الخليج

لم يختلف عام ٢٠١٦م، في كثير من أحداثه عن الأعوام الخمسة التي سبقته لدول مجلس التعاون، وإن كان أهم ما يميزه أنه شهد في نهايته تغييرًا في بعض الملفات التي سيتم طرحها على أجندة القمة السابعة والثلاثين لقادة دول المجلس في البحرين، تقييمًا لما تم خلال العام المنصرم ووضع رؤية لعام مقبل لا يزال مليئًا بالتحديات. وعلى ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل طبيعة التطورات المتسارعة التي مثلت تهديدات ربما بعضها محتمل وربما بعضها الآخر أصبح تحديًا لأمن الخليج، وصولاً لطرح مقترحات للتصدي لتلك التحديات.

أحمد طاهر

التحديات الراهنة والمستقبلية :

ما واجهه مجلس التعاون في عام ٢٠١٦م، من أزمات، ظلت غالبيتها ماثلة مع دخول العام الجديد (٢٠١٧م)، وإن اختلفت في مستوياتها. وقد مثّلت هذه الأزمات تحديات تطلبت آليات للتعامل معها ومواجهتها بشكل يقلل المخاطر المترتبة عليها. وتتنوع هذه التحديات ما بين سياسية وأمنية وعسكرية واقتصادية واجتماعية، وهو ما يمكن أن نجمله فيما يلي:

أولاً - التحديات السياسية والأمنية والعسكرية :

مجلس التعاون الخليجي يواجه تعاظم كثير من التحديات السياسية والأمنية والعسكرية، بدءًا من سياسات إيران التدخلية في شئون دول المجلس، مرورًا بحالة عدم الاستقرار في العراق والانقلاب الحوثي في اليمن، والحرب الدائرة في سوريا، وصولا إلى أخطار الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، وحالة عدم الاستقرار التي تسود المنطقة العربية. وعليه، تخلق هذه التحديات مخاطر رئيسة لدول المجلس، يمكن إجمالها:

١- **تهديد الدولة الوطنية**، بعد مشروع إعادة ترسيم حدود دول المنطقة العربية على أسس طائفية وعرقية وقبلية وعشائرية وجهوية ومذهبية الذي بدا بشكل جلي مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، هذا التحدي أصبح أكثر بروزا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة مع بروز التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها "القاعدة" و"داعش" وسعيهم للسيطرة على مساحة واسعة من البلدان العربية كما هو الحال في العراق وسوريا. وهو ما تكرر في الحالة اليمنية حينما سيطر الحوثيون على العاصمة صنعاء، لتقف دول مجلس التعاون بين خطرين متماثلين: خطر داعش والقاعدة في الشمال، وخطر الحوثيين في الجنوب.

٢- **الارهاب**، ما شهدته بعض دول الخليج من عمليات إرهابية خلال العامين (٢٠١٥-٢٠١٦م)، يحول الارهاب من تهديد محتمل إلى خطر قائم، فلم يعد خطره يقتصر على التوسع الجغرافي للتنظيمات الإرهابية في دول الجوار، إنما تجاوز ذلك إلى الداخل الخليجي ، ومن ثم أصبحت مكافحته تحتل قمة أولويات أجندة الأمن الخليجي.

٣- **الانتشار النووي**، على عكس المطالب الخليجية المتكررة بجعل منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل، جاء الاتفاق النووي الإيراني، للسماح لإيران بمواصلة برنامجها النووي وفق ضوابط زعمت أن من شأنها جعل هذا البرنامج سلميًا، إلا أن حقيقة الأمر ستظل تداعيات هذا الاتفاق ماثلة أمام قادة دول المجلس نظرا لما ترتب عليه من منح طهران صك الاعتراف بكونها دولة نووية، وهو ما يفتح الباب أمامها لتحقيق طموحاتها في المنطقة ما يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن دول الخليج.

٤- **الانكشاف الأمني في العراق**، صحيح أن ثمة نجاحًا ملموسًا مؤخرًا في محاربة "داعش" في العراق، إلا أن خطره لا يزال ماثلاً عبر سيطرته على مناطق حدودية ذات أهمية إستراتيجية. كما أن هذا الانكشاف لا يقتصر على وجود داعش فحسب، بل مثل الاختراق الإيراني الواسع للعراق والسيطرة على كثير من

الإرهاب تحول من تهديد محتمل إلى خطر قائم وخطره تجاوز التوسع الجغرافي للتنظيمات الإرهابية في دول الجوار إنما إلى الداخل الخليجي

مفاصل الدولة خطرًا آخر، يضاف إليه خطر التدخل التركي المباشر في الحرب الدائرة على الأراضي العراقية.

٥- **التدخل العسكري الروسي في سوريا**، أدى هذا التدخل إلى تعقيد في الأزمة السورية التي أصبحت ساحة لتسوية الحسابات الدولية والإقليمية، وهو ما يشكل تهديدًا غير مباشر للأمن الاقليمي الخليجي بمنظوره الاستراتيجي الواسع.

٦- **اليمن وتعثرات الحل**، تظل الأزمة اليمنية بتعقيداتها من أكبر التحديات التي تواجه مجلس التعاون في عامه الجديد، نظرًا للصعوبات التي تحول دون ايجاد مخرج سياسي أو عسكري للأزمة. فلا يزال الحل السياسي مجمد في ظل التعنت الحوثي، كما لا يزال الحسم العسكري يواجه صعوبات في ظل التعزيزات التي تتحصل عليها جماعة الحوثيين وحلفاءها. وهو ما نخلص منه إلى القول إنه ففي ظل تجمد الحل السياسي، وعدم الحسم العسكري، سيظل اليمن يراوح كمصدر أول لتهديد أمن الخليج.

٧- **الهجرة غير الشرعية**، أفسحت الصراعات في دول الجوار الخليجي المجال واسعا لتدفق الكثير من المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود كما هو الحال في اليمن. الأمر ذاته يتكرر بين سوريا والعراق، وهو ما يلقى بأعباء جسيمة على عاتق المؤسسات الأمنية التي أصبحت جهودها موزعة بكثافة على حدود كانت تُعد في السابق حدودا آمنة.

ثانيًا-التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

يظل الاستقرار الاجتماعي الذي تميزت به بلدان مجلس التعاون الخليجي، مرهون بمدى قدرة الدولة على الاستجابة للمطالب المجتمعية المتزايدة، ومدى تفهم الشعوب للتحديات التي تواجهها الحكومات في تلبية تلك الاحتياجات من ناحية أخرى. فمن العدل القول أن نجاح الحكومات الخليجية في ضمان الوفرة المجتمعية التي كانت محققة سابقًا مرهونًا بتغير عديد المفاهيم والرؤى والتصورات لدى المواطنين سواء تلك المتعلقة بقدرات الدولة ومواردها من جانب، وبالتزاماتها والتحديات التي تواجهها من جانب آخر.

وغني عن القول أن التحديات التي تواجه دول المجلس في جانبها الاقتصادي لن تقتصر على التراجع في أسعار النفط فحسب، صحيح أن هذا التراجع هو الاكثر أهمية وبروزا نظرا للدور المهم الذي يلعبه في اقتصاداتها، إلا أن ثمة تحديات ومخاطرة أخرى ماثلة أمام دول المجلس، من أبرزها ما يلي:

١- **تواضع حجم التجارة البينية لدول المجلس**، صحيح أنها ارتفعت من ٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٠م، لتصل إلى أكثر من ١٤٦ مليار دولار عام ٢٠١٤م، إلا أنها لا تزال دون المأمول إذا قورنت بتكتلات أخرى كالاتحاد الاوروبي إذ تصل التجارة البينية فيه إلى ٨ تريليونات دولار.

٢- **التحدي الديموجرافي**، إذ يعكس شكل الهرم السكاني في دول المجلس ارتفاع نسبة الشباب لتصل في بعضها إلى ٧٠٪، وهو ما يعنى وجود نسب غير قليلة من الباحثين عن العمل، وينذر بارتفاع نسب البطالة أي أن هناك حاجة لخلق فرص عمل لنحو مليون شخص في دول الخليج خلال السنوات العشر القادمة ، وهو ما يستوجب أن تكون أنماط التنمية في هذه الدول قادرة على توليد وظائف جديدة. كما أن هناك ثمة بعدًا آخر مهما في النظرة إلى التركيبة السكانية في دول المجلس إذ تكشف الاحصاءات أن ٢٨,٨٪ من السكان أعمارهم أقل من ١٥ سنة، و٢٠,٤٪ ما بين ١٥-٣٠ سنة. وهو ما يعنى أن أكثر من ٥٠٪ هم من الفئة التي ينبغي العناية بها تربويًا وتعليميًا وصحيًا وثقافيًا وفكريًا ليصبحوا العامل الأساسي في التنمية الشاملة.

٣- **التحديات البيئية المتنوعة** بدءا من نضوب مصادر المياه النادرة بطبيعتها نتيجة لموجات الجفاف غير المنتظمة والمناخ الحار، مرورا بزيادة رقعة التصحر وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور المناطق الساحلية والتلوث في المناطق البحرية، وتلوث الهواء، والعواصف الرملية المتكررة والغبار، وصولا إلى التغيرات المناخية التي تزيد من وطأة هذه التحديات بما يهدد حياة المواطن الخليجي سواء بسبب ارتفاع درجة الحرارة وما لذلك من تأثير بالغ في تراجع حجم الناتج المحلى الإجمالي، أو بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر بما يهدد كثير من أراضي دول الخليج بالاختفاء، إذ يشير التقرير الخامس للتوقعات العالمية (GEO5) إلى أن البحرين وقطر سوف تخسران جزءًا من أراضيهما بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار ٥ امتار، وذلك بنسبة ١٣,٤٪ و٦,٩٪ على التوالي. الأمر ذاته ستواجهه الإمارات العربية المتحدة، إذ أنه مع ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد سوف يغرق قرابة ٨,١٪ من إمارة عجمان، ١,٢٪ من إمارة الشارقة، ٥,٩٪ من إمارة أم القوين، ومع سيناريو الخمسة أمتار، سوف تزداد هذه الأراضي المغمورة إلى نحو ٢٤٪ و٣,٢٪ و١٠٪ على التوالي.

سيناريوهات المستقبل:

في ضوء تعدد التحديات، يمكن الحديث عن سيناريوهات مستقبلية بشأن ما تواجهه دول مجلس التعاون خلال عام ٢٠١٧م، على النحو التالي:

أولاً – المستوى السياسي والأمني والعسكري:

من غير المأمول أن يشهد عام ٢٠١٧م، حلحلة حقيقية لكثير من التحديات التي تواجه دول المجلس، بما يحصر سيناريوهات المستقبل القريب في سيناريوهين، هما:

الأول، استمرار الوضع على ما هو عليه، فاستمرار الفشل في وقف تمدد التنظيمات الإرهابية، واستمرار الانقسام الدولي بشأن الأزمة السورية، وصراعات النفوذ في العراق، وتقاسم السيطرة في اليمن، وتزايد التدخلات الإيرانية في شئون المنطقة يؤدي إلى استمرار القلق، وما يترتب على ذلك من ضياع فرص التنمية مقابل سباقات التسلح وتراجع الاستثمارات، فضلاً عن تزايد العمليات الارهابية بما يهدد كذلك أمنها السياسي واستقرارها الاجتماعي.

الثاني، تصاعد التهديدات الخارجية، وتشمل جانبين: **الأول**، حسم قضايا الصراعات في دول الجوار وفقًا لمخططات التقسيم، فنكون إزاء تفكك عراقي، وتقسيم سوري، وتفتيت يمني، وهو ما يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن الخليج، نظرًا لأن خطر التقسيم لن يقف عند حدود هذه الدول فقط، سواء من جهة تفاقم الانفلات الأمني وزيادة وتيرة عمليات التهريب والهجرة غير الشرعية، أو سعي التنظيمات الارهابية إلى تجنيد المزيد من الأتباع. **الثاني**، تزايد حجم التدخلات الإيرانية في شؤون دول المنطقة عبر اللعب على الوتر الطائفي، وهو ما يؤدي إلى زيادة التوتر في العلاقات بين إيران والخليج.

ثانيًا–المستوى الاقتصادي والاجتماعي :

شهدت نهايات عام ٢٠١٦م ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار النفط بمقارنة بما كان عليه الوضع خلال العامين الماضيين، وهو ما انعكس إيجابًا سواء على الأوضاع الاقتصادية خلال عام ٢٠١٦م، حيث شهدت تحسنًا ملموسًا أعطى تفاؤلاً بمستقبل هذه الأوضاع خلال عام ٢٠١٧م، وهو ما برز في عدة مؤشرات ودلائل أبرزها ما يلي:

١- التحسن المتوقع في مؤشرات اقتصادية كما أشار المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون في تقريره الصادر في أغسطس ٢٠١٦م، بعنوان آفاق اقتصاد مجلس التعاون ٢٠١٦-٢٠١٧م، وهو ما يمكن رصده فيما يلي:

- **الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة**، أشار التقرير إلى تراجع معدل نمو هذا الناتج خلال عام ٢٠١٦ م، متأثرا بتراجع الإنفاق الحكومي وتراجع السيولة، ليسجل بذلك ٢,٦٪، في حين مع تنفيذ دول الخليج لسياسات التصحيح المالي وسعيها لتحقيق التوازن بين المحافظة على معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام، فمن المتوقع أن يتحسن النمو عام ٢٠١٧م، ليصل في حدود ٣,٤٪ وهو ما يقارب معدل النمو المتوقع للاقتصاد العالمي والمقدر بـ ٣,٥٪ بحسب توقعات صندوق النقد الدولي. مع ملاحظة أنه من المتوقع أن يأخذ القطاع غير النفطي دور القيادة في النمو الاقتصادي في العام القادم، إذ تشير التوقعات إلى أن هذا القطاع سينمو بمعدل ٣,٩٪، وأن تقود قطاعات البناء والتشييد والنقل والتخزين والمواصلات النمو الاقتصادي لدول المجلس.

- **التضخم**، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم السنوي نحو ٢,٦٪ خلال عام ٢٠١٦م، و٢,٨٪ عام ٢٠١٧م. ويرجع ذلك إلى السياسات الحكومية المتعلقة بتخفيض الدعم عن المشتقات البترولية وزيادة الايرادات غير النفطية من جهة، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض المحلية من جهة أخرى، بما سيؤثر صعودًا على أسعار السلع والخدمات.

- **الميزان التجاري**، من المتوقع أن يتراجع الميزان التجاري في عام ٢٠١٦م، ليصل إلى عجز بنسبة ٥,٤٪ من ناتج المجلس الإجمالي بالأسعار الجارية نتيجة تراجع الصادرات السلعية. إلا أنه مع التحسن المتوقع في أسعار النفط عام ٢٠١٧م فمن المتوقع أن يتحسن هذا الميزان ليصل إلى عجز بنسبة ٠,٤٪.

تحسن النمو العام المقبل ليصل إلى ٣,٤٪ وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في النمو

٢- تأسيس هيئة الشئون الاقتصادية والتنموية الخليجية، والتي تم إقرارها في القمة التشاورية لقادة دول المجلس في مايو ٢٠١٦م. ومن مهامها: العمل على تعزيز التعاون الخليجي المشترك في المجالات الاقتصادية والتنموية، النظر في السياسات والتوصيات والدراسات والمشروعات التي تهدف إلى تطوير التنسيق والتكامل بين الدول الاعضاء في المجالات الاقتصادية والتنموية، تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في هذه المجالات، اتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات وتوصيات، وكذلك متابعة تنفيذ قرارات واتفاقيات وأنظمة المجلس المتعلقة بالجانب الاقتصادي والتنموي. ولا شك أن هذه الهيئة سوف تمثل دعمًا حقيقيًا لنجاح العمل الخليجي المشترك في شقيه الاقتصادي والتنموي.

مقترحات لمواجهة التحديات:

في مواجهة التحديات الماثلة أمام دول مجلس التعاون، لم تقف هذه الدول مكتوفة الأيدي، وإنما بادرت باتخاذ قرارات وتبنت مبادرات ورؤى استراتيجية على غرار رؤية السعودية ٢٠٣٠، وهو ما يعكس مدى إدراك قادة دول الخليج لحجم التحديات والمخاطر الماثلة. ومع ذلك، فثمة مقترحات من المهم النظر في

كيفية تحقيقها كونها تمثل دعمًا حقيقيًا في نجاح ما تضمنته الاستراتيجيات والرؤى المطروحة من جانب هذه البلدان، تتمثل هذه المقترحات فيما يلي:

أولًا: على المستوى السياسي والأمني والعسكري:

في خضم التحديات الماثلة أمام دول المجلس يصبح من الأهمية التأكيد على أن مواجهة هذه التحديات التي إما أن تستمر على الوتيرة نفسها أو تتصاعد بصورة أكثر خطورة، تتطلب سرعة اتخاذ حزمة إجراءات، أبرزها ما يلي:

١- **ضرورة التحول من التحالف القطبي إلى تنوع التحالفات الدولية**، إذ كان صحيحًا أن التحالف الخليجي الأمريكي المستمر منذ أكثر من ستة عقود منذ الرئيس الامريكي روزفلت وحتى اليوم لا يمكن أن يسقط في لحظة، إلّا أنه من الصحيح أيضا أن الإبقاء عليه في صورته السابقة كتحالف قطبي أوحد.

٢- **التأكيد على أن التقارب الإيراني الأمريكي لا يعني تراجعا في علاقات أمريكا مع دول الخليج**، نظرًا لما تمثله الأخيرة من رصيد كبير من المصالح المشتركة بما يجعل من الصعوبة أن تضحي الولايات المتحدة بهذه العلاقات لصالح تقاربها مع طهران، ما يستوجب إبراز هذه الحقيقية أمام الإدارة الأمريكية الجديدة، حيث نُشرت تحليلات بشأن ما أفرزته الانتخابات الرئاسية الأمريكية بوصول "دونالد ترامب" إلى الرئاسة على أن الأمر لن يكن في صالح التقارب الأمريكي الخليجي إلا أن الواقع لن يكن بهذه الصورة السلبية لسببين: الأول، أن ما يحكم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية حيال الشرق الأوسط عامة ودول مجلس التعاون خاصة، مصالحها، فثمة صعوبة في أن تتخلى واشنطن عن أمن منطقة الخليج بالصورة التي يروج لها البعض، يدلل على ذلك مؤشرين: أولًا- انعقاد القمة الخليجية ـ الأمريكية بالرياض في ٢١ ابريل ٢٠١٦م، والتي تعكس مدى حرص أمريكا للحفاظ على علاقاتها مع دول المجلس. ثانيا- الدراسة الأخيرة التي أعدتها مؤسسة راند الأمريكية للأبحاث في سبتمبر ٢٠١٦م، تحت عنوان "نظرة على مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعد مرور ٣٥ عاما" بهدف استشراف مستقبل المجلس حتى عام ٢٠٥٠م، وأكدت الدراسة على أهمية تعزيز التكامل الأمريكي الخليجي بما يصب في مصلحة أمريكا وأمنها القومي. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من توقيت صدورها، إذ صدرت قبيل الانتخابات الأمريكية بأشهر قليلة بما يمكن اعتبارها بمثابة خطة

التقارب الإيراني الأمريكي لا يعنى تراجعا في علاقات أمريكا مع دول الخليج ولن تضحي واشنطن بهذه العلاقات لصالح تقاربها مع طهران

معدة مسبقًا للإدارة المقبلة للتأكيد على أهمية العلاقات الخليجية الأمريكية التي ترى الدراسة أنه من مصلحة واشنطن الحفاظ على علاقات إيجابية مع العواصم الخليجية، وهو ما يمكن اعتباره بداية لإصلاح ما افسدته الإدارة الامريكية في عهد "باراك أوباما"، وتأتى هذه الدراسة بهدف إعادة تهيئة وترتيب العلاقات الأمريكية الخليجية من جديد. أما السبب الثاني، فيتعلق بسجل طهران في دعم الإرهاب والتنظيمات الإرهابية على عكس الموقف الخليجي الرافض لها، إذ أن سجلها مليئا بالجرائم، وهو ما يستوجب تسليط الضوء عليه وفضحه وكشف ممارستها.

٣- أهمية تفعيل التحالف العسكري الإسلامي الذي تم تشكيله في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م، إذ أنه بعد مرور عام على تأسيسه من المهم تقييم ما قام به في شقيه العسكري والفكري/ الإعلامي. إذ كان صحيحًا أن التحالف لم يتوسع في اتخاذ خطوات جادة في جانبه العسكري خلال العام المنصرم (٢٠١٦م)، إلا أنه استطاع أن يتخذ مبادرات مهمة في شقية الإعلامي والفكري، وإن ظل دون المأمول.

٤- أهمية ارتباط دول الخليج بمحيطها العربي خاصة مصر والأردن والمغرب، وهو ما يسهم بلا شك في تقوية المحيط الأمني الذي يُعد رافدًا مهمًا للعمل العربي المشترك.

٥- وضع استراتيجية تعاون وتنسيق بين المؤسسات والأجهزة الثقافية والإعلامية الرسمية في دول المجلس، بحيث تحمل رسالة إعلامية وثقافية واحدة، لحفظ الهوية الوطنية الخليجية وتعزيزها.

٦- القراءة الصحيحة للخريطة السياسية في العالم، تأخذ في حساباتها التكتلات السياسية والاقتصادية الإقليمية، وهو ما يستوجب الإسراع بخطى الانتقال إلى الإتحاد الخليجي، خاصة وأن حجم الأخطار والتهديدات لا تواجه دولة بعينها وإنما تشمل الجميع. وهو ما يستوجب أن يكون لدى المنظومة الخليجية قراءة مستقبلية لاحتمالات تتطلب بلورة خطط للتعامل مع تداعياتها بعيدًا عن أية أخطاء في الحسابات، ولحين التحول إلى هذا الاتحاد، يجدر الإسراع بما يلي:

- بلورة مفهوم استراتيجي خليجي يحدد طبيعة التحولات وتأثيرها على الأمن الوطني والإقليمي، بما يضمن الاتفاق على حد أدنى من مصادر التهديد المشتركة على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- إصدار القانون الخليجي الموحد لمكافحة التطرف والعنصرية والكراهية والتمييز وإشعال الفتنة الطائفية، ونبذ التحريض على العنف وتشجيع الإرهاب.
- الانتهاء من تشكيل القوة البحرية الخليجية المشتركة التي أقرتها قمة الدوحة عام ٢٠١٤م.
- تطوير برامج نووية مشتركة للأغراض السلمية، تطبيقًا لقرار قمة مجلس التعاون عام ٢٠٠٦م.
- آلية لتنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماعات دول المجلس بما في ذلك قرارات المجلس الاعلى.

ثانيًا-على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

رغم التفاؤل الذي يسود على المستوى الاقتصادي للعام المقبل، إلا أنه يظل مرهونًا باتخاذ خطوات جادة على طريق التكامل الاقتصادي استثمارًا لمزايا العمل ككتلة خليجية موحدة، ومن أبرزها:

١- تسريع خطى تنويع الاقتصادات الخليجية للحفاظ على معدلات النمو المطلوبة، ليس فقط لمواجهة الانخفاض في مستويات أسعار النفط، وإنما لمواجهة الانخفاض بصفة عامة في الطلب على النفط والغاز.

٢- استكمال منظومة النقل بالسكك الحديدية بين دول المجلس والتي تقدر تكلفتها بـ ٢٥٠ مليار دولار.

٣- استكمال قيام الإتحاد الجمركي الخليجي الذي تأسس منذ ١٤ عامًا وتحديدًا في يناير ٢٠٠٣م.

٤- وضع الدليل الخليجي الموحد للمشروعات الخليجية المشتركة المرغوب قيامها من حيث الإنتاج، والتحديد الجغرافي للمناطق المسموح بإقامة استثمارات صناعية بها بكل دولة من دول المجلس، والإعلان عنها وتعميمها على المستثمرين الخليجيين.

٥- إصلاح أسوق العمل لزيادة نسبة العمالة الوطنية خاصة في القطاع الخاص، لتقليل الضغط الواقع على الاقتصادات الخليجية والحفاظ على الهوية الثقافية جراء الاعتماد على العمالة غير العربية.

٦- تخصيص نسبة من الصناديق السيادية بدول المجلس لمشروعات التنمية الصناعية وتشجيع الصناعات الخليجية التكاملية.

نهاية القول إنه رغم التحديات والأزمات التي عصفت بمجلس التعاون الخليجي على مدار ما يزيد عن ثلاثة عقود، إلا أن هذا الكيان ظل صامدًا وراسخًا يقاوم تلك التحديات ويتعامل بحرفية مع كافة الأزمات، إدراكا بأن الوحدة والتكتل خيارًا ضروريًا للاستمرار في الوجود.

* مدير مركز حوار للدراسات السياسية والإعلامية

علاقات فردية ناجحة ينقصها توحيد الرؤية والأهداف الخليجية الجماعية

العلاقات الخليجية ـ الإفريقية: تعاون لملء الفراغ وحصار التمدد الإيراني ومقاومة الإرهاب

تتسم العلاقات الخليجية ـ الإفريقية بوجود تاريخ طويل من التقارب والتفاعل عبرت عنه العديد من المؤثرات المشتركة كانتشار اللغة العربية والعقيدة والعمارة الإسلامية في أجزاء واسعة من القارة، يقابله حضور وتزايد لأعداد من الوافدين الأفارقة في الدول الخليجية خاصة القريبة من منطقة القرن الإفريقي، ودفعت التطورات التي شهدها العالم، و الشرق الأوسط منذ بداية الألفية الثالثة وما تبعها مما يُطلق عليه "الربيع العربي"، الذى تزامن مع صعود للعديد من الاقتصادات الإفريقية، مع بحث دول الخليج عن حلفاء جدد في محيطها الإقليمي، لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتأكيد دورها العالمي، في ظل صعود أقطاب جديدة في النظام الدولي كمجموعة دول البريكس. لذلك حظيت الدول الإفريقية على اهتمام كبير من دول الخليج.

د. أميرة محمد عبد الحليم

إلا أن دول الخليج لم تتبن سياسات موحدة للتعامل مع إفريقيا، بل تميزت كل دولة بسياسة متميزة تنبع من مصالحها وأهدافها في هذه المنطقة المجاورة شديدة الحساسية، وفى هذا الإطار برزت ثلاث دول خليجية محورية في تطوير العلاقات الخليجية الإفريقية هي السعودية، الإمارات، وقطر.

وشهد عام ٢٠١٦ م، مجموعة تفاعلات خليجية إفريقية عكست عدد من الاتجاهات والقضايا التي باتت تشكل أولويات تحكم السياسات الخارجية لدول الخليج تجاه إفريقيا.

ويحاول هذا التقرير استعراض حالة العلاقات الخليجية الإفريقية خلال عام ٢٠١٦م، بالإشارة إلى مجموعة من العوامل المؤثرة على هذه العلاقات، وكذلك أبرز قضايا التعاون التي شهدتها العلاقات بين الجانبين.

أولا: ضرورات تطوير العلاقات الخليجية الإفريقية

يمكن تفسير التقارب الخليجي الإفريقي خلال عام ٢٠١٦م، بمجموعة من التطورات التي كان لها انعكاساتها الواضحة على مصالح وأهداف الدول الخليجية، والإفريقية، ومن أهمها:

١- توقيع إيران في يوليو ٢٠١٥م، اتفاقية إطارية لبرنامجها النووي مع القوى الغربية، وما حمله من تهديدات لدول الخليج، أهمها زيادة الحضور الإيراني العسكري في المنطقة العربية وخاصة في سوريا واليمن. وكذلك استعادة إيران لتأثيرها في سوق النفط العالمي.

٢- تراجع أسعار النفط، وما فرضه من ضغوط على دول الخليج، والدول الإفريقية النفطية وخاصة الأعضاء في الأوبك كنيجيريا، فقد أدى تراجع أسعار النفط إلى فقدان نيجيريا مركزها كأكبر منتج للنفط في أفريقيا لصالح أنجولا، وكذلك فقدت مركزها كأكبر اقتصاد في القارة الإفريقية لصالح جمهورية جنوب إفريقيا.

٣ -تصاعد الأزمة اليمنية، وتشكيل التحالف العربي لمحاربة الحوثيين الذي عرف بـ "عاصفة الحزم" بمشاركة ١٠ دول منها ثلاث دول عربية إفريقية هي مصر، المغرب، والسودان، أما التحالف الإسلامي الذي تم الإعلان عنه في ديسمبر ٢٠١٥م، وتشكل من ٣٤ دولة إسلامية بقيادة السعودية لمحاربة الإرهاب، فقد شاركت في هذا التحالف العديد من الدول الإفريقية منها السودان، الصومال، مصر، المغرب، موريتانيا، جزر القمر، تشاد، توجو وجيبوتي، السنغال، سيراليون، الجابون، غينيا، ساحل العاج، مالي، النيجر، ونيجيريا.

٤- زيادة نفوذ الجماعات الإرهابية في القارة، والذي تزامن مع زيادة الحضور العسكري الغربي في إفريقيا، فعلى إثر زيادة العمليات الإرهابية في إقليم غرب إفريقيا ومنطقة الساحل

محفزات التقارب الخليجي ـ الإفريقي: الاتفاق النووي الإيراني وتراجع أسعار النفط وتصاعد الأزمة اليمنية وزيادة نشاط الجماعات الإرهابية

الإفريقي خلال عام ٢٠١٥م (نيجيريا والكاميرون ،مالي وبوركينافاسو وساحل العاج والنيجر، تشاد)، تزايد أعداد الجنود الأمريكيين في السنغال مع بداية عام ٢٠١٦م، وجاء هذا الحضور الأمريكي في أعقاب توقيع السنغال وأمريكا على اتفاقية عسكرية في مايو ٢٠١٦م؛ لتفعيل التعاون بين الجانبين في مجالات التدريب بوجود دائم لعسكريين أمريكيين والتسليح لمكافحة الإرهاب في غرب إفريقيا، كما تتعلق الاتفاقية بوضع القوات الأمريكية على الأراضي السنغالية وشروط استخدامها للمنشآت المحلية.

ثانيًا: قضايا التعاون الخليجي ـ الإفريقي عام ٢٠١٦

شهد عام ٢٠١٦م، بروز عدد من القضايا التي احتلت الصدارة على سلم أولويات العلاقات الخليجية الإفريقية، في مقدمتها التعاون العسكري والسياسي خاصة في منطقة القرن الإفريقي والذي حظي باهتمام خاص من دول الخليج، مع استمرار التعاون الاقتصادي وزيادة الاستثمارات، ويمكن توضيح هذه القضايا كما يلي:

١- التعاون العسكري

فرضت الحرب اليمنية على دول الخليج تطوير استراتيجيات للتعاون مع الدول المجاورة خاصة دول القرن الإفريقي، وأهمها التنظيمات الإرهابية التي تتواصل عبر سواحل الجانبين، وقد عملت المملكة العربية السعودية والإمارات على استثمار التعاون مع دول القرن الإفريقي في توفير الدعم للتحالف العربي في الحرب اليمنية والذي بدأ عملياته في مارس ٢٠١٥م.

وعقدت الإمارات مع إريتريا اتفاقًا لاستخدام أراضي وموانئ الدولة كقاعدة للعبور والخدمات اللوجيستية لعملياتها وخاصة ميناء عصب، فضلا عن المشاركة بـ ٤٠٠ جندي في عدن. فقد غيرت إريتريا تحالفاتها فبعد أن كانت إريتريا داعم رئيسي للحوثين سواء بالسلاح أو التدريب، في إطار علاقاتها المتميزة مع إيران، وأصبحت من أهم مراكز الدعم للتحالف العربي في اليمن. كما حصلت شركة "موانئ دبي العالمية" على حق إدارة ميناء بربرة في الصومال، وبموجب الاتفاق، ستمنح الحكومة الشركة حق انتفاع للميناء لمدة ٣٠ عامًا في صورة مشروع مشترك مع الحكومة، بنسبة ٦٥٪ لموانئ دبي، في مقابل ضخ الشركة لاستثمارات بنحو ٤٤٠ مليون دولار، وفي تطور آخر أعلن سفير جيبوتي لدى السعودية ضياء الدين بامخرمة، أن بلاده تترقب اتفاقًا بينها وبين السعودية لإنشاء قاعدة عسكرية سعودية على الأراضي الجيبوتية.

كما قطعت ثلاث دول عربية إفريقية (السودان – جيبوتي – الصومال) علاقاتها الدبلوماسية مع إيران عقب حادثة الهجوم على السفارة السعودية بطهران في يناير ٢٠١٦م، وأعربت هذه الدول عن دعمها لقوات التحالف التي تقودها السعودية.

واعتبرت شرق إفريقيا أن توطيد علاقاتها مع دول الخليج، عبر دعمها للتحالف العربي في اليمن ينعكس على مصالحها، فقد عانت إريتريا والسودان كثيرًا من العزلة الدولية والعقوبات الاقتصادية، وهذه الدول حريصة على تكوين تحالف جديد من شأنه أن يسمح لها باستثمار نفوذها الجيوسياسي، والتحرر من القيود الاقتصادية، كما أن جيبوتي تضم أراضيها العديد من القواعد العسكرية، وتحتاج إلى تنويع حلفائها وزيادة الفرص الاقتصادية، أما الصومال التي تعاني من الاضطرابات منذ أكثر من عقدين تواجه الحكومة الاتحادية ضغوط من الفاعلين في الداخل و الجهات المانحة للتصدي لقضايا الفساد المتفشي فيها وبالتالي تحتاج إلى إيجاد مصادر بديلة للتمويل وأيضًا دعم دبلوماسي إقليمي ودولي.

وعلى الرغم من الدعم الكبير الذي تسعى دول القرن الإفريقي لتقديمه إلى دول الخليج في حرب اليمن إلا أن التقارب الخليجي مع هذه الدول يلقى بتأثيراته على علاقاتها بدول إفريقية أخرى لها ثقلها فيما يتعلق بالمصالح الخليجية في القارة. فالتقارب الخليجي الإريتري بالطبع ينعكس على العلاقات الخليجية الإثيوبية، على الرغم من إبداء إثيوبيا تفهمها لهذا التقارب، ويمكن إرجاع هذا إلى حاجة هذه الحكومة للاستثمارات الخليجية لتنفيذ خططها التنموية.

٢-تسوية الصراعات الإفريقية

وتشترك دول الخليج في تسوية الصراعات في إفريقيا جنوب الصحراء على أكثر من مستوى، فمن خلال التفاعل بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الإفريقي، والمشاركة الفردية لبعض الدول الخليجية في تسوية الصراعات الإفريقية وخاصة في منطقة القرن الإفريقي.

وفي القمة العربية الإفريقية الثالثة في نوفمبر ٢٠١٣م، بالكويت، أكد القادة التزامهم بالتعاون والشراكة في السلام والأمن والتنمية، والاستثمار، وفي مؤشر على الاهتمام المتزايد للتعاون بين الجانبين، قام وفد رفيع المستوى للاتحاد الإفريقي بقيادة مفوض السلم والأمن إسماعيل شرقي بزيارة إلى الكويت،

وقطر والإمارات عام ٢٠١٥م، والتقى الوفد الإفريقي بالوزراء وكبار المسؤولين في هذه الدول وناقش الجانبان تطورات السلام والأمن في إفريقيا، وطالبوا بالتعاون لمعالجة الصراعات (في الصومال، وليبيا، ومالي)، والتحديات الطارئة (الإرهاب، والتطرف العنيف).

وأعرب الاتحاد الإفريقي ودول الخليج عن التزامات متبادلة لدعم آليات منع وإدارة الصراعات القارية من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم لتسهيل الشراكات الرسمية. وفي هذا الإطار برز دور دولة قطر كراعي للسلام وفاعل أمني في الشرق الأوسط ومنطقة القرن الإفريقي، حيث قامت بدور الوسيط وشاركت في العديد من عمليات السلام (لبنان- اليمن- السودان) وتوسطت لعقد هدنة بين إريتريا وجيبوتي عام ٢٠١٠م، في أعقاب النزاع الحدودي بين البلدين، كما توسطت لعقد اتفاق في دارفور بين الخرطوم وفصائل المعارضة وتوصلت إلى "وثيقة الدوحة للسلام" التي وقعها أطراف الصراع في يوليو ٢٠١١م، واتبعت ما يعرف "بالدبلوماسية الاقتصادية" لجذب أطراف الصراع إلى طاولة المفاوضات. وفي يوليو ٢٠١٦م، تدخلت الدوحة لحل الأزمة الإريترية ـ الإثيوبية عقب اشتباكات حدودية بين الدولتين.

تضطلع دول الخليج بتسوية الصراعات في جنوب الصحراء وقطر ترعى السلام في القرن الإفريقي

٣-مواجهة النفوذ الإيراني

أحد الملامح المميزة لتطور العلاقات الخليجية مع الدول الإفريقية خلال عام ٢٠١٦م، هو ردود الأفعال الخليجية السريعة على التحركات الإيرانية في إفريقيا.

فعلى الرغم من تراجع الاهتمام الإيراني بإفريقيا في عهد الرئيس الإيراني حسن روحاني، بالمقارنة بالجهود التي قام بها سلفه أحمدي نجاد لتنمية العلاقات بين الجانبين في إطار شعار التعاون بين الجنوب-الجنوب، إلا أن عام ٢٠١٦م، شهد اهتمامًا متزايدًا من جانب المسؤولين الإيرانيين على التقارب من الدول الإفريقية، ويعود هذا الاهتمام إلى مجموعة من المعطيات أهمها:

- توقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية والذي قدم لإيران فرص لإعادة صياغة مصالحها الخارجية، هذا إلى جانب التراجع في أسعار النفط وما حمله من ضغوط على إيران، حيث تشارك الدول الإفريقية النفطية بما يعادل ١١ ٪ من الإنتاج العالمي للنفط.

- التطورات التي شهدتها التجمعات الشيعية في غرب إفريقيا (والذين يقدر عددهم بحوالي ٧ ملايين نسمة) في أواخر عام ٢٠١٥م، من استهداف جماعة بوكو حرام الإرهابية لموكب شيعي مما أدى إلى مقتل ٢٢ شخصًا. كما حدثت مواجهات بين الشيعة وقوات الشرطة النيجيرية أسفرت عن مقتل مئات من الشيعة واعتقال الزعيم الشيعي إبراهيم الزكزاكي، مما دفع الرئيس الإيراني روحاني للاتصال بالرئيس النيجيري محمد بخاري وطلب منه دفع تعويضات لضحايا المواجهات، وكذلك الإفراج عن الزكزاكي مما اعتبره البعض تدخل إيراني في الشؤون الداخلية لنيجيريا.

- تراجع العلاقات الإيرانية مع إريتريا وقطع السودان وتبعتها جزر القمر التي تعد مركز لنمو التشيع في شرق إفريقيا وتلقى رئيسها أحمد سامبي تعليمه في مدينة "قم" الإيرانية، حيث أدت هذه التطورات إلى فقد إيران حضورها في منطقة القرن الإفريقي التي كانت تستخدم اراضيها في دعم لحلفائها في الشرق الأوسط خاصة الحوثيين في اليمن.

وخلال شهر يوليو ٢٠١٦م، زار وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف أربع دول في غرب إفريقيا، استهلها بنيجيريا ثم غانا وغينيا ومالي، وهذه الزيارة الثانية لظريف إلى إفريقيا عقب توقيع الاتفاق مع الغرب وكان ظريف قد زار تونس والجزائر في صيف ٢٠١٥م. واصطحب ظريف معه ٣٩ مدير شركة اقتصادية. وجاءت زيارته لنيجيريا في إطار التعاون مع الدول المنتجة للنفط.

كما أعلن وزير الخارجية الإيراني خلال لقائه بالمسؤولين في نيجيريا ومالي استعداد بلاده للتعاون مع الدولتين في مواجهة بوكو حرام والجماعات الإرهابية. وخلال هذه الزيارة وقعت إيران على ١٠ وثائق للتعاون الاقتصادي مع غينيا، شملت مجالات التعدين (الماس والذهب، واستخراج النفط) وبناء المحطات والطرق واتفق الجانبان على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة لتوسيع العلاقات الثنائية، وخلال زيارته لغانا تعهد ظريف بتعزيز التعاون بين البلدين في مجال الرعاية الصحية. في المقابل وفي محاولة من السعودية لاستثمار تأييد العديد من الدول الإفريقية لمواقفها للحفاظ على مصالحها في القارة، وتحجيم الطموحات الإيرانية، زار وزير الخارجية عادل الجبير عددًا من دول غرب إفريقيا (غانا ومالي والسنغال) بعد أقل من أسبوعين من زيارة نظيره الإيراني للإقليم، وتناول الجبير مع المسؤولين في الدول الثلاث عددًا من القضايا المشتركة، وخاصة ما يتعلق بالاستثمارات ومكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من أن معظم الدول الإفريقية لا تريد المخاطرة بعلاقاتها مع أمريكا من خلال توسيع علاقاتها مع إيران. إلا أن بعض هذه الدول دفعها توقيع الاتفاق النووي ورفع العقوبات

عن إيران إلى التفاؤل في فتح مجالات للتعاون الاقتصادي مع طهران، ومن هذه الدول جنوب إفريقيا التي تعمل منذ وصول جاكوب زوما للسلطة على الاستقلال عن القوى الغربية وكان هذا من أسباب انضمامها لتجمع بريكس.

وكان زوما قد أجل زيارته لإيران في فبراير ٢٠١٦م، على إثر الزيارة التي قام بها وزير الخارجية السعودي الجبير لبلاده، إلا أنه تراجع عن هذا الموقف وقام في أبريل ٢٠١٦م، بزيارة طهران، حيث تمثل جنوب إفريقيا أقوى اقتصاد في القارة وتمتلك العديد من المميزات مثل البنية التحتية المتطورة، وتطور قطاع الاتصالات، فضلا عن دورها السياسي. وخلال هذه الزيارة وقع الجانبان ٨ اتفاقيات شملت العديد من المجالات الاقتصادية، حيث تدرس بريتوريا بناء مصفاة لتكرير النفط تقوم بمعالجة الخام الإيراني لتعزيز إمدادات النفط وتقليل اعتمادها على الشركات الأجنبية. كما اتفقت الدولتان على تدعيم التعاون المعلوماتي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

ثالثًا: التعاون الاقتصادي

دفعت التحديات والتطورات التي باتت تواجهها دول الخليج مؤخرًا إلى تدعيم حضورها الاقتصادي في القارة الإفريقية، والعمل على زيادة فرصها الاستثمارية بما يسمح لها بالاستفادة من مميزات إفريقيا خاصة ما يتعلق بتوافر الموارد الطبيعية وأهمها المياه والتربة.

وخلال عام ٢٠١٦م، شهدت العلاقات الخليجية الإفريقية تطورات متصاعدة، برزت في سلسلة من اللقاءات والزيارات المتبادلة بين دول الخليج وإفريقيا، تضمنت المشاركة في عدد من الفعاليات الاقتصادية، وكذلك التوقيع على اتفاقيات للشراكة والتعاون، وكان من أهم الزيارات، الجولات التي قام بها وزير الخارجية السعودي منذ بداية العام إلى دول متعددة في القارة الإفريقية، والتي هيأت إلى فتح صفحة جديدة من تطور العلاقات السعودية الإفريقية، حيث تكثفت الزيارات عقب الموقف الذى اتخذته عدد من الدول الإفريقية بقطع علاقاتها مع إيران ردا على الاعتداء على السفارة السعودية في طهران، وكذلك ردًا على سلسلة الزيارات التي قام بها الزعماء الأفارقة للمملكة خلال عام ٢٠١٥م، فقد شاركت السعودية في القمة الإفريقية التي عقدت بأديس أبابا في يناير ٢٠١٦م. كما قام عادل الجبير خلال شهري فبراير ومارس بجولة في عدد من دول إقليمي شرق وجنوب القارة الإفريقية، شملت السودان وإثيوبيا وكينيا وتنزانيا وجنوب إفريقيا وزامبيا.

وعلى هامش فاعليات مؤتمر "أبو ظبي للاستدامة ٢٠١٦" الذي عقد في يناير الماضي، وحضره الرئيس النيجيري محمد بخاري وقعت الإمارات ونيجيريا ٦ اتفاقيات، منها اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، إضافة إلى اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات، واتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، واتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل المدنية والتجارية، واتفاقية تسليم المجرمين، واتفاقية نقل الأشخاص المحكوم عليهم.

كما قام الرئيس بخاري بجولة خليجية في فبراير ٢٠١٦م، استمرت أسبوعًا ركز خلالها على انخفاض أسعار النفط الذي أضر باقتصاد بلاده التي تعتمد على النفط في تمويل ٧٥٪ من نفقاتها الحكومية. وشملت زيارة بخاري السعودية وقطر، حيث انضمت نيجيريا إلى مجموعة الدول التي تدعم اتفاق الدوحة الذي توصلت له أربع دول هي السعودية وروسيا وقطر وفنزويلا في ١٦ فبراير الماضي والقاضي بتجميد إنتاجها من النفط عند مستويات يناير ٢٠١٦م.

وقام رئيس جمهورية جنوب إفريقيا جاكوب زوما بزيارة السعودية في مارس ٢٠١٦م، وأثمرت عن توقيع اتفاقًا بين البلدين لتعزيز العلاقات الثنائية ودعم استثمارات القطاع الخاص السعودي في قطاع الطاقة المتجددة بجنوب إفريقيا، والاستثمار في البتروكيمياويات والبنوك والبنية التحتية والسياحة ومشاركة السعودية كدولة بحرية في مشروع عملية فاكيسا، وهو مشروع يهدف إلى تعزيز الاقتصاد البحري.

كما زار زوما قطر في مايو ٢٠١٦م، صحبه وفد من رجال الأعمال، ودعا رجال الأعمال القطريين إلى استغلال الفرص الاستثمارية التي تتمتع بها بلاده والتي تستعد لإقامة العديد من المشاريع التنموية بمختلف القطاعات، واعتبر أن توقيع جنوب إفريقيا وقطر على اتفاقية تجنب الازدواج والتهرب الضريبي، أحد أهم إجراءات بناء الثقة وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين.

كما استقبل رئيس الوزراء الإثيوبي، هايلي مريام ديسالين في يناير ٢٠١٦م، وفدًا من رجال أعمال قطريين، لمناقشة عدد من المشروعات الإثيوبية. حيث قرر أعضاء الوفد ضخ ٨,٥ مليار دولار في بناء فندق ومطعم ونادي صحفي. على أن تخصص ٢٢ ٪ من أرباح هذه المشروعات لدعم المنظمات الخيرية في البلاد. كما اجتمعت اللجنة الفنية القطرية الإثيوبية المُشتركة في أديس أبابا لتنفيذ الاتفاقيات المُوقعة بين البلدين في فبراير ٢٠١٦م، وسُبل تعزيز العلاقات الثنائية بينهما، وأكدت الدوحة على دعمها الكامل لإثيوبيا في الأمم المتحدة للحصول على مقعد غير دائم بمجلس الأمن الدولي في يناير ٢٠١٧م.

وشهدت أديس أبابا في أبريل ٢٠١٦م، معرض أوبكس للمُنتجات العُمانية بمشاركة أكثر من ١٠٠ شركة عمانية، وبلغت

في ظل التوجه الخليجي والإفريقي للبحث عن حلفاء جدد تبرز أهمية استفادة الدول الخليجية من العلاقات الإفريقية الدولية

قيمة التجارة غير المُباشرة بين مسقط وأديس أبابا ما يتجاوز الـ(٨٠) مليون دولار، وفي أكتوبر ٢٠١٦م، أكدت شبكة (C.N.N) أن "عمانتل" وهي المؤسسة الوطنية العُمانية للاتصالات وافقت على بناء كابل تحت سطح البحر يربط صلالة ببربرة في أرض الصومال (صوماليلاند) وبيصاصو في (بونتلاند) وسيشمل إثيوبيا، خاصة أن نظام G2A الذي سيربط الخليج بإفريقيا سيتم تطويره بالشراكة مع الاتصالات الإثيوبية، واتصالات جوليس، وشركة تيليسوم.

وخلال شهر أكتوبر ٢٠١٦م، قامت غرفة تجارة وصناعة دبي ممثلة في مجموعة «س.س. لوتاه الدولية» بتوقيع اتفاقية بقيمة ١٨٤ مليون درهم مع بنك "أوروميا" الدولي، لدعم قطاع الزراعة والماشية ومنتجاتهما الصالحة للتصدي.

وخلال شهر نوفمبر ٢٠١٦م، أعلن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية توقيع اتفاقية قرض مع جمهورية جيبوتي بقيمة ٢٣ مليون دينار كويتي (نحو ٧٨ر٢ مليون دولار) للإسهام في تمويل مشروع طريق تاجورا- بلحو (طريق الشيخ صباح الأحمد). ويسهم هذا المشروع في تحسين اتصال المناطق الشمالية من البلاد بالعاصمة ومراكز الأنشطة الاقتصادية وأماكن توفر الخدمات التعليمية والصحية.

خاتمة

شهدت العلاقات الخليجية ـ الإفريقية العديد من التحركات المؤثرة، التي بادر بها الجانبان، والتي جاءت كانعكاس للتطورات التي تعرضت لها دول الخليج والدول الإفريقية، والتي دفعت بالجانبين في اتجاه تفعيل العلاقات، وعلى الرغم من محاولات كلا الجانبين استثمار التعاون لتحقيق مصالحه إلا أن التطورات المتلاحقة التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية تؤكد على أهمية تدفق المعلومات حول المجالات المتاحة لتطوير التعاون بين دول الخليج وإفريقيا، وكذلك التحديات التي يواجهها كل طرف قد تعرقل تطوير العلاقات وتجعل نتائج التقارب تبتعد عن الأهداف المرجوة .

فالدول الإفريقية وعلى الرغم من تمتعها بتوفر الموارد الطبيعية والبشرية، تعاني معظمها من عدم توافر بنية تحتية جيدة، فوفقا لتقرير التوقعات الاقتصادية الأفريقية ٢٠١٦م، بعنوان المدن المستدامة والتحول الهيكلي، تضاعف عدد السكان في إفريقيا في المناطق الحضرية في السنوات الـ ١٥ الماضية من ٢٣٧ مليون في ١٩٩٥-٤٧٢ مليون في عام ٢٠١٥م. مما زاد من حاجة الدول لتطوير بنيتها التحتية حيث تتطلع هذه الدول لتنفيذ هذا الهدف مع نهاية عام ٢٠٥٠م، والشركات الخليجية تقوم بملء هذه الفجوة في البنية الأساسية -على سبيل التزام المستثمرين من أبو ظبي بإنفاق ما يقرب ١٦ مليار دولار على مشاريع النقل في غرب إفريقيا في عام ٢٠١٤، كما تم الإعلان عن مشروع تكلفته ٣٦ مليون دولار من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في عام ٢٠١٥ لإصلاح الطريق السريعة في السنغال.

كما تقف الصراعات والاضطرابات الداخلية التي تعاني منها بعض الدول الإفريقية كعائق أمام نمو الاستثمارات الخليجية، فعلى سبيل المثال، استدعت دول الخليج رعاياها من إثيوبيا، وهي دولة محورية بالنسبة للاستثمارات الخليجية -في أعقاب الاحتجاجات التي شهدتها الدولة خلال الشهور الأخيرة.

وعلى الجانب الآخر، فإن دول الخليج تواجه تحديات كبيرة، ومن هذه التحديات التراجع في أسعار النفط والذي قد يلقي بظلاله على تعهداتها التنموية في إفريقيا، وكذلك مشاركتها العسكرية في الأزمات العربية، كالأزمة اليمنية.

وفي ظل سعي الجانبين الخليجي والإفريقي للبحث عن تطوير العلاقات مع حلفاء جدد، ونجاحهما في تحقيق هذا الهدف تبرز أهمية استفادة الدول الخليجية من العلاقات الإفريقية الدولية وخاصة ضمن بعض التجمعات كتجمع البريكس الذي تقوم فيه دولة جنوب إفريقيا بدور بارز، وعلى الجانب الآخر، لابد من أن تدعم الدول الخليجية، نظيراتها الإفريقية في المنظمات الدولية.

*خبيرة الشؤون الإفريقية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ومدير تحرير مجلة " مختارات إيرانية "

التوجه الخليجي نحو شرق آسيا

الاستدامة لا الموسمية لتحقيق مصالح مشتركة ومتوازنة

شهد عام ٢٠١٦م، مجموعة من التحولات الجيواستراتيجية التى دفعت دول مجلس التعاون الخليجى لتعزيز توجهها نحو شرق آسيا، وإعادة ترتيب أولوياتها عبر التفكير فى الإستفادة من دول آسيا فى القطاعات غير النفطية التى تعمل دول الخليج على تطويرها، وقد يفتح هذا التوجه الجديد آفاقًا لإعادة التفكير فى صيغة جديدة للأمن فى منطقة الخليج، خاصة فى ظل تراجع الشركاء التقليديين كالولايات المتحدة الأمريكية عن كفالة هذا الدور. وتضم تلك المنطقة دولاً مثل الصين، اليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان، ومنغوليا. ومن ثم، فهى تتضمن أكثر من قوة تنتمي إلى مصاف القوى المتوسطة الجديدة والتى تعمل على تطوير ذاتها بحيث تلحق بركب القوى الكبرى، لاسيما الصين واليابان، الأمر الذي يزيد من ثقلها. وتنبع أهمية دول شرق آسيا من كونها تمثل نحو ٢٨٪ من مساحة القارة الآسيوية، كما يعيش بها مايزيد عن ١,٥ مليار نسمة، وبذلك تكون المنطقة الأكثر إكتظاظاً بالسكان فى العالم.

نوران شريف مراد

وفيما يلي، نستعرض أهم المستجدات التى طرأت خلال عام ٢٠١٦م، وألقت بظلالها على مسار العلاقات بين دول الخليج العربى، ودول شرق آسيا، ودفعت بها لتكون علاقات أكثر تعاونية. يلي ذلك إبراز لأهم مظاهر التعاون الدبلوماسي، والاقتصادي، والعسكري، والثقافي خلال عام ٢٠١٦م، بين دول الخليج العربى، ودول شرق آسيا. وأخيرًا، نستعرض التحديات التى من الممكن أن تؤثر مستقبلاً على مسار العلاقات الخليجية الشرق آسيوية.

أولاً: المستجدات المؤثرة على مسار العلاقات الخليجية-الشرق آسيوية

شهد عام ٢٠١٦م، مجموعة من المستجدات الدولية والإقليمية التي ألقت بظلالها على مسار العلاقات الخليجية الشرق آسيوية وجعلتها تميل إلى التعاونية. وفيما يلي نستعرض أهم تلك المستجدات:

١-غموض مستقبل العلاقات الخليجية-الأمريكية

تسود حالة من الغموض العلاقات الخليجية-الأمريكية، ويرتبط ذلك بمتغيرين رئيسيين:

١- **صدور قانون جاستا:** شهد عام ٢٠١٦م، تصويت الأغلبية الساحقة فى مجلس الشيوخ الأمريكي، لما يسمى بقانون العدالة ضد رعاة الإرهاب المعروف بـ«جاستيا» وينص مشروع القانون على منع الحكومات الأجنبية من التمسك بالحصانة السيادية الخارجية في المحكمة الاتحادية في الحالات التي يزعم فيها أنهم ارتكبوا أو ساعدوا الآخرين في ارتكاب هجمات إرهابية في أراضي الولايات المتحدة. ويسمح القانون لمواطني الولايات المتحدة، بما في ذلك أسر ضحايا ١١ سبتمبر، بمقاضاة الحكومات الأجنبية في المحاكم الاتحادية. وتعارض السعودية هذا القانون، ويُرى أنه يستهدف بالأساس المملكة العربية السعودية، التى أتهم عدد ممن يحملون جنسيتها بإرتكاب تلك الهجمات.

٢- **إنتخاب الرئيس دونالد ترامب:** يُعتقد أن دول الخليج أول الدول المتضررة فى سياق فوز دونالد ترامب وحزبه الجمهورى بمؤسسة الرئاسة والمؤسسة التشريعية. حيث توجد العديد من المخاوف من أن يعطى تقدم الجمهوريين بالكونجرس دفعة قوية لقوانين أكثر عدائية. كما يأتى مصدر التهديد الأساسى أيضًا من إحتمالية تحالف ترامب مع أعداء الدول الخليجية، وإتباعه لسياسة عدائية ترجح الحلول العسكرية على الصعيد

التوجه الأمريكي شرقًا دفع دول الخليج لضبط سياستها على إيقاع مصالحها بعد علاقات النفط والسلاح والأمن

الدولي. وقد وصف ترامب دول الخليج فى أحد المحافل بأنها لاتملك أى شئ سوى الأموال. وأنه يتعين على الدول التى تتمتع بحماية الولايات المتحدة أن تدفع ثمن الحماية. كما صرح ترامب لصحيفة النيويورك تايمز بأنه قد يوقف استيراد النفط من السعودية ما لم تشارك الأخيرة بجيشها فى قتال تنظيم الدولة الإسلامية، أو تعويض الولايات المتحدة عن الجهود التى تبذلها فى محاربة التنظيم. وفى ظل هذا الغموض الذي بات يحيط بمستقبل العلاقات الخليجية-الأمريكية، الحليف الإستراتيجى لدول الخليج العربى، يمكن أن يدفع ذلك دول الخليج إلى تعزيز علاقتها مع دول شرق آسيا.

٢-التغيرات المرتبطة بالنفط وأسعاره

شهد عام ٢٠١٦م، انخفاضًا كبيرًا في أسعار النفط، حيث وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ ١٢ عام خلال شهر يناير ٢٠١٦م. الأمر الذي عاد بالخسارة على دول الخليج العربي على وجه الخصوص، تلك الدول التي تعتمد اقتصاداتها على النفط بصورة أساسية. وفى حقيقة الأمر، من الممكن إرجاع إنخفاض أسعار النفط إلى مجموعة من العوامل المرتبطة بتغيرات العرض والطلب العالمي. ففى ظل الوفرة الكبيرة فى مخزون النفط عالمياً، انخفض الطلب العالمي إلى حد كبير. ويمكن إرجاع تلك الوفرة فى الإنتاج إلى عدد من العوامل، يأتى على رأسها عودة العراق، ذلك العملاق النفطي لإنتاج النفط وتصديره بعد فترة طويلة من الإنقطاع. كما حققت الولايات المتحدة الأمريكية وفرة كبيرة في انتاج النفط تسمح لها بتصدير النفط لأول مرة منذ سنوات طويلة. يأتى هذا على وجه الخصوص في سياق اكتشافات النفط الصخري الهائلة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتشير التوقعات إلى أن أمريكا سوف تعتمد كليًا على الإنتاج الداخلي من الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠م، وأنها سوف تكون موردًا للنفط بحلول عام ٢٠٣٥م. وعلى خلفية تلك الوفرة، انخفض ما تستورده أمريكا من نفط الشرق الأوسط، وخاصة دول الخليج العربى. وفى ظل تلك المتغيرات، وجدت دول الخليج أنه لا بديل عن السعي لخلق شراكات استراتيجية بين القوى الشرق آسيوية-لاسيما الصين واليابان-ومنطقة الخليج، إذ سوف يستمر تنامى الطلب الصينى على سبيل المثال على المدى القصير والمتوسط على نفط دول الخليج العربية، خاصة فى ظل توقع ارتفاع الاستهلاك الصيني من النفط بنسبة ٦٨٪ بحلول عام ٢٠٣٠م، وعلى الرغم من أن الصين لديها أكبر احتياطي عالمي من الغاز الصخري (١٩٪) فإن تكلفة استخراجه مرتفعة بسبب عمق رواسب النفط وقربها من المناطق الحضرية.

٣-تراجع اهتمامات الولايات المتحدة بمنطقة الخليج

وفى حقيقة الأمر، تندرج التحركات الأمريكية الأخيرة فى إطار سياسة التوجه شرقًا، والتى بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتبعها، خاصة فى أعقاب تبني الإدارة الأمريكية لمبدأ القيادة من الخلف، حيث تراجع دور واشنطن نتيجة لتغير أولوياتها الإستراتيجية فى عهد إدارة أوباما، وبدأت فى الإتجاه نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نتيجة لمجموعة من العوامل، يأتي على رأسها رغبة واشنطن في تقليل إنفاقها العسكري في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

ولقد مثل هذا التوجه الأمريكي الجديد تحديًا كبيرًا بالنسبة لدول الخليج العربي التى كانت العلاقات مابينها وبين واشنطن تتوقف فيما مضى على ثلاثة عوامل، هي: النفط، والسلاح، والأمن. ومن ثم، دفعت التطورات الأخيرة دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة النظر في سياستها الخارجية، وإعادة ضبطها بحيث تكون أكثر ميلاً لدول شرق آسيا بحثًا عن شركاء جدد في المجالين الاقتصادي والأمني، الأمر الذي اتضح على أكثر من صعيد خلال عام ٢٠١٦م.

ثانيًا: مؤشرات تعاونية العلاقات الخليجية الشرق آسيوية

بدت خلال عام ٢٠١٦م، مجموعة من المظاهر التعاونية فى العلاقات الخليجية-الشرق آسيوية، لعل أهمها ما يلي:

١-تطور العلاقات الدبلوماسية

انعكس تطور العلاقات الدبلوماسية فى تنظيم العديد من الزيارات المتبادلة مابين دول مجلس التعاون، دول شرق آسيا خلال عام ٢٠١٦م، واختلف مستوى التمثيل الدبلوماسي من زيارة إلى الأخرى، واختلفت أهداف هذه الزيارات، إلا أنها تندرج جميعًا فى اطار تعزيز التعاون بين الجانبين. وتعتبر الزيارات الرسمية المتبادلة أحد أهم عناصر قياس تعاونية العلاقات الدولية بموجب مقياس» ادوارد عازار» للعلاقات الدولية. ومن أبرز الزيارات التي شهدها عام ٢٠١٦م، الآتي:

- في يناير ٢٠١٦م، قام الرئيس الصيني بزيارة الرياض وأبرم عددًا من الاتفاقيات البينية، وأكد أن الهدف من الزيارة الارتقاء

بالعلاقات إلى شراكة إستراتيجية شاملة وتشكيل لجنة تسيير رفيعة المستوى لتوجيه وتنسيق التعاون. كما أعلن أن بلاده مستعدة لتنفيذ تعاون شامل فى مجال الطاقة مع دول مجلس التعاون من أجل تأسيس سوق مستقرة وموثوق بها وطويلة الأجل للطلب على الطاقة بالنسبة لدول المجلس الست.

– استقبل الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثانى أمير دولة قطر وزير الخارجية الصيني وانغ بي في مايو ٢٠١٦م. وأكد الجانب الصينى فى إطار الزيارة أنه مستعد أن يتعاون مع الجانب القطرى لدفع التعاون فى مجالات البنية التحتية، والطاقة، وقدرة الإنتاج، والمالية، وزيادة التعاون، والتنسيق فى القضايا الإقليمية الساخنة محل الإهتمام المشترك، ولعب الدور الإيجابى فى حل مسائل الشرق الأوسط عن الطريق السياسى.

– في ٧ مايو ٢٠١٦م، أجرى سمو رئيس مجلس الوزراء الكويتي، الشيخ جابر المبارك، خلال زيارته الرسمية إلى كوريا الجنوبية أكبر شريك تجاري للكويت على رأس وفد رسمي، مباحثات مع كبار المسؤولين الكوريين، تعنى بتعزيز العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين الصديقين.

– التقى الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي في العاصمة «طوكيو»، مع جلالة الإمبراطور أكيهيتو إمبراطور اليابان في القصر الامبراطوري في ١٣ مايو ٢٠١٦م، وتم استعراض العلاقات الثنائية المتميزة على مدى العقود الماضية وما شهدته من تطور.

٢-التعاون الاقتصادي

تشير الإحصائيات إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون ودول شرق آسيا، فعلى سبيل المثال، نمت قيمة صادرات السلع الصينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي من نحو ٦٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٣م، لتصل إلى نحو ٦٨ مليار دولار عام ٢٠١٥م. وبالنسبة للواردات، فقُدرت قيمة الواردات السلعية إلى الصين من دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٥ بنحو ٦٩ مليار دولار. أما عن اليابان، فلقد بلغت صادراتها إلى دول مجس التعاون الست خلال عام ٢٠١٥م، نحو ٢٣ مليار دولار فيما بلغت قيمة وارداتها من دول المجلس نحو ٥١ مليارًا خلال العام ذاته. وعلى الجانب الآخر، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، فلقد بلغت قيمة صادراتها السلعية إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١٥م، نحو ٥٣ مليار دولار. في حين بلغت قيمة وارداتها من دول المجلس نحو ٣٤ مليارًا. ومن ثم، يتضح بالمقارنة أهمية التوجه الخليجي نحو آسيا. خاصة وأن منطقة الخليج تعتبر وجهة مهمة للاستثمارات الصينية واليابانية والكورية الجنوبية، لا سيما في مجالات البرمجة والخدمات الهندسية، والسياحة، والملابس الجاهزة، والمنتجات الكيماوية، والخدمات الزراعية. أنظر جدول (١).

جدول (١)- يوضح بعض مؤشرات التعاون الاقتصادي بين دول شرق آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١٥ «مليار دولار أمريكي»

الدولة	إجمالي قيمة الصادرات السلعية إلى دول مجلس التعاون	إجمالي قيمة الواردات السلعية من دول مجلس التعاون
الصين	٦٧,٩٤٠,٨٤٠	٦٨,٩٥٤,٢٨٩
اليابان	٢٣,٠٣٨,٩٧٤	٥٠,٧٨٣,٠٣٤
كوريا الجنوبية	١٨,٢٨٨,٣٣٦	٥٧,٠١٥,٤١١
تايوان	٣,٦٧٧,٦٦٦	٢١,٠٠٥,٢٤٢
هونج كونج	٨,١٥٢,٧٦٧	٥,٣١٢,٣٧٤
منغوليا	١٥,٢٢٨	١,٧٦١
كوريا الشمالية**	٨,٢٧٣	٢,٤١١
ماكاو	٠,١١	٠,٥١

** إجمالي القيمة في عام ٢٠١٤

المصدر: جدول من إعداد الباحثة بالرجوع إلى trade map-international trade statistics

كما شهد عام ٢٠١٦م، توقيع العديد من الإتفاقيات التجارية والإقتصادية التى عبرت عن قدر كبير من التعاون الإقتصادى مابين الطرفين. أبرزها الآتي:

– في يناير ٢٠١٦م، وفى إطار زيارة أثناء زيارة الرئيس الصينى شين جين بينغ للمملكة العربية السعودية، تم التوقيع على اتفاقيات ومذكرات تفاهم الحزام الاقتصادى لطريق الحرير، ومبادرة الحرير البحرى للقرن الحادى والعشرين، والتعاون فى الطاقة الإنتاجية. كذلك توقيع مذكرات تفاهم للتعاون فى مجال العلوم التقنية، وأخرى فى مجال الملاحة بالأقمار الصناعية، ومجال تعزيز تنمية طريق الحرير المعلوماتى من أجل التواصل المعلوماتى بين وزارة الإتصالات وتقنية المعلومات ولجنة الدولة للتنمية والإصلاح الصينية، بالإضافة إلى اتفاقية قرض لمشروع التطوير البيئى للمناطق المأهولة بقومية الهور في منطقة جنتاي بإقليم شنشي.

– وفى ١٧ يناير ٢٠١٦م، استأنفت دول الخليج والصين المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون والصين، وتوصل

الجانبان إلى اتفاق من حيث المبدأ بشأن مجمل المفاوضات حول التجارة في السلع في ١٩ يناير ٢٠١٦م. وقرر الجانبان تسريع وتيرة المفاوضات ومراجعة التقدم المحرز، والتزم الجانبان بالعمل بشكل وثيق لإستكمال اتفاقية تجارة حرة شاملة خلال عام ٢٠١٦م.

– وقعت وزارة الإسكان السعودية في مارس ٢٠١٦م، مذكرات تفاهم مع كوريا الجنوبية لبناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية في شمال الرياض على مدار عشر سنوات.

– وفي ٢٤ يوليو ٢٠١٦م، وقعت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية والشركة الكورية للطاقة المائية والنووية بمقر المؤسسة في أبوظبي اتفاقية لتقديم خدمات الدعم التشغيلي لمحطات الطاقة النووية السلمية في موقع براكة بالمنطقة الغربية لأبوظبي وذلك تأكيدًا على التزام الطرفين تجاه العمليات الآمنة في مفاعلات الطاقة النووية المتقدمة ١٤٠٠ "APR١٤٠٠".. وبموجب الاتفاقية سترسل الشركة الكورية للطاقة المائية والنووية نحو ٤٠٠ خبير سنويًا حتى عام ٢٠٣٠.

– في إطار زيارة ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى بكين، وفي أغسطس ٢٠١٦، وقعت المملكة العربية السعودية نحو ١٥ اتفاقًا ومذكرة تفاهم مع الصين، في قطاعات عديدة من بينها الطاقة والإسكان، تخزين الزيوت، التعدين والتجارة. كما تم التوقيع على إتفاقية مع نائب رئيس مجلس الدولة الصيني لإنشاء لجنة مشتركة سعودية–صينية. كما تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات مع القطاع الخاص في الصين.

– في الأول من سبتمبر ٢٠١٦م، بحث ولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، مع رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، في العاصمة اليابانية طوكيو، فرص تعزيز التعاون الثنائي بين المملكة العربية السعودية واليابان في مختلف المجالات، إلى جانب تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. شهد اللقاء التوقيع على ٧ مذكرات تفاهم بين المملكة واليابان، شملت مذكرة للتعاون في مجال مكافحة تقليد المنتجات، وتعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتعاون في مجال الطاقة، والصناعة، وتبادل المعلومات بين الصندوق السعودي للتنمية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (الجايكا).

– في ٤ سبتمبر ٢٠١٦م، شارك ولي ولي العهد السعودي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، في قمة مجموعة العشرين، في مدينة هانغتشو الصينية. وعلى هامش القمة، تسلم وزير التجارة والاستثمار السعودي ماجد بن عبد الله القصبي، ترخيصًا لوكالة التعاون الدولي اليابانية «جايكا» للعمل بالمملكة، لتأسيس مكتب اتصال اقتصادي وفني.

– اتفقت الصين والسعودية في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦م، على إنعاش علاقاتهما التجارية عبر تأسيس نظام للصرف بين عملتيهما بدلاً من الاعتماد على الدولار الأمريكي كوسيط في تعاملاتهما. الأمر الذي يعد مؤشرًا لشراء الصين للنفط السعودي بعملتها اليوان مستقبلاً، كونها تعد أكبر مستورد له بحجم يفوق ١,١ مليون برميل يوميًا.

– وفي ٢٠ أكتوبر ٢٠١٦م، صرحت وزارة الطاقة في كوريا الجنوبية إن شركة الكهرباء الكورية الحكومية وافقت على استثمار ٩٠٠ مليون دولار في شركة ستتولى تشغيل أول محطة طاقة نووية بالإمارات العربية المتحدة.

– وخلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦م، انعقدت الدورة الخامسة لمؤتمر التعاون العربي–الصيني في مجال الطاقة في بكين. وعلى هامش المؤتمر، عقد الوفد السعودي الذي ضم عدداً من المسؤولين والخبراء والمختصين في مجال الكهرباء سلسلة من الإجتماعات واللقاءات مع عشر شركات صينية كبرى متخصصة في مجالات الكهرباء والصناعات، والخدمات ذات الصلة بها، مثل التصنيع والإستثمار، والهندسة والمقاولات، والتمويل.

٣-التعاون الأمني

شهد عام ٢٠١٦م، قدرًا من التعاون النشط في المجال الأمني والعسكري، خاصة في ظل انصراف الولايات المتحدة الأمريكية عن كفالة أمن منطقة الخليج. واتضحت ملامح تلك الشراكة الأمنية في عام ٢٠١٦م، على أكثر من صعيد. وذلك على النحو التالي:

– في إطار لقاء جمع د.محمد الجفري، نائب رئيس مجلس الشورى السعودي، مع تارو كونو، رئيس هيأة السلامة العامة الوطنية وزير الدولة لشؤون إدارة الكوارث والإصلاح التنظيمي الياباني، في يوليو ٢٠١٦م، تم مناقشة سبل مكافحة الإرهاب، وتبادل وجهات النظر في كثير من القضايا الملحة في منطقة الشرق الأوسط، والسعي قدمًا في العمل المشترك في سبيل استقرار المنطقة وملاحقة الإرهابيين.

– في أغسطس ٢٠١٦م، اشترت السعودية عددًا من الطائرات الصينية المعروفة باسم «الزاحف المجنح» أو الجناح لونج متوسطة الارتفاع، وذات التحمل الطويل، وهي عبارة عن طائرات بدون طيار، وكانت المملكة أول الدول العربية التي تحصل على هذا النوع من الطائرات.

– في الثاني من سبتمبر ٢٠١٦م، بحث الأمير محمد بن سلمان، ولي ولي العهد السعودي وزير الدفاع، في طوكيو، مع وزيرة الدفاع اليابانية، فرص تعزيز التعاون بين البلدين، خاصة في الجانب الدفاعي والعسكري. كما شهد ولي ولي العهد ووزيرة الدفاع اليابانية التوقيع على مذكرة تفاهم في المجال الدفاعي بين وزارتي الدفاع في كلا البلدين.

– انطلقت فاعليات تمرين تعايش «الاستكشاف ٢٠١٦»م، وفى ١٢ أكتوبر ٢٠١٦م، بين وحدات من القوات الخاصة بالقوات البرية الملكية السعودية مع الجيش الصينى، فى مدينة تشجدو بالصين.

٤-التعاون الثقافي

شهد عام ٢٠١٦م، اتخاذ عدد من الإجراءات الرامية لتعزيز التعاون الثقافي والفكري مابين دول الخليج العربي، ودول شرق آسيا. أبرز تلك المساعي التالي:

– في ابريل ٢٠١٦م، استضاف المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية القطرية ندوة حول العلاقات القطرية-الصينية وماشهدته من قفزة كبيرة خلال السنوات الماضية. كما تم الإتفاق على إنشاء جمعية الصداقة القطرية الصينية، وجمعية الصداقة الصينية-القطرية.

– تم التوقيع على مذكرة تعاون لتعزيز التبادل الثقافي بين وزارة الثقافة والإعلام السعودية ووزارة الخارجية الصينية فى الأول من سبتمبر ٢٠١٦م. كما وقع الجانبان مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الإخباري بين وكالة الأنباء السعودية ووكالة أنباء كيودو اليابانية.

– فى الخامس من أكتوبر ٢٠١٦م، افتتحت أولى جلسات المؤتمر العلمى الثالث «عُمان ودول جنوب شرق آسيا والصين واليابان: آفاق ثقافية وتاريخية وسياسية وحضارية»، وذلك فى الجامعة الإسلامية بكوالالمبور.

– في عام ٢٠١٦م، أطلقت وزارة الثقافة الصينية والمتحف الوطني الصيني وهيأة متاحف قطر معرضًا تحت عنوان «لؤلؤة: كنوز من الأنهار فى البحار» فى المتحف الوطني الصيني ببكين. ويعد المعرض من الأنشطة والفاعليات العديدة والهامة للعام الثقافي الصيني القطري (٢٠١٦م).

مما سبق، يتضح أن عام ٢٠١٦م، شهد تعاونًا ما بين دول الخليج وشرق آسيا، وكان ذلك على الأصعدة المختلفة: الدبلوماسية، والإقتصادية، الأمنية، والثقافية.

ثالثًا: تحديات العلاقات الخليجية-الشرق آسيوية

تواجه العلاقات الخليجية-الشرق آسيوية عددًا من التحديات الخارجية والداخلية أمام تطورها خلال عام ٢٠١٧م، والتي يتعين على الدول الخليجية العمل على التعامل معها. وأبرزها التالي:

١- الاستعداد لمرحلة مابعد النفط

حيث لا تزال العلاقات الخليجية-الشرق آسيوية تنحصر بصورة واضحة فى مجال الطاقة مما لا يسمح بتأسيس شراكة حقيقية بين الطرفين. حيث تعتمد دول شرق آسيا بصورة كبيرة على النفط الخليجي. فالتعاون الياباني الخليجي على سبيل المثال يتم وفقًا لمقولة «النفط الخليجي مقابل السلع اليابانية». وفى حقيقة الأمر، فإن العلاقات المبنية على الشراكات الإقتصادية فحسب هى أمر لايمكن أن يدوم طويلاً. ويلاحظ خلال عام ٢٠١٦م، اتجاه دول الخليج لتنويع شراكاتها مع دول شرق آسيا. ففي إطار استراتيجية ٢٠٣٠ السعودية، على سبيل المثال، تسعى السعودية لتنويع اقتصادها، والحد من الاعتماد على النفط كمصدر للإيرادات المالية. وهي مساعي تحسب لدول الخليج العربى، إلا أنها ما زالت بحاجة إلى التطوير.

٢-الاستفادة من تجارب دول شرق آسيا

وفى إطار التحركات الخليجية الأخيرة لتنويع إقتصاداتها، تظهر أهمية الإستفادة من التوهج الإقتصادى للنمور الآسيوية وخبراتهم وتجاربهم الواقعية فى التنمية الشاملة، بعد أن ارتكز التعامل الإقتصادى الخليجى على مدار نصف القرن العشرين على الغرب، الأمر الذي لم يحقق الحصول على التكنولوجيا المتطورة، بل ظل التبادل التجارى محصورًا على النفط. ومن ثم، يتحتم على دول الخليج العربى العمل على الإستفادة من التجارب الإقتصادية الآسيوية الناجحة. فاليابان على سبيل المثال، على رأس القوى التجارية فى العالم، لها تجربة مثيرة للإهتمام فى هذا السياق، الأمر الذي يوضح أهمية دراسة أركان هذا التفوق الإقتصادى.

٣-رفع العقوبات الإقتصادية عن إيران

تم الإعلان عن رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة على إيران فى يناير ٢٠١٦م، وذلك فى إطار التوقيع على الإتفاق النووى الغربى مع إيران، والمعروف بخطة العمل المشتركة الشاملة، الموقع في ١٤ يوليو ٢٠١٥م. ويثير رفع العقوبات الإقتصادية عن إيران قلق دول الخليج من ناحيتين. فمن ناحية، يعد ذلك مؤشراً على تقارب أمريكى-إيرانى. ومن ناحية أخرى، قد يفتح هذا الأمر الباب أمام تعاون آسيوى-إيرانى، فى ظل معادلة النفط الإيرانى مقابل التكنولوجيا العسكرية لعدد من دول آسيا. الأمر الذي قد يهدد المصالح المتنوعة التى تربط دول الخليج بمنطقة شرق آسيا. وبالفعل أعلنت العديد من الدول الآسيوية على رأسها اليابان عن نيتها للإستفادة من الإتفاق النووى المبرم مابين إيران والقوى الغربية. والعودة للإستثمار فى مجال النفط والغاز فى إيران. كما أنه فى أعقاب رفع العقوبات، أعلنت شركات يابانية مثل سوزوكى موتورز عن عودتها للسوق الإيرانية. إلا أن ذلك التقارب الآسيوى-الإيرانى قد يمثل فرصة لدول الخليج العربى متى سعت للتوسط فى تحسين العلاقات الخليجية-الإيرانية.

خاتمة القول، هناك ضرورة ملحة بأن يكون التوجه الخليجى نحو شرق آسيا موضوعًا مستدامًا، ليس موسميًا, وأن يكون نابع من إيمان كامل بالأهمية الاستراتيجية لهذا التوجه لصالح تحقيق المصالح المشتركة، وأن يتم وفق سياسة إقتصادية ثابتة تضمن التوازن في الميزان التجاري لكلا الطرفين.

* باحثة في العلوم السياسية

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

المسؤولية الوطنية تحتم اتخاذ خطوات جريئة نحو المصالحة الشاملة

المؤتمر السابع لحركة فتح: تحدي المخاطر وتصويب المسار

لأن حركة فتح مؤسسة المشروع الوطني والعمود الفقري لمنظمة التحرير الفلسطينية ولأن رئيسها رئيس منظمة التحرير ورئيس السلطة الوطنية، فإن المؤتمر العام السابع يختلف عن مؤتمرات الأحزاب والفصائل الأخرى. المؤتمر وإن كان مطالبًا باستنهاض حركة فتح ومعالجة مشاكل فتح الداخلية، إلا أنه مطالب أيضًا بالتصدي لقضايا ذات أبعاد وطنية وإقليمية ودولية واستنهاض الحالة الوطنية، الأمر الذي يتطلب رؤية وبرنامجًا سياسيًا يلامس كل هموم المواطن والوطن، لأن مخرجاته ستكون بوصلة موجهة لكل العمل الوطني وستُحدد مستقبل منظمة التحرير وعقد المجلس الوطني، كذلك الانتخابات التشريعية والرئاسية.

د. إبراهيم أبراش

عقد المؤتمر أمر مهم ولا شك بعد طول جدل حول عقده، وأهميته لا تنبع فقط من الحاجة لقطع الطريق على المحاولات الخارجية للتدخل في الشؤون الفتحاوية الداخلية أو للحسم بالخلافات الفتحاوية الداخلية، ولكن الأكثر أهمية هي مخرجات المؤتمر، سواء من حيث البرنامج السياسي أو من حيث تشكيل الهيآت القيادية في اللجنة المركزية والمجلس الثوري. نظرًا لأهمية المؤتمر وتمنياتنا له بالنجاح في أعماله، ولأن الآمال الفتحاوية والوطنية معلقة عليه، نتمنى في هذا السياق أن لا يستمر شبح محمد دحلان ومخططاته محلقا فوق رؤوس المؤتمرين مشوشًا تفكيرهم ومؤثرًا على قراراتهم، وعلى الحريصين على حركة فتح والمشروع الوطني قطع الطريق على جماعات المصالح التي تعمل على مصادرة الحركة وتوجيه الأمور في المؤتمر لخدمة مصالحها ولاستمرارهم في مواقعهم أو الصعود لمواقع أكثر تقدما، وهناك مؤشرات مقلقة على اشتغال هذه الجماعات على حصر عضوية المؤتمر على مناصريهم وأزلامهم ، موظفين فزاعة دحلان وحماس لإقصاء معارضيهم ومنافسيهم المتوقعين من عضوية المؤتمر .

كما سبقت الإشارة، ولأن مؤتمرات حركة فتح ليس كغيرها من المؤتمرات الحزبية، فإن تحديات ومهام كبيرة وكثيرة ستقع على عاتق المؤتمرين يوم التاسع والعشرين من نوفمبر الجاري، وأهم هذه القضايا والتحديات:

١- البرنامج السياسي

لا يكفي القول إن البرنامج السياسي للحركة يلتزم بالثوابت الوطنية برنامج إعلان الدولة في الجزائر ١٩٨٨م، لأن جميع القوى السياسية تقول بذلك، ولأن متغيرات كثيرة وكبيرة حدثت منذ ذلك التاريخ، وعلى البرنامج السياسي أخذها بعين الاعتبار بما لا يخل بالثوابت الوطنية.

٢- تحدي الاحتلال والاستيطان

لأن حركة فتح ما زالت حركة تحرر وطني، ولأن إسرائيل ما زالت تحتل كل فلسطين وتمارس سياساتها الاستيطانية والتهويدية، ودون التقليل من أهمية الجهود الدبلوماسية والاشتغال على الشرعية الدولية، فإن حركة فتح مطالبة بوضع استراتيجية وطنية لمقاومة الممارسات الإسرائيلية وخصوصًا المستوطنين والمتطرفين الذين يعملون على تغيير الوضع القائم في مدينة القدس والمسجد الأقصى، وليس بالضرورة أن تأخذ المقاومة طابعًا عسكريا فهناك أشكال متعددة ومتدرجة من المقاومة السلمية وفي إطار الشرعية الدولية التي تقول بأن الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة أراضٍ محتلةٍ ومن حق الشعب الخاضع للاحتلال مقاومة الاحتلال.

٣- مستقبل مشروع حل الدولتين

لأن حركة فتح رهنت نفسها ورهنت الحالة الفلسطينية برمتها بحل الدولتين، ولأن هذا الحل، وباعتراف الجميع بما فيها قيادات

فتحاوية، يتباعد بسبب الممارسات الإسرائيلية، فعلى حركة فتح التفكير جديا بالخيارات البديلة، للهدف أو لطريقة الوصول إليه.

٤- تحدي الانقسام والمصالحة

المسؤولية الوطنية لحركة فتح يحتم عليها اتخاذ خطوات جريئة نحو المصالحة الوطنية الشاملة وعدم رهن المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام بالإرادة الإسرائيلية أو بمبادرات من هذا الطرف العربي والإقليمي أو ذاك.

٥-مستقبل قطاع غزة

يجب البحث في كيفية استعادة قطاع غزة والتعامل مع الجهود الجارية لتشكيل تحالف لإدارته تحت مبررات الوضع الإنساني، بمعزل عن منظمة التحرير والسلطة الوطنية.

٦- العلاقة بين فتح والسلطة والحكومة

لأن السلطة محسوبة على حركة فتح وكذا الأمر بالنسبة للحكومة حتى وإن كان أغلب مكوناتها من غير الفتحاويين، فعلى حركة فتح توضيح موقفها منهما وخصوصًا من بعض السلوكيات غير الشعبية. وفي هذا السياق يجب مناقشة مستقبل السلطة ووظيفتها، وتشكيل حكومة وحدة وطنية ولو في إطار فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

٧- البحث في علاقة حركة فتح بمنظمة التحرير الفلسطينية، على المؤتمرين الخوض بمناقشة جادة حول علاقة حركة فتح بفصائل منظمة التحرير الأخرى، وأسباب التباعد في المواقف بينهما لدرجة القطيعة أحيانًا.

٨- تجديد القيادات والوجوه

دون تجاهل التاريخ النضالي لأعضاء اللجنة المركزية وقيادات الساحات القدامى، فإن غالبية هؤلاء قدموا ما يستطيعون وليس بإمكانهم تقديم المزيد أو تغيير نهجهم، سواء بسبب التقدم في السن أو ارتباطهم بمصالحهم الخاصة أو ارتباطاتهم الخارجية، لذا مطلوب تغيير الوجوه. في حالة عودة نفس القيادات السابقة فإن هذا معناه إعادة إنتاج الأزمة بل إعادة انتاج الفشل.

٩- التفرغ للعمل التنظيمي وعدم شغل وظائف أخرى

لأن القيادة مسؤولية وليست تشريف أو مجرد ملء فراغ منصب، فمطلوب إلزام كل من يريد الترشح للجنة المركزية أن يتخلى عن الوظائف الربحية التي يشغلها ويتعهد بعدم شغل وظائف أخرى في حالة فوزه وأن يتفرغ للعمل التنظيمي. وللأسف فإن أغلب أعضاء اللجنة المركزية منشغلون بعدة وظائف وبعضهم يشغل أكثر من عشرة وظائف لا علاقة لها بالعمل التنظيمي، وكل ما يربطهم بالتنظيم هو الاستفادة المالية والمرافقين.

١٠- التوازن في العضوية بين مختلف المناطق والشرائح

بسبب الحالة الملتبسة في اختيار أعضاء المؤتمر، وبسبب الحساسيات المناطقية التي ظهرت في الفترة الأخيرة وخصوصًا في المخيمات، نتمنى من القائمين على المؤتمر مراعاة تمثيل متوازن لكل شرائح الشعب والمناطق: الداخل والخارج، مواطنون ولاجئون، مدن وقرى، غزة والضفة، جيل قديم وجيل جديد، نساء ورجال.

١١- تحدي تصويب العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي

في ظل محاولات البعض توتير العلاقة بين حركة فتح والرئيس من جانب وبعض الدول العربية من جانب آخر، على المؤتمرين التأكيد على مبدأ أصيل لحركة فتح وهو استقلالية القرار الوطني وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية مقابل عدم تدخل هذه الأخيرة في شؤوننا الداخلية، وحركة فتح مطالبة بمبادرة منها لتصويب علاقاتها مع المحيط العربي والإسلامي بشقيه الشعبي والرسمي.

١٢- مفهوم وأساس العضوية في الحركة

لأن العضوية في حركة فتح تؤَسس على الانتماء الوطني وليس على الراتب والوظيفة، ولأن حركة فتح غير مقيدة بالسلطة واستمرارها ووظائفها، فمن الضروري مناقشة سياسة قطع الرواتب وما إن شكلت شبكة حماية للحركة وصلبت عودها أم أساءت للحركة؟

كل ذلك ضرورة لأن إسرائيل أدركت استحالة القضاء على حركة التحرر الوطني وعلى حركة فتح تحديدا أو هزيمتها عسكريا، فقد لجأت مبكرًا، ومعها دول أجنبية، لسياسة (القلاع لا تسقط إلا من داخلها)، وذلك من خلال عدة وسائل كخلق فتنة وصراعات داخل حركة فتح العمود الفقري للحركة الوطنية، وتفريغ منظمة التحرير والسلطة الوطنية وحركة فتح من مضمونهم الوطني، في اعتقاد منهم أنه ما دامت حركة فتح ضعيفة ومنشغلة بمشاكلها الداخلية فستبقى منظمة التحرير ضعيفة ولن تتمكن من استنهاض الحالة الوطنية بل وسيتم التشكيك بأهليتها لأن تقود الحالة الوطنية.

* أكاديمي فلسطيني بجامعة الأزهر. فرع غزة

قراءة في كتاب:

"اقتصاديات دول مجلس التعاون .. بين تحديات الداخل وأزمات الخارج"

صدر مؤخرًا كتاب "اقتصاديات دول مجلس التعاون ..بين تحديات الداخل وأزمات الخارج" من تأليف الباحث/ نجيب عبد الله الشامسي المدير العام للهيأة الاستشارية للمجلس الأعلى بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تميز مضمون هذا الكتاب الجديد بالبحث والتحليل العلمي الدقيق لاقتصاد دول مجلس التعاون وهو اقتصاد يهم العالم ككل ويمثل نصف اقتصاد الوطن العربي. واعتمد المؤلف الأسلوب العلمي والتحليلي في تناول اقتصاد دول مجلس التعاون وطرح فيه رؤيته عبر تناول بعض الزوايا الاقتصادية والتي غالبًا ما لا يتم تناولها بشكل واف.

قراءة: أحمد بن الشيخ عبد الله الفضالة

يقدم الكتاب نظريات وحلولًا على صعيد اقتصاد دول مجلس التعاون ويجيب على أسئلة لطالما شغلت بال الحكومات والمحللين والباحثين وكشف بالتحليل الاقتصادي الموزون الكثير من إيجابيات اقتصاد دول المجلس، وفي الوقت نفسه شخص الكثير من الأمور التي تحتاج إلى التركيز عليها، ما يسهل على المحللين ومتخذي القرارات وذوي الشأن الوقوف على نقاط القوة والضعف لوضع الحلول والاستراتيجيات الصحيحة وعلى أساس علمي وواقعي.

جاء في مقدمة الكتاب "لقد تحولت أسلحة الحروب الاقتصادية التي تشنها الدول "المتحضرة" ضد الدول النامية إلى أسلحة أكثر فتكًا وشراسة من ذي قبل بعد أن دخل السلاح البيولوجي ميدان هذه الحروب لتحقق دول العالم الصناعي وشركاتها أهدافها الاستراتيجية في ابتزاز العالم الثالث ومكاسب مالية ضخمة والحيلولة دون تحقيق هدف دول العالم الثالث في التنمية والانعتاق من رهن التخلف".

وركز الكتاب على أنه لا يمكن تحديد موقع اقتصاد دول مجلس التعاون دون أن نشير إلى واقع التطورات الاقتصادية في الساحة الدولية باعتبار أن اقتصاد دول المجلس يتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بالمستجدات الاقتصادية العالمية نظرًا لارتباطه الشديد بتلك المستجدات.

والكتاب عبارة عن قراءة دقيقة، وأمينة لواقع اقتصادات دول مجلس التعاون ومراحل تطورها خلال السنوات الماضية ودراسة طبيعة التحولات الجذرية التي حدثت سواء في هياكلها الإنتاجية وتركيبتها الاقتصادية أو في سياساتها الاقتصادية الداخلية وطبيعة التشريعات الاقتصادية التي رسمت تلك السياسات ثم تحديد طبيعة العلاقات الاقتصادية والبنيوية التي تربط مختلف القطاعات الإنتاجية من ناحية والخدمية من ناحية أخرى والعلاقات التي تربط القطاع الخاص بالقطاع الحكومي ثم السياسات المالية وسياسة الإنفاق العام والخاص

وعلاقة تلك السياسات وتنسيقها بالسياسات الائتمانية والنقدية في كل دولة على حده، ثم دراسة العلاقات التجارية والاقتصادية التي تربط الدولة الواحدة واقتصادها الوطني بمجموعة دول المجلس الأخرى ثم بدول العالم والتكتلات الاقتصادية الأخرى ودراسة طبيعة المتغيرات والتحولات الاقتصادية وتحديد آثارها وتداعياتها من أجل أن نصل إلى اتخاذ القرارات الاستراتيجية الهامة في مسيرة التنمية الاقتصادية.

وشدد المؤلف على أن دراسته لاقتصاد دول المجلس وتحليله له من خلال مؤشرات اقتصادية معينة تنبع من تأكيده ورؤيته على ضرورة قيام الدول الأعضاء بمؤسساتها المختلفة بالاهتمام بالقطاعات الاقتصادية لاسيما الإنتاجية منها ومن خلال استراتيجية تقوم على تنويع القاعدة الإنتاجية لاقتصادات المنطقة الخليجية وبالتالي تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الخارج في توفير متطلبات حياتنا خاصة أن العالم يشهد تكتلات اقتصادية واستراتيجية عملاقة وقوية لن يكون للضعيف فيها شأن على الساحة الاقتصادية الدولية.

وجاء في تلك المؤشرات والإحصائيات أن الترتيب العالمي لدول مجلس التعاون في حجم التبادل التجاري لعام ٢٠١٤م، كان الخامس على المستوى العالمي بعد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان بقيمة ١٣٣٦,٧ مليار دولار أمريكي وجاءت في الترتيب الرابع بالنسبة لإجمالي الصادرات بعد كل من الصين والولايات المتحدة وألمانيا بمبلغ ٨٦٠,٧ مليار دولار أمريكي.

كما عرج المؤلف في كتابه على الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨ ونوه إلى أن من إيجابيات تلك الأزمة أنها زادت من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة دول مجلس التعاون.. داعيًا إلى أهمية تنويع مصادر الدخل لديها وعدم الاعتماد على مصدر دخل وحيد ألا وهو النفط.... الكتاب يحوي العديد من المواضيع والأفكار التي لم ترد في المراجع المماثلة وتناولها بأسلوب شيق وتحليل علمي مثل أشكال وصور الحروب الاقتصادية الخارجية والحروب البيولوجية مثل "أنفلونزا الخنازير".

الكتاب صدر عن "المسار للدراسات والنشر بالشارقة" في شهر سبتمبر ٢٠١٦م، وهو مقسم إلى ٥ أبواب على النحو التالي:

١- اقتصاديات دول المجلس: المقومات والتحديات،

٢- التحديات الداخلية للاقتصاديات الوطنية لدول المجلس،

٣- التحديات الخارجية لاقتصاديات دول المنطقة،

٤- اقتصاديات مجلس التعاون صدمات وأزمات،

واخيرًا جاء الباب الخامس بعنوان:

٥- الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وسبل وآليات الحل.

وكل باب يحوي مجموعة من الفصول، الكتاب من الحجم الكبير بلغت عدد صفحاته ٥٤٠ صفحة.

المستشار بمكتب الأمين العام لمجلس التعاون

العرب .. وإدارة ترامب

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

تباينت ردود الفعل العربية حيال فوز الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، نظرًا لتباين ظروف دول المنطقة، وللاختلاف بين طرح ترامب، والسياسة الأمريكية المعهودة تجاه المنطقة، وكذلك حيال جماعات الإسلام السياسي، وحقوق الإنسان والحريات والديمقراطية. فدول المنطقة ليس لديها سياسة موحدة للتعامل مع ترامب التي تفاجأ الكثير منها بفوزه، إضافة إلى اختلاف المصالح، وتعدد مصادر التهديدات وإن كان هناك قاسم مشترك يتمثل في الإرهاب، والأزمة الاقتصادية، وتحديات دول الجوار الإقليمي، وأيضًا تبعات ما يسمى بثورات الربيع العربي التي كلفت الدول التي حلت بها خسائر بلغت ٦١٤ مليار دولار، و تضررت البنية التحتية فيها بما يعادل ٤٦١ مليار دولار حسب تقديرات (إيسكوا)، بينما خلفت تحديات أخرى أمام الدول التي خرجت معافاة من الربيع الخاسر، منها تصاعد موجات الإرهاب، وتأثير التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة، وتداعيات انخفاض سعر النفط، إضافة إلى حالة الفتور التي تشهدها العلاقات البينية العربية كنتيجة لهذه الأحداث وتوابعها وطرق علاجها.

ورغم أنه من المبكر الحكم على سياسة ترامب تجاه المنطقة، إلا أنها تبدو انتقائية ولا يمكن تعميمها، فقد تكون مفيدة في مكافحة الإرهاب ومواجهة جماعات الإسلام السياسي خاصة جماعة الإخوان المسلمين التي تبدو الخاسر الأكبر بعد خروج داعميها من البيت الأبيض، إلا أنه تظل كثير من الملفات غير واضحة أو لن تتغير كثيرًا، حيث بدا هناك خلط بين ثوابت السياسة وشعارات حملة ترامب الانتخابية، ونتوقف عند بعض المحطات:

إيران، تصريحات ترامب لن تغير شيء من واقع العلاقات الأمريكية-الإيرانية باستثناء دفع الإيرانيين إلى انتخاب رئيس متشدد في مايو المقبل لمواجهة العداء الأمريكي الذي تضمنته الحماة الانتخابية، بينما لن يستطيع ترامب إلغاء الاتفاق النووي الذي تحول إلى اتفاق دولي، وتعهد أمريكي، وتنفيذه يظل أمرًا حتميًا، بل أن ترامب لم يتحدث عن الإلغاء لكنه اعتبره اتفاق سيء ويتطلب مراقبة التنفيذ. فيما انتقد شراء طهران بالأموال المفرج عنها بعد الحظر، طائرات وصواريخ من روسيا والصين، كذلك تعاقدها على طائرات إيرباص بدل البوينج! فيما لم ينتقد التواجد الإيراني في العراق بل سيكون شريك لطهران في محاربة داعش ودعم الأسد، وكل ما في الأمر سوف يختلفان ظاهريًا حول أمن إسرائيل المتفق عليه أصلًا، فيما تظل الاتهامات الأمريكية لإيران بأنها راعية الإرهاب مكررة منذ ثورة الخميني عام ١٩٧٩م، وتظل أيضًا الاتفاقات السرية مستمرة بين الجانبين التي بدأت في الجزائر عقب قيام الثورة الإيرانية مباشرة، واستمرت غير معلنة حتى توقيع الاتفاق النووي حيث استضافت عُمان اللقاءات التي مهدت للتوقيع، وفي الأغلب مازالت مستمرة حول الكثير من الملفات.

فيما يخص **سوريا**، حسم ترامب موقفه بقبول بشار الأسد، ولن تشهد الأزمة السورية انفراجًا في المدى المنظور، وسوف تتعامل واشنطن مع روسيا وتركيا على هذا الأساس والأخيرة تجد في ذلك مصلحة سواء في العراق، أوفي التعامل مع موسكو بعد استيعاب درس إسقاط الطائرة الروسية العام الماضي وما ترتب عليه، حيث تريد أنقرة استمرار التعامل مع موسكو وطهران تحت مظلة محاربة الإرهاب لتحقيق منافع اقتصادية مع إيران، وتضييق الخناق على حزب العمال الكردستاني من خلال التواجد العسكري في العراق.

وفيما يتعلق بإعجاب ترامب بالرئيس الروسي بوتين وتأييد التدخل الروسي في الأزمة السورية، على الأرجح مبعثه الرغبة في توريط موسكو في الملف السوري واستنزاف الاقتصاد الروسي الضعيف، والتوفير على أمريكا خوض حروب جديدة خارج حدودها وهو ما تعمل واشنطن على تجنبه.

في المقابل، لدى الدول العربية مواقف متباينة تجاه قضايا المنطقة وحيال التعامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة، بينما تتحسن فرص دول الجوار الإقليمي خاصة إيران وتركيا في التعامل مع واشنطن، ويواكب ذلك تراخي الإدارة الأمريكية الحالية الذي وصل إلى الحوار مع الحوثيين بقيادة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في سلطنة عُمان مؤخرًا رغم قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢١٦.

الحلول المثلى، نعتقد أنها تكمن في التعامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة بتوحيد مواقف الدول العربية أو التقريب فيما بينها لإقناع ترامب بعدالة قضاياها وأهمية دورها الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب، ومواجهات الجماعات والميليشيات المسلحة التي تتجاوز دور الدول والعابرة للحدود، وكذلك دورها في دعم الاستقرار والسلام الإقليميين، إضافة إلى تعزيز فرص التنمية الإقليمية والدولية، وذلك انطلاقًا من أهمية لغة المصالح في السياسة الخارجية الأمريكية، وحتى لا تقدم طهران نفسها على أنها البديل المناسب لحفظ استقرار المنطقة، والنموذج الإسلامي الأكثر اعتدالًا ومن ثم تفرض نفسها بمساعدة أمريكا أن تكون شريكًا في حل القضايا العربية الشائكة والتدخل في شؤونها.

*مدير التحرير

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات المكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

الريادة في الإنشاءات في المملكة العربية السعودية
مجموعة بن لادن السعودية
SAUDI BINLADIN GROUP